

مواطنة الجامعات

دراسة مقارنة للجامعات الأمريكية والكندية والمصرية

د. محمود محمد المهدي سالم

مدرس التربية المقارنة والدولية

كلية التربية - جامعة عين شمس

mahmoudsalem@edu.asu.edu.eg

ملخص بحث

تُعد مواطنة الجامعات القائمة على أساس الحقوق والواجبات سمة من سمات الجامعات المعاصرة التي تلعب دورا محوريا في قيادة مجتمعاتها للريادة إقليميا وعالميا. ومن ثم، يسعى البحث الراهن إلى طرح تصور مقترح لمواطنة الجامعات المصرية في ضوء خبرات الجامعات الأمريكية والكندية، في ضوء السياق الثقافي المصري؛ بما يُمكنها من الانفتاح على المجتمع وقيادته للعالمية. وفي سبيل ذلك يستخدم البحث مدخل المشكلة لبرلين هولمز في الدراسات التربوية المقارنة. **الكلمات المفتاحية:** مواطنة الجامعات، الاستقلال الجامعي، الحرية الأكاديمية، المسؤولية الاجتماعية للجامعات، المواطنة الأكاديمية.

*Universities Citizenship
A Comparative Study of the United States, Canadian and Egyptian
Universities*

*Mahmoud M. El-mahdy Salem
Lecturer of Comparative and International
Education
Faculty of Education - Ain Shams
University*

mahmoudsalem@edu.asu.edu.eg

The Universities Citizenship, which based on rights and duties, is trait of contemporary universities, which plays a pivotal role in leading their societies for regional and universal entrepreneurship. Hence, this research aim at reaching proposed plan for Egyptian universities citizenship in the light of American and Canadian universities experiencies, and in accordance to the Egyptian cultural context. For that, the research used the problem Approach of Brian Holmes in comparison educational studies.

Key words: Universities Citizenship, University Autonomy, Academic Freedom, Universities Social Responsibility, Academic Citizenship.

مواطنة الجامعات

دراسة مقارنة للجامعات الأمريكية والكندية والمصرية

د. محمود محمد المهدي سالم

مدرس التربية المقارنة والدولية

كلية التربية - جامعة عين شمس

mahmoudsalem@edu.asu.edu.eg

أولاً: الإطار العام للبحث

مقدمة:

تُعد الجامعات مصدراً مهماً ومقوماً رئيساً من مقومات التنمية المجتمعية الشاملة عبر مخرجاتها التي تعد مدخلات مهمة لرفع المستوى القومي العام في شتى المجالات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والفكرية والثقافية. وثمة تأكيد في هذا السياق على أن قدرة الجامعات على القيام بدورها في تحقيق التنمية المجتمعية الشاملة والمستدامة مرهون بقدرتها على أداء وظائفها ومسؤولياتها بكفاءة وفعالية، وهذه الكفاءة والفعالية مرهونة بما تتمتع به الجامعات من حقوق في سياق التشريعات الحاكمة لها. وهذا هو جوهر فلسفة مواطنة الجامعات University Citizenship.

فقد أصبح يُنظر إلى الجامعات في الوقت الراهن باعتبارها مواطن صالح في مجتمعاتها (مواطناً اعتبارياً)؛ يتمتع بمجموعة من الحقوق، ويلتزم بمجموعة من الواجبات والمسؤوليات المتعلقة بتلك المواطنة. أي أن الجامعات مثلها مثل المواطنين، لها حقوق معينة؛ مثل: الاستقلالية، وحرية العمل، وحق التعبير، وحق النشر، وحق الاطلاع على المعلومات، وحق تكوين الجمعيات والنقابات، بل وأكثر من ذلك حق المشاركة في وضع السياسات المتعلقة بها.

فثمة تأكيد في هذا السياق أنه لا ينبغي استبعاد الجامعات من المشاركة في وضع السياسات والتشريعات الحاكمة لها لضمان عدم تناول قضاياها بأسلوب يضر بمستويات التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع داخلها؛ فالسياسات التي توضع

تحت ضغط من المجتمع دون مشاركة الجامعات وأساتذتها تأتي بنتائج عكسية، ولن تُمكن الجامعات من الحفاظ على مستوى كفاءتها؛ والمساهمة في تحقيق التنمية المجتمعية.⁽¹⁾

وتتضح قيمة مواطنة الجامعات UC بصورة أكبر في الوقت الراهن؛ حيث أصبح المجتمع يتوقع من الجامعات الالتزام وتبني سمات المواطنة الصالحة، بل إن تلك التوقعات تتزايد يوماً بعد يوم؛ فالجامعات مؤسسات خدمية منوط بها دعم الحضارة البشرية؛ وهي المعبرة عن احتياجات المجتمع وطموحاته وآماله، والمخولة بتشكيل عقلها وحاضرها ومستقبلها. ومن ثم تلتزم الجامعات بالمشاركة الفعالة في تحقيق التنمية السياسية، والتحديث الاقتصادي، والتحول الاجتماعي، وإعداد وتنمية الموارد البشرية التي يمتلكها المجتمع.⁽²⁾

ومن ثم أصبحت مواطنة الجامعات UC سمة من السمات المميزة للمجتمعات الديمقراطية المعاصرة؛ ففي هذه المجتمعات تعيش الجامعات بشكل تعاوني مع المجتمع بقطاعاته المختلفة، وتعمل على خدمته، وتحقيق التنمية الشاملة المستدامة والريادة. فبرامج مواطنة الجامعات تسد التقصير الذي قد يوجد في برامج الإصلاح الاقتصادي والتنمية الاجتماعية؛ كما أنها تطور أساساً أقوى لدعم النمو الاقتصادي والاجتماعي والثقافي المستدام.⁽³⁾

وفي هذا السياق ينبغي التأكيد على ضرورة أن تبتعد الجامعات عن اعتبار المواطنة تطوعية أو برامج جزئية أو محددة في نطاقات بعينها؛ وكأنها خطة أو إستراتيجية للعلاقات العامة، بل عليها أن تضمنها وبوضوح في إستراتيجيتها، لتكون جزء أصيلاً من تلك الإستراتيجية. فقد أكدت الممارسات المعاصرة أن الجامعات التي تتمتع بإستراتيجيات واضحة للمواطنة هي جامعات نشطة، تتمتع أكثر من غيرها بالقدرة على تحقيق الميزة التنافسية وتعزيز القيمة العالية لخدماتها ومنتجاتها المتنوعة وتعزيز سمعتها الأكاديمية. وبالتالي أصبح نجاح جامعات هذه المجتمعات يتوقف على مقدار ما تسهم به في نجاح المجتمع وازدهاره، وفي الوقت ذاته مقدار

ما تتمتع به من حقوق وسلطات لإتمام مسؤولياتها وواجباتها تجاه هذا المجتمع بكفاءة وفعالية.(4)

وثمة تأكيد على أن الجامعة التي تأخذ بفلسفة مواطنة الجامعات يظهر ذلك فى الوظائف الثلاث التى تقوم بها؛ ففي وظيفة التدريس تدور فكرة المواطنة حول إعداد وتدريب الطلاب كقادة فى المستقبل ومواطنين مسؤولين فى المجتمع على اتساعه (محليا وإقليميا وعالميا) فى ظل بيئة تعليمية تتسم بالانفتاح والتعبير الحر واحترام التنوع، وفى وظيفة البحث تدور فكرة المواطنة حول تناول الأبحاث ومعالجتها لقضايا الأفراد والمؤسسات والمجتمع ذاته فى ظل بيئة بحثية تتسم بالحرية الأكاديمية، أما وظيفة خدمة المجتمع وتنميته فتتمثل فكرة المواطنة فى مشاركة الجامعة فى حل مشكلات المجتمع -التي هي جزء لا يتجزأ منه- وتطويره، فى ظل بيئة تتسم بالاستقلالية وحرية التحرك وعقد الشراكات والعقود.(5)

وتشير مواطنة الجامعات إلى مجموعة من العلاقات المتبادلة بين الجامعة والدولة قائمة على أساس الحقوق والواجبات. وبالتالي فإن مواطنة الجامعات تعني أمرين متلازمين، أولهما: الإسهام الذى تقدمه الجامعات للمجتمع الذى تعمل به، والبيئة المحيطة بها بمستوياتها المختلفة، ومدى النفع الذى يعود على المجتمعات من أنشطتها وخدماتها الأساسية. وثانيهما: يتمثل فى الحقوق التى تنص عليها القوانين والتشريعات واللوائح الداخلية التى تنظم عمل الجامعات وتساعد على أداء وظائفها ومسؤولياتها تجاه المجتمع.

وقد أكدت العديد من الأدبيات أن ثمة مجموعة من الحقوق ينبغى أن تتمتع بها الجامعات؛ أهمها: الحق فى الاستقلال الجامعي بأبعاده المختلفة؛ بما يساعد الجامعة على تسيير شؤونها دون تدخل من جهات خارجية، والحق فى الحرية الأكاديمية؛ بما يمكن أعضاء هيئة التدريس والطلاب من العمل فى بيئة أكاديمية تسودها حرية البحث، الفكر، التعبير، النقاش، النشر والاتصال. أما فيما يتعلق بالواجبات؛ فتتعدد واجبات ومسؤوليات الجامعة تجاه المجتمع؛ فثمة مسؤولية سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية.

وقد اهتمت العديد من دول العالم وجامعاتها بتبني فلسفة مواطنة الجامعات؛ ففي الولايات المتحدة الأمريكية؛ تبنت القيادات الحكومية والجامعية فلسفة مواطنة الجامعات؛ حيث كفل الدستور الأمريكي والتشريعات الحاكمة للتعليم الجامعي حقوق الجامعات كاملة؛ وخاصة المتعلقة بالاستقلال المؤسسي والحرية الأكاديمية. الأمر الذي ساعد الجامعات الأمريكية على أداء واجباتها تجاه المجتمع الأمريكي، والمساهمة في تحقيق التنمية المجتمعية الشاملة والمستدامة بكفاءة وفعالية؛ وقيادة الولايات المتحدة للعالمية والريادة.

وفى كندا؛ كانت فلسفة مواطنة الجامعات حاضرة دائما لدى القيادات الحكومية والجامعية؛ فقد أكد الدستور الكندي والتشريعات الفيدرالية والمحلية في المقاطعات على حق الجامعات في الاستقلال المؤسسي والحرية الأكاديمية؛ إيماناً بدورها في المجتمع الكندي. ومن ثم ساعدت تلك الحقوق الجامعات الكندية على التحرك بحرية تامة في المجتمع وتلبية متطلباته، وحل مشكلاته، والمساهمة في تحقيق التنمية المجتمعية الشاملة وقيادة الدولة الكندية للتقدم، ولعضوية الدول الثماني الكبرى.

وفى مصر، أكد دستور 2014، وكذلك قانون تنظيم الجامعات رقم 49 لسنة 1972 على ملامح مواطنة الجامعات المصرية؛ فقد نصت هذه التشريعات على العديد من الحقوق للجامعات؛ منها: الاستقلالية، وحرية البحث العلمي. كما تضمنت واجباتها ودورها في تحقيق التنمية المجتمعية. كما قامت وزارتي التعليم العالي والبحث العلمي بوضع إستراتيجية قومية للتعليم العالي والبحث العلمي (2030/2015)؛ تؤكد على دور الجامعات في تحقيق التقدم والريادة للمجتمع.

مشكلة البحث:

برغم تأكيدات التشريعات على حقوق الجامعات المصرية وواجباتها، ورغم الجهود التي تبذلها الحكومات المتعاقبة من خلال ما تصدره من قوانين وقرارات لتنظيم عمل الجامعات؛ من أجل توفير مناخ جامعي يتسم بالاستقلالية والحرية؛ بما يُساعدها على أداء الوظائف الرئيسية لها؛ انطلاقاً من تحقيق المواطنة لهذه

الجامعات. فإن الواقع يشير إلى أن مردود الجامعات المصرية تجاه المجتمع ما زال يعاني العديد من أوجه القصور نتيجة غيابها عن المجتمع؛ خاصة في ظل القيود التي تفرضها العديد من التشريعات الحاكمة للعمل الجامعي، علاوة على القصور في تنفيذ العديد من النصوص التشريعية والقانونية الخاصة بسلطات الجامعات وصلاحياتها.

ويمكن تحديد المشكلة بشكل أوضح وفقا للخطوة الأولى من مدخل المشكلة لبرلين هولمز؛ وذلك ببيان جوانب التغيير وجوانب التغيير البطيء أو الطفيف على النحو الآتي:

(أ) **جوانب التغيير:** والتي تتمثل في التغيرات الحادثة في المجتمع المصري في كافة الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية، ومنها: اتجاه النظام السياسي للأخذ بفكرة الديمقراطية والتعددية والمواطنة، والأخذ بنظام اقتصاد السوق وآليات العرض والطلب في ظل التنافسية؛ وذلك لإحداث تنمية اقتصادية شاملة، ورفع شعار العدالة الاجتماعية والمشاركة المجتمعية، وتلبية متطلبات وطموحات المجتمع، والتأكيد على تطوير الجامعات باعتبارها الركيزة الأساسية لتحقيق متطلبات النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي المأمول.

وقد انعكست هذه التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على حقوق الجامعات في سياق فلسفة مواطنة الجامعات؛ منها:

(1) حقوق الجامعات:

- تأكيد الدستور والقوانين الحاكمة للتعليم الجامعي على استقلالية الجامعات المصرية.
- تأكيد الدستور -ولأول مرة في الدساتير المصرية- على كفالة حرية البحث العلمي، علاوة على ضمان حرية الفكر والتعبير والنشر وتكوين الجمعيات.

(2) واجبات الجامعات:

- تأكيد الدستور على ديمقراطية التعليم، ودور الجامعات في المجتمع، وضرورة قيام الجامعات بربط نفسها بخطط ومشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ لمواكبة التحولات والتطورات الاقتصادية والاجتماعية المحلية والعالمية.
- تأكيد القوانين والقرارات الخاصة بالتعليم الجامعي على دور الجامعات في خدمة المجتمع المصري والارتقاء به حضارياً.
- وفى ضوء ما سبق يتضح حدوث التغيير في الإطار المعياري والعقلي (ما ينبغي أن يكون) المتمثل في التشريعات والقوانين والخطابات الرسمية التي تؤكد على استقلالية الجامعات وحريتها الأكاديمية، وعلى مسؤوليات الجامعات تجاه المجتمع المصري ودورها المحوري في تطويره وريادته إقليمياً ودولياً.
- (ب) جوانب التغيير الطفيف (البطيء): والتي تتضمن الواقع الفعلي للجامعات المصرية؛ من حيث حقوقها وواجباتها في ظل فلسفة مواطنة الجامعات؛ والتي تؤهلها لأداء مهمتها بكفاءة وفعالية. وبالنظر إلى الواقع المعاش للجامعات، يُلاحظ مجموعة من الأمور التي تدل على ضعف التغيير على المستوى المؤسسي، منها:

(1) حقوق الجامعات:

- السيطرة والرقابة شبة التامة على الجامعات المصرية من خلال العديد من المجالس والهيئات؛ مثل المجلس الأعلى للجامعات، وهيئة التنظيم والإدارة، والجهاز المركزي للمحاسبات، ووزارة المالية.
- التدخلات الخارجية في الشؤون الأكاديمية للجامعات؛ مثل: تعيين القيادات الجامعية، تعيين أعضاء هيئة التدريس ونقلهم وفصلهم، الموافقة على البرامج الأكاديمية ومحتوياتها، إقامة

المؤتمرات والندوات وورش العمل، استقدام الأساتذة الأجانب والتواصل مع الهيئات العلمية الأجنبية.

(3) واجبات الجامعات:

- ضعف قدرة الجامعات المصرية فى الوفاء باحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقيادة مصر للدخول فى ميدان المنافسة العالمية. وربما يرجع ذلك إلى انعزال البرامج الأكاديمية عن التطور الحادث فى المجتمع والمعرفة، وضعف مواءمة التخصصات والمؤهلات المختلفة مع الطموحات الاقتصادية لسوق العمل.⁽⁶⁾
- ضعف استثمار الفرص التمويلية وفرص الشراكة الدولية وفرص دعم القدرات المتوفرة لمصر من العديد من المؤسسات الدولية الحكومية؛ نتيجة تعقد البيروقراطية الحكومية والقيود الإدارية العقيمة.⁽⁷⁾

فى ضوء ما سبق يُلاحظ حدوث نوع من التغيير فى الإطار المعيارى والعقلى-على المستوى الوثائقي والتشريعي؛ حيث الاهتمام الواضح بالتعليم الجامعي، واعتباره قضية أمن قومي وخط الدفاع الأول أمام المخاطر المحتملة للعولمة وسلبياتها، والأداة الأساسية لتحقيق التنمية المجتمعية الشاملة والمستدامة، والعنصر الفعال فى مواكبة التطورات العالمية الحالية والمستقبلية. ومن ثم التأكيد على استقلالية مؤسساته وكفالة الحرية الأكاديمية للعاملين بها وللطلاب. ورغم هذا التغيير الحادث فى الإطار المعيارى فإن الواقع يشير إلى ضعف التغيير على مستوى الإطار المؤسساتي. وعلى ذلك يتضح وجود حالة من اللاتزامن بين الإطار المعيارى والعقلى والإطار المؤسساتي، الأمر الذي أدى إلى ظهور العديد من المشكلات فى العلاقة بين حقوق الجامعات وواجباتها فى ظل فلسفة مواطنة الجامعات؛ ويمكن بلورة هذه المشكلات فيما يأتي:

(1) مشكلات متعلقة بحقوق الجامعات:

- المفهوم الخطأ لاستقلال الجامعات⁽⁸⁾، والسيطرة الحكومية شبة الكاملة على الجامعات، وتقييد نظام التعليم الجامعي بالمركزية؛ الأمر الذي يقضى على روح المبادرة المؤسسية والإبداع والابتكار العلمي لدى الجامعات؛ ومن ثم ضعف القدرة على مواكبة التغيرات والطموحات المجتمعية.⁽⁹⁾
- تدخل السلطات الخارجية بصورة ملفتة للنظر في جوانب العمل الجامعي كافة؛ مثل: تعيين القيادات الجامعية (رؤساء الجامعات ونوابها وعمداء الكليات ووكلائها)، تعيين أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم، والموافقة على إجراء البحوث، وإقامة الندوات والمؤتمرات العلمية، وتحديد طبيعة النشاط الطلابي والطلاب المشاركين.
- تعارض اللوائح والقوانين الحاكمة للجامعات مع الاتفاقيات والإعلانات الدولية التي وقعت عليها مصر، والتي تُعد ملزمة لها؛ خاصة فيما يتصل بالبنود المتعلقة بحرية الرأي والتعبير وحرية التنظيم، كما أنها في بعض الوقت تتعارض مع مواد الدستور ذاته فيما يتعلق باستقلال الجامعات وحرية البحث العلمي؛ ومن ثم سيادة المفهوم الخطأ لاستقلال الجامعات⁽¹⁰⁾.
- وجود بعض اللوائح المعوقة لأصحاب الملكية الفكرية.⁽¹¹⁾

(2) مشكلات متعلقة بواجبات الجامعات:

- الفجوة بين السياسات والأهداف المعلنة للجامعات وممارساتها التطبيقية على أرض الواقع.⁽¹²⁾

- ضعف المردود الاقتصادي والعائد الملموس -الذي يمكن قياسه- من البحث العلمي في الجامعات⁽¹³⁾؛ خاصة مع قصور وضعف آليات ربط البحث العلمي بالصناعة.⁽¹⁴⁾
- ضعف ملاءمة مخرجات الجامعات مع متطلبات سوق العمل.⁽¹⁵⁾
- غياب التنظيمات الفعالة التي تُساعد الجامعات المصرية في خدمة المجتمع؛ فقد ظلت الجامعات المصرية منطوية على ذاتها، ولا تكاد تبصر أو تستفيد مما يجري حولها.⁽¹⁶⁾
- القصور في تسويق الجامعات المصرية والمراكز البحثية كبيوت خبرة لتوسيع المشاركة في مشروعات تنمية وتكنولوجية⁽¹⁷⁾؛ الأمر الذي أدى إلى نقص معرفة القطاعات الإنتاجية والخدمية بالقدرات البحثية للجامعات، والاعتقاد بأن إمكانية الاستفادة من نتائجها محدودة.⁽¹⁸⁾
- انحصار إنتاج الجامعات والمراكز البحثية على النشر العلمي لغرض الترقية، مما يؤدي إلى عزوف الباحثين عن بذل الجهود للحصول على تعاقدات مع الصناعة لتطويرها من خلال البحث العلمي.⁽¹⁹⁾

وقد بلورت إحدى الدراسات هذه المشكلات مجتمعة عندما تحدثت عن واقع فلسفة التعليم الجامعي المصري، حيث أكدت على أنه: "محلّي، حكومي، مركزي، روتيني، نمطي، انفصالي عن المجتمع، سياسى حزبي، غير فعال، لا يهتم بتسويق الخدمات الجامعية، تأثيره محدود عالمياً، غير تنافسي، محدود الإمكانيات، محدود الإنتاجية، شكلي، لا يشبع حاجات الطلاب، ذو معدلات رضا محدودة لدى العاملين والطلاب، لا يحمى الطلاب، لا يهتم بالبحث العلمي وحل مشكلات المجتمع في بعض المجالات، غير اقتصادي، لا يهتم بالجودة الشاملة، عشوائي أحياناً، لا يوفر

مناخ للإبداع والابتكار، ذو هيكل أجور لا يوفر التميز والتفوق، ولا يطبق آليات التعلم والتطوير التنظيمي"⁽²⁰⁾.

وبناء على ما سبق، وفي ظل الأوضاع الجامعية الراهنة وضعف قدرة الجامعات المصرية فى القيام بواجباتها ومسؤولياتها تجاه المجتمع وقيادته نحو التقدم والريادة؛ نتيجة للخلل الواضح بين حقوق الجامعات وواجباتها، كان من الضروري السعي نحو تبني الدولة المصرية وجامعاتها لفلسفة مواطنة الجامعات القائمة على أساس منح الجامعات حقوقها المتعارف عليها عالميا؛ حتى تتمكن من أداء واجباتها وفق أفضل ممارسات الجامعات العالمية.

وفى ضوء ما سبق يمكن بلورة مشكلة البحث وفقا لمدخل براين هولمز في الفرض الأتى: "إذا تبنت الدولة المصرية وجامعاتها فلسفة مواطنة الجامعات القائمة على أساس الحقوق والواجبات، فإنها سوف تتمكن من المساهمة فى تحقيق التنمية المجتمعية المستدامة والريادة إقليميا وعالميا".

وفى سبيل التحقق من هذا الفرض يسعى البحث الحالي للإجابة على الأسئلة الآتية:

1. ما الأسس النظرية لمواطنة الجامعات في عالمنا المعاصر؟
2. ما الواقع الراهن للجهود المصرية فى مجال تحقيق مواطنة الجامعات، وما القوى والعوامل ذات العلاقة بها؟
3. ما واقع مواطنة الجامعات الأمريكية، وما القوى والعوامل ذات العلاقة بها؟
4. ما واقع مواطنة الجامعات الكندية، وما القوى والعوامل ذات العلاقة بها؟
5. ما التصور المقترح لمواطنة الجامعات المصرية (جامعة عين شمس نموذجا) فى ضوء خبرات بعض الجامعات الأمريكية والكندية المختارة للدراسة، وبما يتفق مع السياق الثقافى المستقبلى للمجتمع المصري؟

حدود البحث:

يقتصر البحث الراهن على الحدود الآتية:

(1) **حدود موضوعية:** فيما يتعلق بدراسة مواطنة الجامعات، فسوف يقتصر

البحث على المحاور الآتية:

1. حقوق المواطنة: وفيها سوف يتم تناول الأبعاد الآتية:

❖ الاستقلال المؤسسي.

❖ الحرية الأكاديمية.

2. واجبات المواطنة: وفيها سوف يتم تناول الأبعاد الآتية:

❖ المجتمع الجامعي.

❖ المجتمع الخارجي.

ويبرر الباحث اختياره لهذه المحاور باعتبارها تُمثل الأساس الذي

يوضح فلسفة مواطنة الجامعات.

(2) **حالات المقارنة:** فيما يتعلق بحالات المقارنة سوف يقوم الباحث بدراسة

الجامعات الآتية:

1. **الجامعات الأمريكية (الولايات المتحدة):** ويبرر الباحث اختياره لها

بما يأتي:

– أن الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة الأكبر والأكثر

تنوعاً في نظام التعليم الجامعي في العالم (الجامعات

والكليات العامة والخاصة والدولية، تخدم حوالي 20 مليون

طالب).⁽²¹⁾

– أن الجامعات الأمريكية تميل إلى أن تكون محكومة من قبل

مجالس تحافظ على درجة من الحكم الذاتي، حتى مع

الاعتراف بالحاجة إلى المساءلة أمام الدولة وخاصة

أصحاب المصلحة.

- أن الجامعات الأمريكية تلعب دورا فعالا ومؤثرا في تبوء الولايات المتحدة للصدارة بين الدول حول العالم؛ بفضل إسهاماتها الحقيقية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.
 - أن الجامعات الأمريكية تتصدر تصنيفات أفضل الجامعات في العالم خلال الأعوام الخمسة الماضية.
- 2. الجامعات الكندية (المملكة الكندية)،** ويرر الباحث اختياره لها بما يأتي:

- أن كندا تضم نظام تعليم جامعي متنوع بين العام والخاص، ويخدم ما يقارب 1.7 مليون طالب.
- أن الجامعات الكندية، رغم أنها تُمول أو يتم تنظيمها من قبل الحكومات المحلية، إلا أنها تتمتع بدرجة عالية من الحكم الذاتي ربما أكبر مما هو الحال في المؤسسات الأميركية المماثلة.
- أن الجامعات الكندية تلعب دورًا بارزًا في مساعدة كندا على التواجد بين الدول الثماني الكبرى في العالم. حيث تشير الاحصائيات الرسمية أن الجامعات الكندية تنفق حوالي 35 مليار دولار سنويا في المشروعات؛ وبالتالي تعتبر قائد مهم في تحقيق الازدهار الاقتصادي لكندا.⁽²²⁾ كما أن هناك 32 جامعة أعضاء في الرابطة الكندية لحاضنات الأعمال، Canadian Association of Business Incubators وهي جمعية وطنية تدعم نمو الأعمال الجديدة في مرحلة مبكرة.⁽²³⁾ كما يوجد حوالي 1500 من معامل ومختبرات الشركات والحكومة في 26 من حدائق البحوث والتكنولوجيا الجامعية، التي يعمل بها حوالي 65 ألف شخص، وتنتج

حوالي 4.3 مليار دولار من الناتج المحلي الإجمالي. كما أن الجامعات الكندية تنفق حوالي مليار دولار في البحوث المرتبطة بقطاعات الأعمال، وتُساعدُها في تحقيق الميزة التنافسية. كما أن هناك حوالي 71% من الجامعات تدخل في شراكات مع مجتمعات السكان الأصليين المحلية؛ لتقديم برامج التوعية، والدعم التربوي وفرص الإرشاد للطلاب. (24)

ومن الجدير بالذكر أن اختيار حالتها المقارنة (الجامعات الأمريكية والكندية) جاء وفقاً لكونهما يمتلكان تاريخ طويل في ضمان حقوق الجامعات وحمايتها؛ وخاصة المرتبطة بالاستقلال المؤسسي والحرية الأكاديمية هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، أن الجامعات الأمريكية والكندية لعبت وما زالت تلعب دوراً حيوياً في قطاعات المجتمع كافة، والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة. وبرغم التحديات المستمرة للاستقلال المؤسسي والحرية الأكاديمية إلا أن واضعي السياسات والتشريعات والمحاكم العليا في كلا البلدين التزمت بمبادئ عدم التدخل في شؤون الجامعات. (25)

أما فيما يتعلق باختيار جامعة كولورادو الأمريكية وجامعة ألبرتا الكندية؛ فيرجع لإسهامتهم المتميزة في دعم جودة الحياة في الولاية أو المقاطعة التي تعمل بها، والمساهمة في تحقيق التنمية المجتمعية المستدامة سواء على مستوى الإقليم أو الدولة، واحتلالهم مراكز متقدمة في التصنيفات الدولية لأفضل الجامعات (ضمن أفضل 200 جامعة في تصنيف 2015). (3) **الجامعات المصرية:** فيما يتعلق بواقع مواطنة الجامعات المصرية سوف يقتصر البحث بعد عرض هذا الواقع على دراسة جامعة عين شمس نموذجاً؛ ويبرر الباحث اختياره بما يأتي:

- اهتمام قيادات الجامعة بربط الجامعة بكل كلياتها ومعاهدها بالمجتمع؛ ودعم خطط المجتمع الاقتصادية والاجتماعية.
- استعداد جامعة عين شمس لوضع الخطة الاستراتيجية الخمسية الجديدة 2023/2018.

(3) **الحد الزمني:** وفيما يتعلق بالحد الزمني الذي تبدأ معه تحليل المشكلة البحثية في الدولة المحورية (مصر)؛ فقد تم اختيار مايو 1971؛ ويبرر الباحث اختياره لذلك بأن يوم 15 مايو أو ما أُطلق عليه ثورة التصحيح تُمثل نقطة فارقة في حياة المجتمع المصري؛ فقد كانت إيذاناً بتغيير الحياة السياسية من التنظيم السياسي الواحد إلى التعددية الحزبية والديمقراطية، وتغيير الحياة الاقتصادية من الاشتراكية وملكية القطاع العام إلى الرأسمالية وملكية القطاع الخاص، وتغيير مظاهر الحياة الاجتماعية وفقاً للتغيرات السياسية والاقتصادية من العدالة الاجتماعية إلى تفاوت توزيع الثروة. وقد انعكست كل هذه التغيرات على نظام التعليم عامة والتعليم الجامعي خاصة. وقد تحددت ملامح هذا التغيير في الإعلان عن رؤية الدولة التي تتمثل في بناء دولة عصرية ومجتمع حديث. ومن ثم تغيرت ملامح الحياة في مصر تغيراً ملحوظاً، بل وتغير اسم الدولة ذاتها من الجمهورية العربية المتحدة إلى جمهورية مصر العربية بشعار جديد ونشيد وطني جديد.

أهداف البحث:

يسعى البحث الراهن لتحقيق الأهداف الآتية:

1. الوقوف على الأسس النظرية لمواطنة الجامعات في عالمنا المعاصر.
2. التعرف على الواقع المصري الراهن في مجال تحقيق مواطنة الجامعات، والقوى والعوامل ذات العلاقة بها.

3. التعرف على واقع مواطنة الجامعات الأمريكية، والقوى والعوامل ذات العلاقة بها.
4. التعرف على واقع مواطنة الجامعات الكندية، والقوى والعوامل ذات العلاقة بها؟
5. طرح تصور مقترح لمواطنة الجامعات المصرية (جامعة عين شمس نموذجاً) في ضوء خبرات الجامعات الأمريكية والكندية، وبما يتفق مع السياق الثقافي المستقبلي للمجتمع المصري.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث الراهن في أنه:

- من أوائل الدراسات العربية- على حد علم الباحث- في مجال مواطنة الجامعات، على الرغم من انتشار هذا المفهوم بين الجامعات في الدول الأجنبية، وفي مجال القطاعات الصناعية والخدمية.
- يبرز الاهتمام الواضح بحقوق الجامعات وواجباتها في تحقيق التنمية المجتمعية المستدامة.
- قد يُساعد المجالس المعنية (مجلس النواب، ومجلس الوزراء، ووزارة التعليم العالي والمجلس الأعلى للجامعات) في وضع التشريعات الخاصة بحقوق الجامعات المصرية وواجباتها تجاه المجتمع المصري.
- قد يُساعد القيادات الجامعية في وضع الإستراتيجيات واتخاذ القرارات اللازمة لتطوير الجامعات المصرية وجعلها تلعب دوراً محورياً في تحقيق التنمية المجتمعية المستدامة؛ في ضوء فلسفة مواطنة الجامعات المستندة إلى الحقوق والواجبات.

– قد يُساعد قيادة جامعة عين شمس والفريق المكلف بوضع الخطة الإستراتيجية للجامعة (2023/2018) بصياغة الخطة في ضوء فلسفة مواطنة الجامعات.

مصادر البحث:

يعتمد البحث الراهن في مادته العلمية على المصادر الآتية:

1. مصادر أولية، تتمثل في:

- التقارير والوثائق الرسمية.
- القواميس والموسوعات والمعاجم المتخصصة في التعليم الجامعي.
- الكتب والمراجع المتخصصة في مجال مواطنة الجامعات.
- المواقع الرسمية للجامعات على الشبكة الدولية للمعلومات.

2. مصادر ثانوية، تتمثل في:

- الدوريات والرسائل العلمية.
- المؤتمرات والندوات العلمية.

مصطلحات البحث:

أشار معجم المعاني في شأن كلمة المواطنة Citizenship إلى ما يأتي: "كون المرء مواطناً من مواطني دولة، وله فيها حقوق وامتيازات تكفلها له الدولة وبالمقابل عليه الالتزام بالواجبات التي تفرضها عليه "أعطي حقَّ المُواطنَة".⁽²⁶⁾ وقد عرفت دائرة المعارف البريطانية المواطنة Citizenship بأنها: علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة، والمواطنة تدل ضمناً على مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسؤوليات، وهي على وجه العموم تسبغ على المواطنة حقوقاً سياسيةً مثل حق الانتخاب وتولي المناصب العامة.

وقد أشارت موسوعة أكسفورد إلى أن المواطنة تتكون من ثلاثة أبعاد رئيسية؛ هي: الأول: الوضع القانوني، والمحدد بالحقوق المدنية والسياسية

والاجتماعية؛ وثمة تأكيد على أن المواطن هو الشخص القانوني الحر الذي يتصرف وفقا للقانون، وله الحق في المطالبة بحماية القانون. والثاني: المواطنين وكلاء سياسيون، عليهم المشاركة بنشاط في المؤسسات السياسية للمجتمع. والثالث: العضوية في المجتمع السياسي الذي يقدم مصدرا واضحا للهوية.⁽²⁷⁾

في ضوء ما سبق يُمكن القول: إن المواطنة كلمة تدل على طبيعة العلاقة العضوية التي تربط ما بين الفرد والوطن الذي يكتسب جنسيته، وما تفرضه هذه العلاقة أو الجنسية من حقوق وما يترتب عليها من واجبات تنص عليها القوانين والأعراف، وتتحقق بها مقاصد حياة مشتركة يتقاسم خيراتها الجميع.

أما عن الجامعة فنُعرف بأنها: مؤسسة التعليم العالي المفوضة من قبل المجتمع في منح درجات البكالوريوس (الليسانس) والماجستير والدكتوراه، وإجراء الأبحاث الأكاديمية.⁽²⁸⁾ أو هي: مؤسسة تعليمية رفيعة المستوى؛ يلتحق بها الطلاب للحصول على درجات أكاديمية، وإجراء البحوث الأكاديمية.⁽²⁹⁾ أو هي: مؤسسة للتعليم العالي تقدم برامج البكالوريا في المرحلة الجامعية الأولى في الآداب، والعلوم الاجتماعية والسلوكية، والعلوم الطبيعية والبيولوجية، وبرامج الدراسات العليا في مجالات دراسية أكثر تقدما وتخصصا، وبرامج مهنية في فروع المعرفة المختلفة (الطب، الهندسة، الصحافة، القانون والتعليم).⁽³⁰⁾

ومن ثم تعد الجامعات أشخاصا اعتبارية أو قانونية، يحق لها التمتع ببعض الحقوق التي يتمتع بها المواطنون داخل الدول التي يعملون فيها. الأمر الذي يتطلب من الجامعات القيام بدور فعال في حشد التأييد لهذه الحقوق لتغدو أطرافا فاعلة وقوية في حياة المجتمع، تتحمل بموجب هذه الحقوق المسؤولية في تحقيق التنمية المجتمعية المستدامة، وبالتالي المساهمة في رفاهية المجتمع التي تعمل فيه وريادته.

وبناء على ذلك؛ يمكن تعريف مواطنة الجامعات UC بأنها: مجموعة من العلاقات المتبادلة بين الجامعة والدولة، والقائمة على أساس ما يسمى بالحقوق والواجبات، والتي يحددها القانون الأساسي للدولة (الدستور)، وكذلك ما تصدره الحكومة من قوانين تنظم عمل الجامعات وعلاقتها بالدولة، وما تصدره الجامعات

من قرارات وإستراتيجيات تحدد مسؤولياتها في الدولة، وذلك في ظل مناخ يسوده الديمقراطية والحرية والشفافية والمحاسبية. ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول (الجامعة) الولاء والالتزام بواجباته ومسؤولياته للطرف الثاني (الدولة)، ويتولى الطرف الثاني (الدولة) الحماية والإطار القانوني والتشريعي المناسب للطرف الأول (الجامعة)، وتتحدد هذه العلاقة بين الجامعة والدولة من خلال أنظمة الحكم القائمة. الدراسات السابقة:

يعتبر التعرف على الدراسات والبحوث السابقة التي تتصل بموضوع مواطنة الجامعات خطوة مهمة في سبيل إثراء المعرفة الإنسانية في هذا المجال؛ فالبحث الراهن بدأ من حيث ما انتهى إليه جهد الآخرين، بما يحقق تراكم المعرفة. ومن ثم، يعرض هذا الجزء عددًا من الدراسات والبحوث السابقة التي تتصل بموضوع البحث طبقًا للترتيب الزمني لها من القديم إلى الحديث، على النحو الآتي:

1. مواطنة الجامعات: وجهة نظر مختلفة عن تلك الالتزامات التي لا تنتهي: (31)

تمثلت أهداف هذه الدراسة في: التعرف على فلسفة مواطنة الجامعات، وأهميتها، وأبعادها (الحقوق والواجبات)، والوقوف على الفروق الجوهرية بين مواطنة الجامعات والجانب الخدمي التطوعي للجامعات، والتعرف على المواطنة الداخلية والخارجية للجامعات.

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وتوصلت من خلاله إلى مجموعة من النتائج، منها:

- أن الإدارة الذاتية والحرية الأكاديمية أهم حقوق الجامعات المعاصرة؛ والتي بتوافرها تتمكن الجامعات من القيام بواجباتها بكفاءة وفعالية.
- أن المجتمع الجامعي في حاجة مستمرة إلى معرفة واجباته ومسؤولياته تجاه المجتمع الذي يعمل فيه؛ ودوره في دعمه وريادته.
- أن القيادة الجامعية تلعب دور جوهري في تفعيل مواطنة الجامعات من خلال علاقاتها بالأطراف الخارجية، ورسم إستراتيجياتها الداخلية.

- أن الجامعات المعاصرة استحدثت وحدة أو لجنة أو مركز أو مكتب لمواطنة الجامعات؛ لمساعدتها في القيام بمسؤولياتها تجاه المجتمع.
2. تحديد ومكافئة المواطنة الأكاديمية: التطبيق لسياسة دعم الجامعة: (32)
- تمثلت أهداف هذه الدراسة في: التعرف على ماهية المواطنة الأكاديمية، والرسالة المدنية للجامعة تجاه المجتمع، والوقوف على إعلان جامعة يكين للحقوق والحريات وعلاقته بالتشريعات الحكومية والإعلانات والمواثيق الدولية. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وتوصلت من خلاله إلى مجموعة من النتائج، منها:
- أن المواطنة الأكاديمية أساسية لنجاح الجامعة ككيان جماعي وليس كمجموعة من الأفراد تسعى لتحقيق الأهداف الشخصية.
- أن المواطنة الأكاديمية آلية أساسية لدعم البنية التحتية التي تدعم الحياة الأكاديمية والاندماج بين الجامعة والمجتمع.
- أن تعزيز مواطنة الجامعات يتطلب وضع معايير ومؤشرات يتم في ضوءها تقويم الجامعات وترتيبها ومنح شهادات لأفضل الممارسات.
- أن فلسفة مواطنة الجامعات ترتبط ارتباطاً مباشراً بالفكر السياسي للدولة؛ والتي تتطلب فكر ديمقراطي حر .

3. مواطنة الجامعات: (33)

- تمثلت أهداف هذه الدراسة في: التعرف على نشأة فكرة مواطنة الجامعات، وأهميتها، وأبعادها (الحقوق والواجبات)، والوقوف إعلان جامعة يكين للحقوق والحريات وعلاقته بالتشريعات الحكومية والإعلانات والمواثيق الدولية.
- وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وتوصلت من خلاله إلى مجموعة من النتائج، منها:
- أن فكرة مواطنة الجامعات نشأت في الأساس من خلال الارتباط بالمجتمع الذي تعمل فيه الجامعة؛ والتي تعتبر أرث من فلسفة أرسطو للمدينة الفاضلة.

- أن الجامعات البريطانية تلعب دورا محوريا في الاقتصاد القائم على المعرفة، في ظل تمتعها بالحقوق التي تتمتع بها الجامعات المعاصرة؛ فهي المعنية بتكوين الكوادر البشرية القادرة على صناعة المستقبل؛ في ظل بيئة جامعية تسودها الحرية الكاملة للأساتذة والطلاب.
 - أن حرية الفكر والوجدان والتعبير وتكوين الجمعيات تمارس بالاتساق مع قيم المجتمع الديمقراطي الحر، والمبادئ الأساسية التي يقوم عليها التدريس والتعليم والبحث العلمي داخل الجامعة.
 - أن إعلان جامعة ديكين Deakin University للحقوق والحرريات يتسق تماما مع الإعلان الفيكتوري لحقوق الإنسان ومسؤولياته؛ وذلك لرغبتها في تعزيز حقوق الإنسان كأساس للثقافة الأكاديمية الابتكارية، والحياة الجامعة الراقية، والمجتمع الحر والديمقراطي.
- في ضوء العرض السابق للدراسات السابقة يُمكن القول:**

- ثمة تشابه بين الدراسات السابقة والبحث الراهن؛ من حيث الاهتمام بموضوع مواطنة الجامعات؛ وإن كانت الدراسات السابقة قد ركزت على ابعاد معينة؛ فالدراسة الأولى ركزت الاهتمام على دور مواطنة الجامعات في تغيير الثقافة الجامعية، أما الدراسة الثانية ركزت على المواطنة الأكاديمية داخل الحرم الجامعي، في حين جاز تركيز الدراسة الثالثة على دور الجامعات البريطانية في تحقيق أدوارها في المجتمع في ظل فلسفة مواطنة الجامعات.
- إن البحث الراهن يسعى إلى طرح تصور مقترح لمواطنة جامعة مصرية؛ من خلال دراسة حقوق الجامعات وواجباتها من واقع الأدبيات وأفضل الممارسات.
- ثمة اختلاف منهجي بين الدراسات السابقة والبحث الراهن؛ فالدراسات السابقة اعتمدت (وفق توصيفها) على المنهج الوصفي لتحقيق ما ترنو إليه كل دراسة من أهداف، في حين يعتمد البحث الراهن على مدخل

المشكلة لبرلين هولمز في الدراسات التربوية المقارنة للتوصل إلى التصور المقترح لمواطنة جامعة مصرية.

– إن البحث الراهن قد استفاد من الدراسات السابقة في تدعيم الإطار النظري للبحث، والتعرف على بعض ملامح مواطنة الجامعات في سياقات مختلفة؛ وتأكيد ما توصل إليه من نتائج.

منهج البحث:

في ضوء طبيعة موضوع البحث وأهدافه؛ فإن البحث الراهن يسير وفقاً لمدخل المشكلة لبرلين هولمز في الدراسات التربوية المقارنة، والذي يتكون من خطوات أربع، يُمكن ترجمتها إجرائياً، كما يأتي: (34)

1. اختيار المشكلة وتحليلها: وفي هذه الخطوة يعرض البحث للتغيرات التي تواجه المجتمع المصري في الأطر الأربعة، وما يقابلها من التغيرات البنيوية في المجتمع؛ وذلك لتوضيح مشكلة البحث بشكل دقيق.
2. صياغة مقترحات السياسة التعليمية: يعرض البحث في هذه الخطوة لمواطنة الجامعات كآلية استطاعت من خلالها الجامعات المعاصرة أن تصبح مؤسسات مجتمعية صالحة تساهم في التقدم والريادة لمجتمعاتها، في ظل تمتعها بحقوقها.
3. تحديد العوامل المتصلة (ذات العلاقة): في هذه الخطوة يتم تحديد القوى والعوامل الثقافية ذات العلاقة بالدول والجامعات التي تبنت فلسفة مواطنة الجامعات.
4. التنبؤ: في هذه الخطوة يقوم البحث بعقد المقارنة التفسيرية بين حالات المقارنة الثلاث؛ للوقوف على التشابهات والاختلافات وتفسيرها في ضوء بعض مفاهيم العلوم الاجتماعية ذات العلاقة. للخروج بمرتكزات عامة تُساعد في وضع منطلقات لطرح تصور مقترح لمواطنة الجامعات المصرية (جامعة عين شمس نموذجاً)

فى السياق الثقافى المصرى، والتأكد من إمكانية تطبيق هذا التصور إذا ما وُضع موضع التنفيذ فى البيئة المصرية؛ وذلك بوضع متطلبات التنفيذ والمعوقات التى يُمكن ان تحدث أثناء التنفيذ وسبل التغلب عليها.

خطوات البحث:

- فى ضوء منهج البحث المستخدم يسير البحث الراهن وفق الخطوات الآتية:
- الخطوة الأولى: تحديد الإطار العام للبحث، ويشتمل على العناصر الآتية: (المقدمة-مشكلة البحث- حدود البحث- أهداف البحث- أهمية البحث- مصادر البحث، مصطلحات البحث- الدراسات السابقة- منهج البحث وخطواته).
 - الخطوة الثانية: تحليل المشكلة... وتتضمن دراسة وتحليل جوانب التغير العالمية والمحلية، وجوانب التغير الطيفية فى المجتمع المصرى، وأثرها على العلاقة بين الجامعات المصرية والمجتمع فى ظل فلسفة مواطنة الجامعات القائمة على أساس الحقوق والواجبات.
 - الخطوة الثالثة: تحديد الإطار النظرى، ويدور حول مواطنة الجامعات فى عالمنا المعاصر من منظور الأدبيات.
 - الخطوة الرابعة: تناولت دراسة وصفية تحليلية لواقع مواطنة الجامعات الأمريكية، فى ضوء القوى والعوامل ذات العلاقة بها.
 - الخطوة الخامسة: تناولت دراسة وصفية تحليلية لواقع مواطنة الجامعات الكندية، فى ضوء القوى والعوامل ذات العلاقة بها.
 - الخطوة السادسة: تناولت دراسة وصفية تحليلية لواقع الجامعات المصرية فى ظل فلسفة مواطنة الجامعات، فى ضوء القوى والعوامل ذات العلاقة بها.

- الخطوة السابعة: تحليل مقارن تفسيري لمواطنة الجامعات الأمريكية والكندية والمصرية (دراسة مقارنة تفسيرية).
- الخطوة الثامنة: التنبؤ، ويتضمن:
 - ✓ طرح تصور مقترح لمواطنة الجامعات المصرية فى ضوء خبرات الجامعات الأمريكية والكندية
 - ✓ مدى قابلية التصور المقترح للتطبيق فى البيئة المصرية.

ثانيا: تحليل مشكلة البحث

يتناول المحور الراهن تحليل مشكلة البحث بعد أن تم اختيارها وتحديدها في المحور السابق (الإطار العام للبحث)، وفيه يتم استعراض جوانب التغيير التي مر بها المجتمع المصري على مدار العقود الأربعة الماضية -بداية من ثورة التصحيح مايو 1971 وحتى الآن-؛ باعتبارها مرحلة اختلفت في كثير من مظاهرها عما كانت قبلها في النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية، وكذلك - وفي المقابل- الوقوف على جوانب التغييرات الطفيفة (البطيئة) في المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية؛ بهدف الوقوف على حالة اللاتوافق/اللاتزامن بين الإطار المعياري والإطار المؤسساتي، أو بين الإطار المعياري والإطار العقلي سواء من حيث السرعة أو الكم، وبالتالي الوقوف بدقة على أبعاد المشكلة؛ تمهيدا لوضع حلول لها في نهاية البحث بناء على نتائج هذا التحليل والدراسة المقارنة.

وفي إطار السعي لتحقيق الهدف من هذا المحور، سيتم تناول العناصر

الثلاثة الآتية:

أولاً: جوانب التغيير

ثانيا: جوانب التغييرات الطفيفة

ثالثاً: خاتمة

أولاً: جوانب التغيير:

يُمكن توضيح جوانب التغيير السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية

فيما يأتي:

1- جوانب التغيير في المجال السياسي:

دخلت مصر في 15 مايو 1971 والذي يعرف بثورة التصحيح-مرحلة جديدة في حياتها السياسية؛ حيث يُعد هذا اليوم بداية تحول مهم في النواحي السياسية المصرية؛ حيث بدأت ملامح التغيير في السياسة المصرية والتي أعلنها السادات، وأكد خلالها على "إنهاء مرحلة الشرعية الثورية وإرساء مرحلة الشرعية

الدستورية، وإرساء قاعدة سيادة القانون، وقد أعطيت المؤسسات حقوقها كاملة فى السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية عاد لها استقلالها العزيز⁽³⁵⁾. وقد تسارعت خطى التغيير لتتبلور فى بداية العمل بالدستور الذى صدر فى 11 سبتمبر 1971، وصدور القانون رقم 23 لسنة 1972 الذى حد من ظاهرة الاستبعاد السياسى، عندما تم السماح لما وصفوا قبلا بأعداء الثورة بدخول المؤسسات السياسية والمشاركة فى العمل السياسى.⁽³⁶⁾ وقد اتضحت ملامح الحياة الجديدة بعد حرب أكتوبر 1973؛ بصدور ورقة أكتوبر فى 18 إبريل 1974، التى اكدت على تطوير المجتمع وتحديد الإستراتيجية الحضارية الشاملة لمصر حتى عام 2000.⁽³⁷⁾

وعملت القيادة السياسية على تحقيق مفهوم الديمقراطية، والحرية، والتعددية السياسية وتحقيق ليبرالية سياسية تواكب الليبرالية الاقتصادية والانفتاح الاقتصادى المنشود، وذلك من خلال التحول من سياسة الحزب الواحد إلى التعدد الحزبى؛ ففي 9 أغسطس عام 1974 أصدر السادات ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكي، ودعا فيها إلى إعادة النظر فى تنظيمه وهدفه؛ حتى يُمثل الاتحاد كافة الاتجاهات والآراء المتعارضة فى قيادته.⁽³⁸⁾

وفى مارس عام 1976 تمت الموافقة على تأسيس ثلاثة منابر تمثل اليمين "الأحرار الاشتراكيين"، واليسار "التجمع الوطنى الوجدوى"، والوسط "تنظيم مصر العربى الاشتراكي"، والتى تحولت إلى أحزاب سياسية فى 11 نوفمبر 1976 بقرار من السادات؛ ليعلن عودة التعددية الحزبية كأحد أهم المظاهر التنظيمية للعملية الديمقراطية.⁽³⁹⁾ وفى يوليو 1977 صدر القانون رقم 40 لسنة 1977 الخاص بنظام الأحزاب السياسية.⁽⁴⁰⁾ وقد تطورت الحياة السياسية خلال السنوات التالية بتعديل المادة الخامسة من الدستور؛ وذلك للتأكيد على التعددية الحزبية.⁽⁴¹⁾

وقد سار مبارك خلال الثمانينات والتسعينات على خطى السادات؛ وبالتالي "استمرت أهم التوجهات السياسية لعهد السادات فى هذه المرحلة، وبينما حافظ مبارك

على التوجهات العامة لتلك السياسات على مدى العقود الثلاثة التالية؛ فقد بدأ فى إدخال تعديلات وتغييرات بشكل تدريجي شملت مختلف جوانب النظام السياسي". (42) وخلال العقد الأول من الألفية الجديدة شهدت الحياة السياسية تطوراً مهماً؛ ففي عام 2005 وفى إطار تحقيق مزيد من الإصلاح السياسي والاتجاه نحو حياة ديمقراطية حقيقية قائمة على الحرية والمنافسة وتبادل السلطة، تم تعديل المادة 76 من الدستور والخاصة بطريقة انتخاب رئيس الجمهورية. (43)

وفى بداية العقد الثاني من الألفية الثالثة؛ شهد المجتمع المصري ثورة شعبية فى 25 يناير 2011 شعارها "عيش .. حرية .. عدالة اجتماعية"، والسعي لبناء دولة مدنية عصرية حديثة قائمة على سيادة الدستور، والتعددية الحزبية، والتبادل السلمي للسلطة، والعدالة الاجتماعية، والحرية، والمواطنة. وهذا ما أكدت عليه الإعلانات الدستورية المختلفة، والخطابات الرسمية، والوثائق التي صدرت عقب ثورة يناير والتي انتهت بصياغة دستور 2014 وإقراره.

وقد حدد دستور 2014 ملامح الحياة السياسية فى مصر فى مواد مختلفة؛ فقد نص فى مادته الأولى على أن: "جمهورية مصر العربية دولة ذات سيادة .. نظامها جمهوري ديمقراطي، يقوم على أساس المواطنة وسيادة القانون". وأكد المادة الرابعة على أن: "السيادة للشعب وحده، يمارسها ويحميها، وهو مصدر السلطات، ويصون وحدته الوطنية التي تقوم على مبادئ المساواة والعدل وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين". ونصت المادة الخامسة على أن: "يقوم النظام السياسي على أساس التعددية السياسية والحزبية، والتداول السلمي للسلطة، والفصل بين السلطات والتوازن بينها، وتلازم المسئولية مع السلطة، واحترام حقوق الإنسان وحرياته".

فى ضوء ما سبق؛ يتضح أن الفترة من مايو 1971 وحتى يناير 2016، قد شهدت سعى القيادة السياسية من خلال إصدار القوانين والتشريعات إلى تحقيق ديمقراطية سياسية سليمة، قائمة على أسس سيادة القانون، التعددية الحزبية، السلام الاجتماعي، تبادل السلطة، والحراك السياسي وإتاحة الفرصة أمام التيارات السياسية

كافة للتعبير والمشاركة؛ بما يؤدي إلى بناء دولة مدنية حديثة؛ نظامها جمهوري ديمقراطي سليم، تقوم على أساس المواطنة.

ولا شك أن تلك الأفكار والتوجهات السياسية لا بد أن تنعكس على النظم المجتمعية الأخرى؛ فتعكس على النظام الاقتصادي، من حيث الكفاءة والقدرة على المنافسة وفق مؤشرات السوق وآليات العرض والطلب؛ حيث إن الديمقراطية، والتعددية السياسية، والاستقرار السياسي وكفاءة الأداء التشريعي والحكومي تُعد شروطاً أساسية لنجاح اقتصاد السوق والقطاع الخاص والعكس صحيح. كما أن هذه الأفكار والرؤى السياسية تنعكس -بلا شك- على النظام الاجتماعي في شكل: التأكيد على تحقيق العدالة الاجتماعية، وتكافؤ الفرص، والاستقرار والتماسك الاجتماعي، وتنمية القيم الاجتماعية نحو الانتماء والولاء للدولة، وتدعيم اللامركزية في الإدارة، ودعم استقلالية النقابات والجمعيات المهنية ومنظمات المجتمع المدني.

أما على صعيد النظام التعليمي، فثمة تأكيد أن تلك الأفكار والتوجهات السياسية لا بد أن تنعكس ويظهر صداها بوضوح في نظام التعليم -عامة- والجامعي -خاصة- من حيث: استقلالية مؤسساته، والحرية الأكاديمية والبحثية، وديمقراطية التعليم، وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، وربط الجامعات بالمجتمع وقطاعاته المختلفة لتحقيق التنمية المجتمعية الشاملة.

2- جوانب التغيير في المجال الاقتصادي:

إذا كان يوم 15 مايو 1971 -والذي عرف بثورة التصحيح- يُعد بداية جديدة في حياة المجتمع المصري السياسية؛ فهي تحتل نفس القدر من الأهمية في الحياة الاقتصادية؛ حيث تمثل ثورة التصحيح نقطة تحول مهمة في النظام الاقتصادي؛ حيث أخذت القيادة السياسية قرار التحول إلى وضع اقتصادي جديد، قائم على إنهاء حالة العزلة التي كان يعيشها الاقتصاد المصري وارتباطه بالمعسكر الشرقي، وهو ما عرف فيما بعد بسياسة الانفتاح الاقتصادي. وبعد حرب أكتوبر 1973 تسارعت الخطى في تطبيق هذه السياسة الجديدة؛ حيث شهدت الساحة الاقتصادية عدداً

مهما من التحولات، أبرزها: التحول من سياسة التخطيط القومي وتأكيد دور القطاع العام إلى الاعتماد على قوى السوق والقطاع الخاص.⁽⁴⁴⁾ وقد أعلنت ورقة أكتوبر 1974 ذلك صراحة، مع تزايد الاهتمام بتهيئة المناخ للاستثمارات العربية والأجنبية، وإفساح المجال بشكل أكبر للسوق والقطاع الخاص.⁽⁴⁵⁾ ويقصد بالانفتاح الاقتصادي هنا: إعادة الاقتصاد المصري لكي يتعامل مع حركة الاقتصاد العالمي ويتفاعل معه وفقا لأسس علمية واقعية. ويعنى -أيضا- رفع كفاءة الاقتصاد القومي؛ لكي يرقى إلى مستوى القدرة على التعامل الحر مع الاقتصاديات المتقدمة فى العالم⁽⁴⁶⁾؛ وذلك من أجل العمل على تحقيق التنمية الاقتصادية التى تُساعد على بناء الدولة المصرية العصرية، والاستفادة من التكنولوجيا الحديثة التى تسود العالم فى تلك الفترة.

وفى إطار الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادي، صدرت العديد من القوانين لتحقيق النجاح لهذه السياسة؛ حيث صدر القانون رقم 65 لسنة 1971 بشأن استثمار المال العربي والمناطق الحرة، والقانون رقم 43 لسنة 1974 بشأن نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة، وتوالت بعد ذلك القوانين والقرارات المنظمة للأوضاع الاقتصادية فى مصر، والتي بلغت حتى منتصف عام 1976 نحو 124 قانونا.⁽⁴⁷⁾ وقد ترتب على الأخذ بتلك السياسة "تحقق معدل نمو مرتفع خلال تلك الفترة، وصل إلى 9.8% ولكنه ارتبط بالنمو فى القطاعات الخدمية دون الإنتاجية"⁽⁴⁸⁾. الأمر الذى استلزم التفكير فى سياسات جديدة للتغلب على هذا الوضع.

وبتولي مبارك رئاسة الجمهورية فى 14 أكتوبر 1981، تم البدء فى مرحلة جديدة هي مرحلة العودة للتخطيط القومي الشامل (1982-1990)، مع مواصلة السير على خطى السادات فى سياسة الانفتاح الاقتصادي وتشجيع الاستثمار؛ فقد شرع مبارك منذ توليه الحكم فى تنفيذ مشروع وطني، كانت التنمية الاقتصادية على قمة هذا المشروع، لذا كانت الدعوة لعقد المؤتمر الاقتصادي فى فبراير 1982؛ لتحديد من أين وكيف تبدأ مسيرة التنمية فى مصر. وقد أكد المؤتمر على أهمية

اتباع إستراتيجية تنمية طموحة ومتواصلة، أطلق عليها الخطة العشرينية (تبدأ من عام 1982 وتنتهي 2002)، وقد تم تقسيم هذه الخطة إلى أربع خطط خمسية.⁽⁴⁹⁾ وفى عام 1990 بدأت مصر فى تطبيق سياسة اقتصادية جديدة، هي الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، وهدفت هذه السياسة إلى رفع مستوى أداء الاقتصاد ككل؛ من خلال تعديل توجهاته ومساره من اقتصاد مدار مركزيا وقائم على قطاع عام يستهدف السوق المحلية، إلى اقتصاد يقوده القطاع الخاص، وينتج للمنافسة فى الأسواق الخارجية.⁽⁵⁰⁾ ومن ثم البدء فى تطبيق سياسة الخصخصة؛ بإصدار قانون رقم 203 لسنة 1991 الخاص بشركات قطاع الأعمال العام؛ بحيث لم تعد الدولة هي المستثمر الوحيد.

أما عن العلاقات الاقتصادية الخارجية خلال تلك الفترة، فكانت انعكاس للنظام السياسي وتوجهاته، وترجمة حقيقية لسياسة الانفتاح وآليات السوق؛ حيث بدأت مصر تسير نحو المزيد من تحرير التبادل التجاري عبر عضويتها فى منظمة التجارة العالمية، ومشاركتها فى العديد من التجمعات الاقتصادية الإقليمية والدولية، والعديد من إتفاقيات التجارة الثنائية.⁽⁵¹⁾ وقد استمرت تلك السياسة بعد ثورة يناير 2011؛ حيث يلاحظ "إنه لا تغيير فى التوجه الاقتصادي، ولا تراجع عن الإصلاح الاقتصادي، واستمرار دور القطاع الخاص كقاطرة للتنمية وسياسات جذب الاستثمارات الأجنبية، مع التركيز على تحقيق العدالة الاجتماعية"⁽⁵²⁾. فقد حددت الإعلانات الدستورية، والخطابات الرسمية، والوثائق التي صدرت عقب الثورة والتي انتهت بصياغة دستور 2014 وإقراره ملامح الحياة الاقتصادية. فقد نص فى مادته الـ 27 على أن: "يهدف النظام الاقتصادي إلى تحقيق الرخاء فى البلاد من خلال التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، بما يكفل رفع معدل النمو الحقيقي للاقتصاد القومي، ورفع مستوى المعيشة، وزيادة فرص العمل وتقليل معدلات البطالة، والقضاء على الفقر. ويلتزم النظام الاقتصادي بمعايير الشفافية والحوكمة، ودعم محاور التنافس وتشجيع الاستثمار، والنمو المتوازن جغرافيا وقطاعيا وبيئيا، ومنع

الممارسات الاحتكارية، وضبط آليات السوق. ويلتزم النظام الاقتصادي اجتماعيا بضمان تكافؤ الفرص والتوزيع العادل لعوائد التنمية وتقليل الفوارق بين الدخل". ونصت المادة الـ 28 على أن "الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية والخدمية والمعلوماتية مقومات أساسية للاقتصاد الوطني، وتلتزم الدولة بحمايتها، وزيادة تنافسيتها، وتوفير المناخ الجاذب للاستثمار، وتعمل على زيادة الإنتاج، وتشجيع التصدير، وتنظيم الاستيراد".

فى ضوء ما سبق يُمكن القول: إن الحكومات المصرية المتعاقبة منذ 1971 سعت من خلال إصدار التشريعات إلى تغيير التوجه الاقتصادي المصري من الاشتراكية إلى الرأسمالية؛ من خلال الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادي، وتشجيع الاستثمار العربي، والأجنبي والخاص، والأخذ باقتصاد السوق وآلياته؛ من أجل تطوير أساليب العمل والإنتاج، والاستفادة من التكنولوجيات الصناعية الحديثة؛ من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية المأمولة، وإدخال صناعات جديدة ومحاولة توطينها فى الاقتصاد؛ بهدف تطوير الاقتصاد المصري، والانطلاق به نحو العالمية.

ولا شك أن تحقيق هذه السياسة الاقتصادية، لا بد وأن يرتبط ارتباطا منطقيا بالناحية السياسية، من حيث حالة الديمقراطية، والاستقرار السياسي. فإذا كانت الديمقراطية شرطا أساسيا لتحقيق الكفاءة الاقتصادية، فإنه لا يمكن التفريق بين الإصلاح الاقتصادي وبين الديمقراطية السياسية، فكلاهما مكمل للآخر. كما يرتبط بتحقيق هذه السياسية الاقتصادية وجود نظام سياسى واضح معزز بسلطة القانون، واستقرار ووضوح السياسات الاقتصادية والمالية، ووجود بيئة تشريعية وقضائية تتميز بالشفافية وعدم التناقض فى القوانين والقرارات التى يجرى تطبيقها.⁽⁵³⁾

وثمة تأكيد أيضا على أن السياسة الاقتصادية ترتبط بالنواحي الاجتماعية المختلفة، من حيث: معدلات التنمية وانعكاساتها على أبناء المجتمع، والعدالة الاجتماعية وتوزيع الثروة، وفرص العمل ومعدلات التوظيف. كما يرتبط تحقيق هذه السياسة الاقتصادية بعلاقات تأثيرية متبادلة مع التعليم الجامعي؛ حيث ترتبط هذه

السياسة منطقياً بمستوى الجامعات ومدى ارتباط مخرجاتها التعليمية والبحثية بالاقتصاد -خاصة- والمجتمع -عامة-. الأمر الذي يتطلب ضرورة توفير تعليم عالي وجامعي مؤسس على التكنولوجيا، ويدعم الاقتصاد ويقوده إلى تحقيق التميز والريادة. كذلك يُلاحظ وجود علاقة بين الاقتصاد والتعليم الجامعي فيما يتعلق بمعدلات الإنفاق على التعليم الجامعي والبحث العلمي.

3- جوانب التغير في المجال الاجتماعي:

انعكست الأوضاع السياسية والاقتصادية الجديدة التي بدأت في مطلع السبعينات مع ثورة التصحيح على الأوضاع الاجتماعية؛ فقد لاقى الأوضاع الاجتماعية اهتماماً كبيراً من جانب القيادة السياسية؛ وقد بدأ هذا الاهتمام مع ورقة أكتوبر بتأكيد السادات على: "إن المرحلة التي نبدؤها في سنة 1974، وبعد أكتوبر المجيد، هي مرحلة التقدم والبناء، بناء القوة الذاتية لمصر، وتحقيق التقدم المطرد للغالبية العظمى من أبنائها؛ فالمجتمع القوي هو الذي يتحرر من الفقر والأمية، ومن الاستغلال والتحكم، المجتمع الذي يسعد أبنائه بالانتماء إليه، والذي لا يخشى أن يعيش مفتوحاً، ينعم برياح الحرية"⁽⁵⁴⁾.

وكذلك كان تأكيد مبارك منذ الثمانينات على ضرورة مراعاة البعد الاجتماعي في ظل النظام الاقتصادي والسياسي "لقد بدأت الحكومة في وضع البرنامج التنفيذي لتحقيق التنمية الاقتصادية، وسنمضي في تحقيقها دون الإخلال بالتوازن الاجتماعي، أو التخلي عن المسؤولية الاجتماعية للدولة تجاه الفئات غير القادرة. إن المجتمع العصري الذي نسعى إليه هو مجتمع يؤمن المواطنين في حاضرهم وغدهم، ويضمن لهم ولأبنائهم حياة كريمة"⁽⁵⁵⁾.

وفيما يتعلق بالحقوق الاجتماعية والمدنية للأفراد والمؤسسات المجتمعية في ظل المواطنة؛ فقد نصت الدساتير المصرية 1971، 2012، 2014 على ضمان الحقوق لكل مواطن على أرض مصر، ودعم المؤسسات على اختلافها بما يُمكنها من تحقيق مسؤولياتها وواجباتها تجاه المجتمع. فقد حدد دستور 2014 ملامح الحياة الاجتماعية في المجتمع المصري؛ حيث نصت المادة الثامنة منه على أن:

"يقوم المجتمع على التضامن الاجتماعي، وتلتزم الدولة بتحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير سبل التكافل الاجتماعي، بما يضمن الحياة الكريمة لجميع المواطنين". ونصت المادة التاسعة على أن: "تلتزم الدولة بتحقيق تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين".

وعن الحقوق والحريات نصت المادة 14 على أن "الوظائف العامة حق للمواطنين على أساس الكفاءة، ودون محاباة أو وساطة، وتكليف للقائمين بها لخدمة الشعب، وتكفل الدولة حقوقهم وحمايتهم، وقيامهم بأداء واجباتهم في رعاية مصالح الشعب، ولا يجوز فصلهم بغير الطريق التأديبي، إلا في الأحوال التي يحددها القانون". والمادة 51 على أن "الكرامة حق لكل إنسان، ولا يجوز المساس بها، وتلتزم الدولة باحترامها وحمايتها". والمادة 54 نصت على أن "الحرية الشخصية حق طبيعي، وهي مصونة لا تمس". ونصت المادة 59 على أن "الحياة الآمنة حق لكل إنسان، وتلتزم الدولة بتوفير الأمن، والطمأنينة لمواطنيها، ولكل مقيم على أراضيها". ونصت المادة 62 على أن "حرية التنقل، والإقامة، والهجرة مكفولة". ونصت المادة 65 على أن "حرية الفكر والرأي مكفولة، ولكل إنسان حق التعبير عن رأيه بالقول، أو الكتابة، أو التصوير، أو غير ذلك من وسائل التعبير والنشر". ونصت المادة 75 على أن "للمواطنين حق تكوين الجمعيات والمؤسسات الأهلية على أساس ديمقراطي، وتكون لها الشخصية الاعتبارية بمجرد الإخطار، وتمارس نشاطها بحرية، ولا يجوز للجهات الإدارية التدخل في شئونها، أو حلها أو حل مجالس إدارتها أو مجالس أمنائها إلا بحكم قضائي". ونصت المادة 76 على أن "إنشاء النقابات والاتحادات على أساس ديمقراطي حق يكفله القانون. وتكون لها الشخصية الاعتبارية، وتمارس نشاطها بحرية، وتسهم في رفع مستوي الكفاءة بين أعضائها والدفاع عن حقوقهم، وحماية مصالحهم. وتكفل الدولة استقلال النقابات والاتحادات، ولا يجوز حل مجالس إدارتها إلا بحكم قضائي".

فالمواطنة تعنى كون الفرد أو المؤسسة عضوا في مجتمع معين، والقانون يؤسس الدولة، ويوجد المساواة بين الجميع، ويرسى نظاما عاما في الحقوق

والواجبات تسري على الجميع دون تمييز. وللمواطنة من الناحية القانونية ثلاث أنماط من الحقوق والواجبات: السياسية، المدنية، والاقتصادية والاجتماعية. كما أن المواطنة تعنى المشاركة في الحياة العامة وتكوين الأحزاب والجمعيات والنقابات وممارسة العمل بحرية تامة.⁽⁵⁶⁾

في ضوء ما سبق، يتضح أن التشريعات والوثائق والخطابات الرسمية منذ مايو 1971 وحتى الآن اهتمت بالأوضاع الاجتماعية؛ حيث أكدت على تحقيق العدالة الاجتماعية، عن طريق التنمية المجتمعية الشاملة، والاهتمام بمحدودي الدخل والفقراء، والقضاء على البطالة من خلال توفير فرص العمل لأبناء المجتمع، وضمان الحقوق والحريات للجميع على أساس المواطنة. ولا شك أن تحقيق هذه السياسة الاجتماعية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأوضاع السياسية من حيث تحقيق الديمقراطية وحرية الرأي والتعبير، ويرتبط بالأوضاع الاقتصادية من حيث القدرة على توفير فرص العمل ورفع مستوى المعيشة، والتوزيع العادل لثروات البلاد.

كما يرتبط تحقيق هذه السياسة الاجتماعية بنظام التعليم -عامة- والجامعي خاصة-؛ وذلك في صورة التأكيد على استقلالية مؤسساته، وكفالة حريتها الأكاديمية، وديمقراطية التعليم، والاهتمام بجودة الخدمة التعليمية والبحثية التي تقدمها الجامعات، وارتباطها باحتياجات المجتمع بقطاعاته المختلفة.

4- جوانب التغيير في المجال التعليمي:

يُعد عام 1971 بداية لمزيد من الاهتمام بالتعليم الجامعي والتوسع فيه؛ ليواكب التطورات المجتمعية السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي بدأها المجتمع في تلك الفترة؛ إيماناً بدوره في إحداث التنمية والتقدم المجتمعي الشامل، وتحقيق الدولة العصرية التي تسعى إليها. ومن ثم جاء الجانب التشريعي ليؤكد على حقوق الجامعات وواجباتها؛ وذلك من خلال إصدار قانون تنظيم الجامعات رقم 49 لسنة 1972 والذي نص في مادته الأولى على واجبات الجامعات المصرية؛ بالتأكيد على أن "تختص الجامعات بكل ما يتعلق بالتعليم الجامعي والبحث العلمي؛ في سبيل خدمة المجتمع والارتقاء به حضارياً، متوخية في ذلك المساهمة في رقي الفكر وتقدم

العلم وتنمية القيم الإنسانية، وتزويد البلاد بالمتخصصين والفنيين والخبراء فى جميع المجالات وإعداد الإنسان المزود بأصول المعرفة وطرائق البحث المتقدمة والقيم الرفيعة ليساهم فى بناء وتدعيم المجتمع، وصنع مستقبل الوطن وخدمة الإنسانية؛ وتعتبر الجامعات بذلك معقلاً للفكر الإنساني فى أرفع مستوياته، ومصدراً للاستثمار وتنمية أهم ثروات المجتمع وأغلاها وهي الثروة البشرية⁽⁵⁷⁾.

وفى سبيل قيامها بذلك نصت المادة ذاتها على حق من حقوق الجامعات؛ وهو التأكيد على "تكفل الدولة استقلال الجامعات بما يحقق الربط بين التعليم الجامعي وحاجات المجتمع والإنتاج". ويعد ذلك ترجمة للمادة 18 من دستور 1971 التى نصت على أن "تشرف الدولة على التعليم كله، وتكفل استقلال الجامعات ومراكز البحث العلمى، وذلك كله بما يحقق الربط بينه وبين حاجات المجتمع والإنتاج"⁽⁵⁸⁾.

ونتيجة لتلك المسئولية الكبيرة التى تقع على عاتق مؤسسات التعليم الجامعات فى مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتقديراً لهذه الأهمية من جانب القيادة السياسية وإيمانها بأهمية الاستثمار فى رأس المال البشرى؛ فقد أكد الرئيس السادات على أنه "قد آن الأوان للبدء بثورة شاملة فى نظم ومفاهيم التعليم العام والفني والجامعي، والبحث العلمى والتكنولوجي. فأهم ما طرأ على منطق التعليم والبحث فى العالم هو زوال المسافة بين الفكر والعمل. وبالتالي لم يعد التعليم مسألة مقررات دراسية جامدة، تقف مهمة التعليم عند استيعاب الطالب لها، ولكن أصبح التعليم مرتبطاً ارتباطاً عضوياً بحركة المجتمع ومتطلباته، وتوثيق الصلة بين الجامعات والمعاهد على اختلافها وبين مواقع العمل ذات الصلة بتخصصاتها من مؤسسات وشركات إنتاجية أو تجارية وغيرها، فى عالم تلعب المعرفة فيه دوراً متزايداً فى تطوير القدرة الإنتاجية، فبهذا نسد حاجة بلادنا إلى كل المهارات والخبرات ونعلى قيمة العمل بوصفه القيمة الاجتماعية الأولى"⁽⁵⁹⁾.

وعلى الدرب ذاته أكد مبارك على "إن المجتمع العصري الذي نسعى إليه هو مجتمع عصري يطور التعليم، يدعم المثقفين والمفكرين والمبدعين، يحتضن العلم

والعلماء، يواكب المعارف العصرية والتقنيات الحديثة⁶⁰. وفي عام 2005؛ قامت وزارة التعليم العالي بوضع مجموعة من المبادئ الاسترشادية لتطوير منظومة التعليم العالي بدءاً من 2005 وحتى 2021؛ ومن أبرز تلك المبادئ: الكفاءة والجودة بمستويات عالمية، المواءمة في نظم التعليم العالي لتلبى متطلبات واحتياجات الاقتصاد القومي ومشروعات التنمية والتخطيط المستقبلي، التنوع والتكامل والمرونة في نظم التعليم العالي وديناميكية النظم الجامعية بما يسمح بتعديل وتطوير الاستراتيجية مع التغييرات المجتمعية والتطورات العالمية.⁽⁶¹⁾

وبعد ثورة يناير 2011؛ نص الدستور المصري 2014 في مواده المختلفة على حقوق الجامعات وواجباتها؛ فقد نصت المادة 21 على أن "تكفل الدولة استقلال الجامعات"، كما نصت المادة 23 على أن: "تكفل حرية البحث العلمي وتشجيع مؤسساته باعتباره وسيلة لتحقيق السيادة الوطنية، وبناء اقتصاد المعرفة، وترعى الباحثين والمخترعين، وتخصص له نسبة من الإنفاق الحكومي لا تقل عن 1% من الناتج القومي الإجمالي تتصاعد تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية". ثم جاءت المادة 66 لتؤكد مرة أخرى على أن: "حرية البحث العلمي مكفولة، وتلتزم الدولة برعاية الباحثين والمخترعين، وحماية ابتكاراتهم والعمل على تطبيقها"⁽⁶²⁾.

ونتيجة لهذا الاهتمام من جانب القيادة السياسية شهدت خريطة التعليم الجامعي نموا ملحوظا منذ ثورة التصحيح مايو 1971 وحتى الآن؛ فبعد أن كان عدد الجامعات القائمة في مصر خمس جامعات حتى عام 1971، تغيرت هذه الخريطة تغيرا كبيرا؛ بحيث أصبحت تضم: 45 جامعة (25 حكومية، 20 خاصة)، وجامعة الأزهر، 8 كليات تكنولوجية، علاوة على 11 فرعا للجامعة العمالية والجامعة الأمريكية. وذلك تحقيقاً لمبدأ ديمقراطية التعليم، وربط التعليم باحتياجات المجتمع بقطاعاته المختلفة؛ بما يحقق التنمية المجتمعية المستدامة.

في ضوء ما سبق، يتضح أن الحكومات المصرية المتعاقبة منذ مايو 1971 أولت اهتماما كبيرا للجامعات؛ إيماناً منها بدورها الحيوي في إحداث التنمية الشاملة. ومن ثم سعت إلى إصدار العديد من القوانين والتشريعات، إضافة إلى تأكيد

الخطاب السياسي/التعليمي على: التوسع في إنشاء الجامعات، وتحقيق استقلالها وحريتها الأكاديمية، وربطها بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، والتأكيد على المجانية، وإتاحة فرص الالتحاق بها تحقيقاً لمبدأ تكافؤ الفرص، إضافة إلى تشجيع القطاع الخاص لتقديم خدمات التعليم العالي والجامعي وتقديم برامج وتخصصات جديدة تتواءم ومتطلبات سوق العمل والإنتاج.

ومن ثم يتضح أن التعليم الجامعي خلال تلك الفترة كان انعكاساً للأوضاع المجتمعية المختلفة؛ فقد انعكس الوضع السياسي المتمثل في الديمقراطية على التعليم، وذلك من خلال التأكيد على مبدأ ديمقراطية التعليم الجامعي، واستقلالية مؤسساته وحريتها الأكاديمية، وضمان جودتها لتساير متطلبات المجتمع. كذلك انعكس الوضع الاقتصادي المتمثل في الأخذ باقتصاد السوق والخصخصة على التعليم وذلك من خلال التأكيد على ربط التعليم الجامعي باحتياجات المجتمع الاقتصادية والتكنولوجية، والمناداة بتوفير التعليم المؤسس على التكنولوجيا، وتشجيع القطاع الخاص على تقديم هذا التعليم ببرامج حديثة ومتطورة تتواءم مع العصر ومتطلباته. وأخيراً انعكس الوضع الاجتماعي على التعليم؛ بالتأكيد على ديمقراطية التعليم ومجانيته وجودته.

ثانياً: جوانب التغيرات الطفيفة (البطيئة):

تناول العنصر الأول من هذا المحور التغيرات الحادثة في الإطار المعياري في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية، وفي هذا العنصر سيتم التعرف على مدى هذه التغيرات في الإطار المؤسسي؛ للكشف عن درجة مواكبة التطبيق الحادث في المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية مع التغيرات المعيارية، والوقوف على المشكلات التي يُمكن أن تنتج من الفجوات التي قد تظهر نتيجة التأخر -أو ضعف القدرة على- مسايرة التغير الحادث في الإطار المؤسسي مع التغير الحادث في الأطر الثلاثة الأخرى.

1- جوانب التغيرات الطفيفة فى المجال السياسى:

بالرغم من الخطوات التى اتخذتها القيادة السياسية فى السبعينات من القرن الماضى بعد ثورة التصحيح للاتجاه نحو التعددية وإقامة حياة ديمقراطية (الحرية والتعددية والتبادل السلمى للسلطة) وفق أسس متفق عليها، فإن الواقع يشير إلى أن النمط أو المدخل الذى تمت به عملية التحول إلى التعددية، هو مدخل دعائى اختياري أكثر منه أسلوب حياة، أو عملية مقصودة لذاتها، أو لتحقيق قدر من التطور الديمقراطى فى المجتمع.

وقد شهدت السنوات الأخيرة من حكم السادات (1981/77) انتكاسة شديدة للديمقراطية وللحياة السياسية؛ وذلك بإصدار مجموعة من القوانين الاستثنائية؛ حتى يتم فرض المزيد من القيود على الحياة الحزبية ومصادرة فكرة الديمقراطية⁽⁶³⁾؛ ومن أمثلة تلك القوانين: قانون العيب وقانون الوحدة الوطنية، والقانون رقم 33 لسنة 1978 الخاص بحماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى، وهو القانون الذى عرف فى ذلك الوقت بقانون العزل السياسى، وغيرها من القوانين التى أطلق عليها المجتمع السياسى اسم القوانين سيئة السمعة، وامتدت لتشمل إهدار جميع الحقوق العامة والسياسية الواردة فى الدستور⁽⁶⁴⁾، إضافة إلى القانون رقم 40 لسنة 1977 الخاص بنظام الأحزاب السياسية.

ومن ثم يلاحظ من الواقع المعاش أن الديمقراطية التى نادى بها السادات قد تم تفرغها من مضمونها، وتحولت إلى مجرد شعارات-ديمقراطية شكلية-؛ فعلى الرغم من رفع شعار دولة المؤسسات، كانت السمة الغالبة هيمنة القيادة السياسية على المؤسسات التنفيذية والتشريعية؛ فقد كانت أغلب القرارات المهمة تُتخذ خارج المؤسسات السياسية، تم تقوم بدور إضفاء الشكل القانونى والمبررات لإقناع الشعب⁽⁶⁵⁾. وقد بدأت التجربة الحزبية التى نادى بها السادات تتقوض فى نهاية عهده، وبدأ الوضع يعود شكلاً ومضموناً إلى صيغة التنظيم السياسى الواحد المهيمن على السلطة وعلى مقاليد الحكم⁽⁶⁶⁾.

وقد استمر الوضع في عهد مبارك على نفس المنوال، فعلى الرغم من أن بداية حكمه قد شهدت الاتجاه إلى تهدئة التوتر السياسي الذي كان يخيم على الحياة السياسية في الفترة الأخيرة من عهد السادات، إلا أن هذا التوجه لم يستمر طويلاً؛ حيث شهدت الديمقراطية انتكاسة شديدة في الحياة الحزبية، وامتد الأمر إلى النقابات المهنية، والقرى، والجامعات والكليات، فقد أصبحت الوظائف القيادية فيها بالتعيين وليس بالانتخاب، بل وأصبحت المعارضة مهمشة في الحياة السياسية.⁽⁶⁷⁾ في ظل "استمرار حالة الطوارئ، وهيمنة الدولة على سلطة الإدارة والشرطة وكافة وسائل الإعلام ومجالس التشريع والمجالس المحلية"⁽⁶⁸⁾.

وقد ترتب على هذا الوضع الذي شهدته مصر خلال رئاسة مبارك من تراجع ملحوظ للحياة السياسية، وانحسار واضح لنفوذ الأحزاب والقوى السياسية؛ نتيجة عدة عوامل أبرزها الاستبداد السياسي الذي وصل إلى ذروته في مواجهة القوى السياسية المختلفة، وما شهدته النقابات العمالية والمهنية هي الأخرى من تأميم وتحويلها إلى زوائد للدولة⁽⁶⁹⁾، والسيطرة الحكومية شبة الكاملة على المشهد السياسي، مما ترتب عليه ظهور عدد من الحركات الشعبية على الساحة رافعة شعار التغيير، والمطالبة بضرورة إحداث تغييرات سياسية واقتصادية واجتماعية واسعة في الساحة المصرية، والتي انتهت باندلاع ثورة 25 يناير 2011.

وعقب ثورة يناير 2011، شهدت مصر موجة من عدم الاستقرار السياسي؛ حيث تعاقب على رئاسة الدولة وإدارتها أربعة شخصيات، كما تعاقب على رئاسة الحكومة 7 شخصيات، علاوة على التغييرات في الحقائق الوزارية العديدة داخل كل حكومة. كذلك شهدت هذه الفترة تعدد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية والاستفتاءات على الإعلانات الدستورية.⁽⁷⁰⁾

وبالنظر إلى المشهد السياسي خلال الفترة (1971 - 2016) يُلاحظ أنه ما كان يعبر إلا عن مفهوم "النظم الانتقالية" أو بعبارة أصح نظم الديمقراطية المقيدة أو التعددية السياسية المقيدة؛ ف"المغزى الحقيقي للحرية أن تكون متاحة ومستقرة في الثقافة الاجتماعية والسياسية السائدة، وليست مجرد نصوص تتضمنها الدساتير أو

القوانين⁽⁷¹⁾. ويتأكد مظاهر هذا الوضع السياسي عند عرض الوقائع الآتية: (72) وجود قيود فعلية على تداول السلطة سلمياً بين الأحزاب عبر انتخابات حرة نزيهة وبإشراف قضائي كامل، وغياب الدور الرقابي والتشريعي لمجلس النواب (الشعب سابقاً)، واستمرار العمل بقانون الطوارئ والإرهاب طوال تلك الفترة، وغياب أحزاب المعارضة عن الساحة، وإعطاء القطاعات الاجتماعية والسياسية المختلفة فرص محدودة للتعبير عن وجودها، من خلال أحزاب ونقابات وصحف تحكمها القوانين التي تسمح للسلطة التنفيذية بالتدخل في شئونها الداخلية عند الحاجة. (73)

وبناء على ما سبق يُمكن القول: إن هناك فجوة حدثت بين الإطار المعياري متمثلاً في التشريعات الدستورية، والقوانين والقرارات التي شكلت ملامح النظام السياسي الديمقراطي القائم على التعددية السياسية، وبين الواقع الممارس. وقد ترتب على هذه الفجوة العديد من المشكلات، منها:

- فشل نموذج التعددية السياسية والحزبية في تحقيق التحول إلى نظام ديمقراطي حقيقي بعد 40 عاماً من تطبيقه.
- سلب الاستقلالية من كافة التنظيمات السياسية والعمالية والمهنية والاجتماعية والجامعية.
- سيادة مناخ الشك السياسي، الذي ترتب عليه ضعف المشاركة في الحياة السياسية سواء من جانب الأحزاب السياسية، أو أبناء المجتمع وانتشار قيم السلبية واللامبالاة.

- سيادة مناخ البيروقراطية والمركزية في إدارة الدولة ومؤسساتها.

ولا شك في أن هذا الوضع السياسي المعاش سينعكس بالطبع على النظام الاقتصادية في شكل انتشار الفساد والاحتكار والانحراف الاقتصادي، والاستبداد السياسي الاقتصادي، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى التخلف الاقتصادي. كما ينعكس ذلك الوضع السياسي على النظام الاجتماعي في صورة انهيار مبدأ العدالة الاجتماعية، والتفاوت الكبير في توزيع الثروة، ومصادرة الحقوق والحريات بمسميات

وهمية، وانعدام الاستقرار الاجتماعي، وانتشار العديد من الظواهر الاجتماعية السلبية.

وثمة تأكيد أيضا على أن هذه الأوضاع السياسية تنعكس على نظام التعليم -عامة- والجامعي -خاصة- في شكل انهيار مفهوم ديمقراطية التعليم الجامعي، واستقلال مؤسساته، والحرية الأكاديمية بها، وتكافؤ الفرص التعليمية، وضعف جودته وقلّة مواءمته لاحتياجات المجتمع وخططه الاقتصادية والاجتماعية.

2- جوانب التغيرات الطفيفة في المجال الاقتصادي:

إذا كانت سياسة الانفتاح الاقتصادي التي أخذت بها مصر في بداية السبعينات من القرن الماضي تعتمد على المؤشرات الاقتصادية واعتبارات الكفاءة، الأمر الذي يتطلب حكومة وإدارة قوية فعالة من ناحية، وإدارة اقتصادية قوية وقادرة من ناحية أخرى؛ فإن الواقع المعاش يُلاحظ أن الدولة المصرية فقدت الأمرين معاً؛ فالدولة كانت ضعيفة وغير فعالة، والإدارة الاقتصادية كان ينقصها الكفاءة والقدرة، فعندما تم البدء في تنفيذ سياسة الانفتاح لم يتم إعادة النظر في أجهزة الإدارة، وظلت معظم قواعدها وإجراءاتها ونفوذها على ما هي عليه، وأضيف الانفتاح إلى هذا البناء القائم. الأمر الذي جعل هناك شبه تواطؤ بين البيروقراطية وبين ممثلي الإدارة؛ بحيث بدأ الانفتاح كما لو كان ثغرة فتحتها البيروقراطية؛ لكي تشارك في المزاي الاقتصادية الجديدة تحت عباءة الانفتاح الاقتصادي.⁽⁷⁴⁾ كما أن السياسة الاقتصادية في قضايا التنمية قد غلب عليها بشكل عام سيطرة السلطة السياسية - والتي تُعرف بظاهرة تزواج السلطة بالمال-، وساعد في ذلك سيادة شعار "أهل الثقة"، مما فتح الباب لعدد من الهواه للتصدي للأمر الاقتصادي.⁽⁷⁵⁾

وعلى الرغم من أن سياسة الانفتاح الاقتصادي قد أكدت على أهمية القطاع الخاص ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد، إلا أن الواقع يشير إلى أن القطاع الخاص والرأسمالية المصرية التي ظهرت هي رأسمالية تابعة للخارج، رأسمالية تجارية؛ ففي كل الحالات تقريبا كان الهدف الرئيس من المشروعات التجارية، وأي نشاط إنتاجي آخر يأتي مكملا لها.⁽⁷⁶⁾ ومن ثم يُلاحظ أن المشروعات

الصناعية داخل مصر صارت سلع كمالية لا تقيد الصناعة ولا التنمية؛ وعليه أصبح المجتمع يستهلك ما لا ينتج وينتج ما لا يستهلك.⁽⁷⁷⁾

ومن ثم فإن الانتعاش الاقتصادي الذي حققته مصر خلال سبعينات القرن العشرين والذي كانت تؤكد عليه دائما القيادة السياسية، يرجع في جانب كبير منه إلى زيادة إيرادات قناة السويس، وتدفق مدخرات المصريين العاملين بالخارج، وارتفاع صادرات البترول التي ازدادت بعد أكتوبر 1973، وارتفاع أسعاره دوليا، ونمو السياحة الوافدة⁽⁷⁸⁾؛ ولا يرجع إلى الاهتمام بإقامة الصناعات الرأسمالية أو التحويلية وتوطينها داخل المجتمع واعتبارها الأساس في تحقيق التنمية الاقتصادية.

وعلى الرغم من التأكيدات المستمرة على ضرورة الأخذ بالتخطيط العلمي والاستراتيجي السليم في الاقتصاد لتطويره ودفعه إلى مصاف الدول المتقدمة، فإن الواقع يشير إلى عكس ذلك؛ حيث إن مصر لا تمتلك رؤية واضحة للاستثمار (بمعنى أين تضع الاستثمارات؟ وأي فروع الصناعة يتم التركيز عليها لإحداث قفزة سريعة؟). كما ترتب على قلة القوى العاملة الماهرة وضعف الروابط بين التعليم الجامعي وقطاعات العمل والإنتاج؛ أن المصانع المصرية ذات الإمكانيات التصنيعية الممتازة لا تقوم بتصميم منتجات جديدة، بل تطلب خبرة أجنبية لتصنيع منتجاتها.⁽⁷⁹⁾

وبناء على هذه السياسة يُلاحظ أن ما يحدث في الاقتصاد المصري حاليا هو سياسة ائتمانية مكرسة لخدمة قطاع التجارة الخارجية القائم على الاستيراد، وترويج المنتجات الأجنبية وتحقيق أرباح لوكلائها في مصر دون الاهتمام بالقطاع الصناعي الإنتاجي، ثم الاستثمار العقاري الذي تسبب في إهدار موارد المجتمع ولم يحل مشكلة الإسكان.⁽⁸⁰⁾ وقد انعكس نقص الكفاءة الاقتصادية في المرتبة المتأخرة للاقتصاد المصري وفق أحدث تقرير التنافسية العالمي 2016/2017؛ حيث جاء ترتيب مصر في المرتبة 115 من أصل 138 دولة شملهم التقرير، وفيما يتعلق بجودة البنية التحتية 108، كفاءة سوق العمل 135.⁽⁸¹⁾

وبناء على ما سبق يُمكن القول: إن هناك فجوة حدثت بين الإطار المعياري متمثلاً فى التشريعات والقوانين والقرارات وتأكيدات الخطاب السياسي/الاقتصادي التى حددت ملامح الحياة الاقتصادية على الورق، وبين الواقع الفعلي المعاش فى الإطار المؤسساتي. وقد ترتب على هذه الفجوة العديد من المشكلات، منها:

- تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي بدرجة كبيرة، وتخلفه مقارنة بالعديد من اقتصاديات الدول النامية.
- غياب الصناعات التحويلية والإنتاجية، والاقتصار على الاستيراد وترويج المنتجات المستوردة؛ في ظل غياب القيادة الاقتصادية الرشيدة والرؤية الاستراتيجية للاقتصاد المصري.
- انهيار العملة المصرية أمام العملات الأجنبية، وزيادة معدلات التضخم.
- القصور فى توفير الموارد اللازمة للبنية التحتية السليمة للتعليم الجامعي، وضعف الروابط والعلاقات بين القطاعات الاقتصادية والخدمية والجامعات.

وبناء على ذلك يتضح أن مصر فى حاجة إلى إصلاح اقتصادي حقيقي (على المستوى المؤسساتي والبيئي)، يودى إلى تحقيق معدلات نمو حقيقية جيدة، ويقود مصر إلى المكانة الاقتصادية اللائقة بها بين الدول. ولا شك أن هذا الإصلاح الاقتصادي يتطلب إصلاح سياسى (على المستوى المؤسساتي والعقلي) يعمق مفهوم الديمقراطية واعتباره منهج وأسلوب حياة، ويعتبر التعددية السياسية الضمان لإثراء الحياة السياسية والاقتصادية واستقرارها. ويتطلب -أيضاً- إصلاح اجتماعي (على المستوى المؤسساتي والعقلي) قائم على تحقيق العدالة الاجتماعية، وحل مشكلات البطالة، وتفاوت توزيع الثروة بين المصريين، وضمان الحقوق والحريات للجميع. كما يتطلب أيضاً إصلاح تعليمي (على المستوى المؤسساتي والعقلي) يتمثل فى تطوير منظومة التعليم الجامعي وزيادة مخصصاتها المالية، والتأكيد على

مبدأ استقلالية مؤسساته، وسيادة مناخ الحرية الأكاديمية بها؛ بما يضمن مواكبتها ومواكبة مخرجاتها البشرية والبحثية لاحتياجات المجتمع، وبما يساعد في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.

3- جوانب التغيرات الطفيفة في المجال الاجتماعي:

تأثرت الأوضاع الاجتماعية في المجتمع المصري تأثراً كبيراً بسياسة الانفتاح الاقتصادي في العديد من النواحي؛ فقد اختلف الحراك الاجتماعي الذي حدث في المجتمع بعد الأخذ بسياسة الانفتاح اختلافاً كبيراً عن تلك العملية التي شهدتها الفترة من 1953 إلى 1970؛ فقد اعتمد الحراك الاجتماعي بعد سياسة الانفتاح على آليات عمل ممثلة في الوكالات التجارية وفوضى السوق الرأسمالي في الداخل والخارج، وتحديدًا عبر هجرة المصريين للعمل في بلاد النفط العربية. ومن ثم فإن عملية الحراك الاجتماعي مقطوعة الصلة بأي آليات تنموية في الداخل، بل وتستند في الأساس على عجلة التبعية الاقتصادية للسوق الرأسمالي الدولي؛ مما أدى إلى سوء توزيع الدخل في مصر. (82)

والأكثر من ذلك أن الحكومات المصرية المتعاقبة اتجهت منذ السبعينات إلى تبني مجموعة من السياسات الرامية إلى خفض الدعم والإعانات من الميزانية العامة للدولة، وقد هدفت هذه السياسات إلى تحويل الإنفاق من خلال إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية - العمل ورأس المال - من القطاعات الخدمية إلى القطاعات الإنتاجية، ويقول آخر الاتجاه إلى تناقص حجم الدعم الموجه للسياسات الاجتماعية. ومن ثم فقد انخفضت نسبة الإنفاق على التعليم - ككل - إلى الناتج المحلي الإجمالي؛ الأمر الذي ترتب عليه تأثيرات سلبية خطيرة على كم التعليم ونوعيته. (83) وقد ترتب على اتجاه الدولة إلى تقليل الإنفاق على التعليم ضعف قدرته على الاستجابة لمتطلبات السياسات الاقتصادية الجديدة. (84)

وإذا ما عُرض ما يدور من حوار حول مفهوم العدالة الاجتماعية في مصر على ما ينبغي أن يكون، سيلاحظ أن هذا الحوار لا يمت لمفهوم العدالة بصلة، فالخطاب الذي ساد خلال العقود الماضية حول العدالة الاجتماعية مشتق مباشرة

من الخطاب حول الفقر وحول الدعم الذي تقدمه الدولة لمساعدة الفقراء على التكيف مع الظروف الاقتصادية الصعبة، ومع معدلات التضخم المتزايدة. وغالبا ما ينتهي هذا الخطاب إلى نتيجة بسيطة تنحصر في السؤال الذي يحير المسؤولين وهو: هل من الأفضل أن نقدم الدعم الحكومي عينيا أم نقديا.⁸⁵ ومن ثم يتضح أن العدالة الاجتماعية مجرد مصطلح منتشر في التشريعات والقوانين والخطابات الرسمية ولم يترجم على أرض الواقع المصري بعد؛ فثمة تفاوت كبير في الخدمات التعليمية والصحية المقدمة للمصريين، وثمة تفاوت كبير في توزيع الثروة وعوائد التنمية؛ ومصادرة للعديد من الحقوق والحريات.

يتضح مما سبق وجود فجوة بين الإطار المعياري متمثلا في التشريعات الدستورية والقوانين والقرارات والخطابات الرسمية التي حددت ملامح الحياة الاجتماعية في مصر -نظريا- والقائمة على العدالة الاجتماعية، وتوفير الخدمات التعليمية والصحية دون تمييز إعمالا لمبدأ تكافؤ الفرص، وتوفير فرص العمل لجميع أبناء الوطن، بدخل يتناسب مع الظروف المعيشية، والاستقرار والسلام الاجتماعي، وصيانة الحقوق والحريات، وبين الإطار المؤسسي المتمثل في الواقع المعاش في المؤسسات. وقد ترتب على هذه الفجوة العديد من المشكلات، منها:

- اللامبالاة، والسلبية، وضعف المشاركة في الحياة العامة، الفساد، الوساطة، الرشاوى.
- انهيار مبدأ تكافؤ الفرص في الحياة وفي التعليم الجامعي.
- مصادرة الحقوق والحريات والتعدى عليها.
- فشل التعليم في تحقيق الحراك الاجتماعي لأبناء المجتمع، وضياع قيمته كمعيار في التميز والتفصيل.
- تفاقم ظاهرة البطالة بأنواعها المختلفة؛ حيث بلغت نسبة البطالة إلى 12.7% من إجمالي قوة العمل في 2016⁽⁸⁶⁾؛ نتيجة لبعث التعليم الجامعي عن احتياجات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية.

- انتشار الفساد الإداري، ويبرهن على ذلك تأكيد التقرير الدولي للفساد لعام 2016 الصادر عن المنظمة الدولية للشفافية أن مصر تزداد فسادا عاما بعد عام؛ حيث جاء ترتيب مصر في المرتبة رقم 90، هو الترتيب الذي جعلها تصدر قائمة الدول العربية الأكثر فسادا. (87)

وبناء على ما سبق يتضح أن مصر في أمس الحاجة إلى إعادة النظر في السياسات الاجتماعية، بما يتفق مع طبيعة وخصائص المجتمع المصري من ناحية، وطبيعة النظام الاقتصادي القائم على سياسة الخصخصة وآليات السوق من ناحية أخرى؛ بحيث تحمي وترعى الفقراء والمهمشين، وتقوم على قاعدة من العدل الاجتماعي، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية وتوزيع ثمار التنمية والثروة بشكل عادل. ومن ثم تكون الأوضاع الاجتماعية قوة داعمة للسياسات الاقتصادية، وليست عقبة في نجاحها. وهذا -بلا شك- يتطلب توفير نظام تعليمي جيد؛ يؤكد ضمن مبادئه على ديمقراطية التعليم الجامعي وتكافؤ الفرص التعليمية بين الجميع دون أي تمييز أو محاباة، ويعتبر التعليم هو الوسيلة الرئيسة للرقى الفردي والمجتمعي.

4- جوانب التغيرات الطفيفة في المجال التعليمي:

على الرغم من تأكيد الجانب التشريعي- الإطار المعياري- خلال العقود الأربعة الماضية، على حقوق الجامعات؛ وعلى رأسها: استقلال الجامعات وحرية البحث العلمي بها وبالمراكز البحثية؛ لتمكينها من القيام بوظائفها في خدمة المجتمع والإنتاج؛ فإن الواقع المعاش يُشير إلى القصور الواضح في الإطار المؤسسي؛ حيث يلاحظ من الممارسات الفعلية أن هناك تدخل سافر للأجهزة السياسية والأمنية والرقابية والتنظيمية في شؤون الجامعات الداخلية، مما أدى إلى إفساد الحياة الجامعية والتقليل من قدرة الجامعات على القيام بأدوارها ومسئولياتها تجاه المجتمع. وهناك الكثير من الأدلة والشواهد التي تؤكد ذلك، منها: دور المجلس الأعلى للجامعات الذي لا يعمل لحساب تدعيم الاستقلال الجامعي، بل يعمل على مزيد من تنميط العمل الجامعي وإخضاعه لقواعد عامة، ومن ثم التدخل في معظم

الأمر المرتبطة بالجامعات، وكذلك خضوع الجامعات للعديد من أجهزة الرقابة الخارجية، والتي تعمل في مجموعها على تقليص وإضعاف استقلال الجامعات المصرية، كذلك يلاحظ أن ثمة تميّط للتنظيمات والهياكل الجامعية عموماً في كل نواحي الحياة الجامعية؛ الأمر الذي يحول بين قدرة أعضاء هيئة التدريس والأقسام والكليات ومن ثم الجامعة على المبادرة والإبداع.⁽⁸⁸⁾

ومن بين الأدلة على التدخل في شؤون الجامعة وقمع الحريات العامة والأكاديمية، والحد من التفكير والإبداع ما حدث في عام 1981؛ عندما أيد رؤساء بعض الجامعات وأصحاب الرأي فصل 64 أستاذاً من الجامعة دون وجود معايير موضوعية⁽⁸⁹⁾، علاوة على قانون اللائحة الطلابية الصادر عام 1979، وتعين القيادات الجامعية وفق تعديل قانون تنظيم الجامعات بالقرار رقم 52 لسنة 2014؛ والذي يعتبر إهداراً لمبدأ استقلال الجامعات، وتأكيداً للعمل على إضعاف استقلاليتها، ودعم هيمنة الدولة على إدارتها الذاتية.

ومن ناحية العلاقة بين التعليم الجامعي والمجتمع الذي تعمل فيه؛ فرغم تأكيد القوانين والتشريعات، وكذلك الخطاب السياسي على مدار العقود الأربعة الماضية على ضرورة ربط الجامعات بالمجتمع؛ للوفاء بمتطلباته وتحقيق التنمية الشاملة؛ إلا أن الواقع يُشير إلى إنعزال الجامعات -الحكومية والخاصة- عن المجتمع واحتياجاته. ولا شك أن هذه العزلة تمنع الجامعات من التفاعل الإيجابي مع قطاعات العمل والإنتاج، والتي تتميز -دائماً- بالمرونة والتغير والتطور، ومن ثم فقدت الجامعات قدرتها على توجيه النشاط داخل مجالات العمل والإنتاج مكثفية - فقط- بأن تطرح كل عام بألوف الخريجين إلى سوق العمل دون مراعاة لاحتياجاته الفعلية، وما يتطلب من كفايات معينة في الخريجين من ناحية المعارف أو المهارات التي تتطلبها سوق العمل في ظل السياسة الاقتصادية التي يشهدها المجتمع المصري.⁽⁹⁰⁾

وبناء على ما سبق يُمكن القول: إن هناك فجوة حدثت بين الإطار المعياري المتمثل في التشريعات والقوانين والقرارات والخطاب السياسي/التعليمي،

والتي حددت ملامح نظام التعليم العالي والجامعي نظريا - كما ينبغي أن يكون - وبين الواقع الفعلي الممارس على الأرض في الجامعات. وقد تبلورت هذه الفجوة انخفاض الكفاءة الداخلية والخارجية للجامعات، وقد ترتب على هذه الفجوة العديد من المشكلات -تم ذكر عدد منها في الإطار العام للبحث "مشكلة البحث"-منها:

1. "فشل الحكومة في تطوير التعليم العالي والجامعي، وخروج الجامعات الحكومية من التصنيفات العالمية"⁽⁹¹⁾.

2. أن الكثير من رجال الأعمال يرون وجود العديد من المعوقات والصعوبات التي تواجه إمكانية إقامة تعاون بينهم وبين الجامعات، من بينها: انشغال الجامعة بالتدريس وضعف الاهتمام بإجراء بحوث تطبيقية تعالج مشكلات الإنتاج المحلي، في الوقت الذي يُلاحظ فيه حدوث تطور سريع في العديد من القطاعات الإنتاجية، فالمشكلات الناجمة تفوق مستوى المساهمة التي يُمكن أن تقدمها الجامعة.⁽⁹²⁾

3. ضعف الاتصال بين الجامعات والمؤسسات المجتمعية المختلفة؛ حيث تُعاني الجامعات المصرية من حالة انفصال شبه تامة بينها وبين القطاعات التنموية والمجالات التطبيقية⁽⁹³⁾؛ وربما يرجع ذلك لأسباب تنظيمية وموضوعية تتحمل الصناعة جزء منها، وتتحمل الجامعات جزءا آخر. مما الذي جعل الجامعات غير مؤهلة لكي تكون بيوت للخبرة والمشورة التي تلجأ إليها المؤسسات الصناعية والخدمية⁽⁹⁴⁾؛ الأمر الذي ترتب عليه القيام بشراء حق المعرفة في الأجهزة الهندسية والإلكترونية والسيارات بالعملة الصعبة.⁽⁹⁵⁾

ومما يؤكد تلك المشكلات نتائج تقارير التنافسية العالمي 2016/2017؛ حيث جاء ترتيب مصر فيما يتعلق بجودة التعليم الجامعي في المرتبة 135، ومن حيث علاقة الجامعات بالصناعة في المرتبة 137، وفيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية في المرتبة 124، من أصل 138 شملهم التقرير.⁽⁹⁶⁾

ثالثاً: خاتمة تحليل المشكلة:

وبناء على ما سبق يتضح أن مصر فى أمس الحاجة إلى إحداث تغييرات جوهرية فى منظومة التعليم الجامعي، وتطويرها، سواء فى المؤسساتى أو العلقى أو الببئى؛ حتى تتواكب مع التغييرات الحادثة فى الإطار المعيارى (السياسى والاقتصادى والاجتماعى)، تتمثل أهم هذه التغييرات فى: الاهتمام الواضح بالتعليم الجامعي واعتباره قضية أمن قومى، والأداة الأساسية لاستثمار الموارد البشرية والبحثية التى أصبحت تمثل العنصر الرئيس للتقدم الاقتصادى، وتحقيق التنمية المجتمعية المستدامة، والعنصر الفعال فى مواكبة التطورات العالمية الحالية والمستقبلية؛ وذلك من خلال منحها حقوقها كاملة (الاستقلال المؤسسى والحرية والأكاديمية). الأمر الذى يعنى ضرورة تبنى المجتمع المصري وجامعاته لفلسفة مواطنة الجامعات القائمة على أساس الحقوق والواجبات.

ثالثاً: مواطنة الجامعات في عالمنا المعاصر

"إطار نظري"

انتقل مصطلح المواطنة من البشر إلى المؤسسات والمنظمات المجتمعية في العقد السابع من القرن العشرين؛ ففي منتصف السبعينيات ظهر مصطلح "مواطنة الشركات" لأول مرة، وذلك في مجال "التحول الاجتماعي لمنظمات الأعمال"؛ ليعبر عن التطور الذي طرأ في مجال اندماج الشركات مع المجتمعات التي تعمل فيها. وقد اتسع مفهوم المواطنة حالياً ليشمل المنظومة الإدارية للمنظمات المجتمعية (التجارية والخدمية) كافة، وأثرها على العلاقة مع أطراف المجتمع، والاعتراف بأن المنظمات العاملة في المجتمع على اختلافها تتحمل مسئوليات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية تجاه هذا المجتمع الذي تمارس نشاطها فيه.

وتُعد الجامعة إحدى المنظمات الخدمية، والتي ينبغي عليها الوفاء بمسؤولياتها تجاه المجتمع الذي تعمل فيه في مقابل تمتعها بمجموعة من الحقوق؛ ومن ثم بدأ استخدام مصطلح مواطنة الجامعات في الفترة الأخيرة؛ ليعبر عن العلاقة الدينامية بين الجامعة والمجتمع. ويرتبط تمتع الجامعة بالمواطنة بسلسلة من الحقوق والواجبات تركز على أربع قيم محورية؛ هي: الاستقلالية، والحرية، والمشاركة، والمسئولية الاجتماعية.⁽⁹⁷⁾

فثمة تأكيد على أن مواطنة الجامعات لا تتعلق فقط بالواجبات والالتزامات المطلوب من الجامعات القيام بها تجاه المجتمع، بل إنها تتعلق أيضاً - بالحقوق الأساسية التي ينبغي أن تتمتع بها الجامعة وتحصل عليها باعتبارها مؤسسة مجتمعية لها حقوق وعليها واجبات.⁽⁹⁸⁾ وتتزايد في الوقت الراهن أهمية مواطنة الجامعات في تحديد دور الجامعات في المجتمع الذي توجد به، ومع ازدياد أهمية دمج الاهتمامات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية العامة للجامعات ضمن تقييمها، يصبح تفهم الجامعة لمعنى أن تكون مواطناً صالحاً من الأمور الحاسمة.⁽⁹⁹⁾

وفى ضوء مفهوم مواطنة الجامعات الذي تم عرضه في المحور الأول والقائم على العلاقة العضوية بين الدولة والجامعة في إطار الحقوق والواجبات، يتضح أن الجامعات تحتاج الى المناخ والبيئة التي تجعلها تتصرف بوصفها مواطنًا اعتباريًا صالحًا محليًا وإقليميًا وعالميًا وذلك من خلال الركائز الأساسية الآتية التي تُمثل فلسفة مواطنة الجامعات: (100)

- أن مواطنة الجامعات تنطوي على مجموعة من الحقوق التي تتمتع بها الجامعة، ومجموعة من المسؤوليات التي تتحملها؛ ولذا ينبغي أن تكون تلك الحقوق والمسؤوليات متكافئة، واضحة للجامعات وللدولة التي تعمل بها، وينبغي أن تتعامل مع تلك الحقوق والمسؤوليات بصورة منظمة.
- أن الجامعات في ظل المواطنة ينبغي أن تعمل بالاتساق مع حقوق الإنسان؛ وذلك بتوفير بيئة جامعية ملاءمة وآمنة تحترم حقوق جميع المنتسبين لها على اختلاف فئاتهم؛ وتعمل على إطلاق طاقاتهم وقدراتهم الإبداعية والابتكارية بلا قيود.
- أن الجامعات تحتاج بصفتها مواطنًا اعتباريًا الى تحديد الأطراف المعنية أو الأطراف أصحاب المصلحة بنشاطها، سواء كانت لتلك الأطراف مصلحة مباشرة أو غير مباشرة، كما تحتاج الجامعات الى تحديد مصالح تلك الأطراف مقابل مصالح الجامعة ذاتها.
- أن الجامعات لكي تكون مواطنًا صالحًا، عليها أن تسعى إلى تحقيق ليس فقط-المصلحة المالية لمن يُمولها، بل مصالح كافة أصحاب المصلحة الآخرين (الطلاب، أعضاء هيئة التدريس، الإداريين، العمال، والبيئة التي تعمل فيها، والمجتمع على اتساعه).
- إن المواطنة الصالحة للجامعات ينبغي أن تصبح ممارسة منتظمة للجامعة؛ وليست مجرد ممارسات فردية. كما ينبغي أن تصبح جزءاً لا يتجزأ من ثقافة الجامعة؛ إذ يتعين على الجامعات أن تسعى دائماً

إلى التميز، وليس مجرد تحقيق معدلات تخرج للطلاب، وكمن من الأبحاث والدراسات. كما ينبغي أن تكون الاستجابة لاهتمامات المستفيدين والعاملين والمجتمعات جزءاً لا يتجزأ من عملية اتخاذ القرار داخل أي جامعة؛ إذ قد يمثل ذلك في نهاية الأمر الفرق بين النجاح والفشل من الناحية المجتمعية والخدمية.

– إن واجبات ومسؤوليات الجامعات في ظل المواطنة لا تتوقف عند كونها مجرد مشاركات في الأعمال الخيرية والتطوعية في المجتمع الذي تعمل فيه؛ فلكي تكون الجامعة مسؤولة اجتماعياً، فإن الأمر يعني ما هو أبعد من القيام بالأعمال الخيرية وتقديم التبرعات؛ إذ يعني أيضاً المشاركة الفعالة في تحقيق التنمية المستدامة، والالتزام بحماية البيئة. ومن ثم فالجامعة التي تتسم بمواطنة صالحة، هي تلك الجامعة التي تشارك بالوقت والجهد؛ من أجل تحسين ظروف المجتمعات التي تعمل فيها، إلى جانب العمل وفقاً لمبادئ الشفافية والمسؤولية، وتقديم الخدمات ذات الجودة العالية.

– إن السلوك السليم للجامعات في ظل المواطنة يؤدي إلى مكاسب ومنافع واضحة وقابلة للقياس على الجامعات. وتختلف هذه المنافع في طبيعتها ومداهها باختلاف ممارسات الجامعات. والأهم من ذلك أن المكاسب الأكاديمية والمالية والمنافع الاجتماعية تزيد مع قيام الجامعة بالربط بين ممارسات مواطنة الجامعات وإستراتيجياتها وخطط عملها.

وقد أشارت العديد من الأدبيات إلى أن الجامعات التي تتبنى فلسفة مواطنة الجامعات تتميز بالعديد من الخصائص؛ منها أنها تصبح: ذات اعتبار عالمي في التدريس والبحث العلمي، ومعترف بتفوقها من قبل الجامعات العالمية والمنظمات المختلفة، وتجذب أفضل الطلاب وتقدم أفضل الخريجين، وتوفر لأسانذتها وطلابها بيئة أكاديمية وعلمية تتسم بالحرية الأكاديمية في أعلى مستوياتها، وتقدم مساهمات

متميزة للمجتمع وللحياة العصرية، وتُقارن دائماً بنظيراتها من الجامعات ذات الطراز العالمي المتميز، عندها الثقة الكافية والاستقلالية اللازمة لوضع مشاريعها وخططها بدون الاعتماد على جهات خارجية، وتبتكر أفكاراً رائدة وتنتج بحوثاً أصيلة وتطبيقية بكثرة وتحصل من خلالها على أفضل الجوائز العالمية، وتحصل على أموال من جهات عديدة كالقطاع الخاص والعام.⁽¹⁰¹⁾

وبناء على هذه الأهمية فقد أكدت العديد من المواثيق والاتفاقيات والإعلانات والمبادرات المحلية والإقليمية والدولية ذات العلاقة بالجامعات على فلسفة مواطنة الجامعات القائمة على الحقوق والواجبات؛ مثل: إعلان حقوق أساتذة الجامعات الأمريكية لعام 1940، وإعلان ليما بشأن الحرية الأكاديمية الصادر عن اجتماع الهيئة العامة للخدمات الجامعية العالمية ديسمبر 1988، و"إعلان دار السلام" بنترانيا إبريل 1990، وإعلان مؤتمر اليونسكو في بيروت 1998، وإعلان عمان للحرية الأكاديمية واستقلال مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي عام 2004، وإعلان بغداد - عمان للحرية الأكاديمية في الجامعات العراقية عام 2005، ووثيقة حقوق الجامعات الأوروبية.

فبنظرة سريعة للوثيقة التي نتجت عن المؤتمر العالمي للتعليم العالي الذي عقده اليونسكو "وثيقة عمل التعليم العالي في القرن الحادي والعشرين" الرؤية والعمل" 1998 عام؛ تم التأكيد على أنه ينبغي أن يُحدد إطار عام لاستقلال الجامعات، وأن يقترن هذا الاستقلال بمستوى رفيع من المسؤولية والخضوع للمساءلة، مع إتاحة أكبر قدر ممكن من المشاركة أمام أعضاء هيئة التدريس والطلاب في عملية اتخاذ القرارات. كما أشارت الوثيقة إلى أن المعرفة هي رصيد اجتماعي لا يمكن استخدامه ونقله وانتقاده وتطبيقه لفائدة المجتمع إلا في مؤسسات قائمة على التعددية والحرية وتملك استقلالاً ذاتياً كاملاً وحرية أكاديمية تامة. كما أكدت وثيقة باريس على أن الثقافة يجب أن تستند في آن واحد إلى الاستقلال الذاتي للجامعات إزاء المؤسسات الخارجية، وأن تقوم الجامعات بمهامها وتضع نفسها في خدمة المجتمع؛ ومن ثم ينبغي أن تتأى بنفسها عن الضغوط التي قد تحرفها عن مسارها

وأن تتمتع بالاستقلال؛ فالاستقلال المسؤول والخضوع للمساءلة وجهان لا ينفصمان للحرية الأكاديمية المفهومة بصورة سليمة.⁽¹⁰²⁾

وفي هذا السياق سوف يتناول هذا المحور أبعاد مواطنة الجامعات الآتية:

أولاً: حقوق الجامعات في ظل المواطنة.

ثانياً: واجبات الجامعات في ظل المواطنة.

ثالثاً: خاتمة

أولاً: حقوق الجامعات في ظل المواطنة:

قد يبدو مفهوم حقوق الجامعات جديداً، لاسيما بالنسبة لجامعات العالم الثالث؛ ففي دول العالم المتقدم تتمتع الجامعات بوصفها أشخاصاً اعتبارية بحقوق معينة تماثل تلك التي يتمتع بها المواطنون الطبيعيون. وتُستمد حقوق الجامعات من فكرة "المواطنة"، حيث يعمل الكيان الاعتباري بوصفه مواطناً يمثل للدستور والقانون. وبناء على ذلك ينبغي أن يتمتع هذا الكيان الاعتباري (الجامعات) بالحقوق المستحقة للمواطنين داخل الدولة التي يعمل فيها. وتتمتع الجامعات بمجموعة من تلك الحقوق استناداً إلى قوانين الدولة التي تنشأ فيها،

وتعتبر الحقوق دائماً سمات جوهرية من سمات المواطنة في المجتمع الديمقراطي. وتتضمن أمثلة تلك الحقوق الديمقراطية: حقوق الفكر والتعبير وتكوين النقابات، وحقوق التجمع والنشر. وقياساً على حقوق التجمع والتعبير للأفراد، تعبر الجامعات عن مصالحها من خلال النقابات والاتحادات والنوادي، حيث تمثل النقابات والاتحادات والنوادي صوت الجامعات، فتقوم بجهود حشد التأييد لإصلاح السياسات، وتبني الشراكات بين الهيئات العامة والحكومية والمؤسسات الخاصة بما فيها الجامعات؛ من أجل الحفاظ على الحوار بين المجتمع الجامعي وصانعي السياسات والبرلمان والهيئات التشريعية والهيئات التنفيذية الحكومية .. إلخ، للتأكد من أن مصالح القطاع الجامعي مضمونة من خلال قوانين وسياسات عادلة.

وبما أن الجامعات تُعد الأساس في بناء أي مجتمع حديث ومتطور قادر على تحقيق التنمية الشاملة المستدامة والمنافسة إقليمياً وعالمياً. فثمة تأكيد على أن

قيام الجامعات بذلك يستلزم أن تتمتع بمجموعة من الحقوق؛ يمكن بلورتها فيما يأتي: **حقوق اجتماعية**؛ مثل: الحق في الحصول على التمويل الكافي من مصادره المتنوعة، الحق في الحصول على الخدمات والمرافق الأساسية. **حقوق مدنية**؛ مثل: الحق في الحماية ضد الانتهاكات وتدخل الغير في شؤون الجامعة، والحق في التمتع ببيئة تتسم بالحرية والعدالة والشفافية، والحق في الدفاع عن ذاتها وسمعتها الأكاديمية. **حقوق المشاركة في صناعة السياسات التعليمية والمجتمعية**؛ مثل: الحق في التجمع وتكوين نقابات وأندية وجمعيات ذات عضوية تطوعية مستقلة، الحق في اقتراح إصلاحات للسياسات الخاصة بالجامعات والتعليم الجامعي، والحق في التطبيق العادل والموضوعي للقوانين والتشريعات الحاكمة للجامعات والتعليم الجامعي.

وفي ضوء حدود البحث سوف يقتصر المحور الراهن على حقوق الجامعات المتعلقة ب: الاستقلال المؤسسي والحرية الأكاديمية.

(أ) الاستقلال المؤسسي للجامعات:

بدأت العديد من الحكومات الوطنية حول العالم في نقل المزيد من السلطات إلى الجامعات؛ اعترافاً بأهميتها الاقتصادية والاجتماعية والتنمية، ومنحها المزيد من الاستقلالية والحرية؛ بحيث تتمتع هذه الجامعات بالمرونة الضرورية للاستجابة للاحتياجات المجتمعية المتنوعة في ظل ظروف متغيرة وتنافسية. وتتضمن عملية النقل تغييراً في أدوار الحكومة والجامعات، وتغييراً في العلاقات القائمة بينهما، وتأكيداً لاستقلال الجامعات وتمتعها بمزيد من الإدارة الذاتية.

ويُعد الاستقلال المؤسسي للجامعات شرطاً أساسياً لضمان جودة مخرجاتها وحماية وظائفها الأكاديمية من التدخل الخارجي؛ وبالتالي تعظيم المخرجات التعليمية والبحثية والخدمية لها. وثمة تأكيد في هذا السياق على أن الاستقلال الجامعي لا يقتصر -فقط- على ضمان جودة مخرجاتها؛ وإنما -أيضاً- المساعدة في حماية التعليم الجامعي من التسييس والتلاعب الأيديولوجي، وحماية مؤسساته من الهجمات التي تشنها الجهات الحكومية وغير الحكومية. والاستقلال المؤسسي للجامعات لا

يعنى -فقط- أن تلتزم الدولة بعدم التدخل في شؤون الجامعات (التزامات سلبية)؛ وإنما -أيضا- الالتزام بالعمل على حماية الجامعات وقياداتها، وهيئة التدريس بها والطلاب من التدخلات والتهديدات التي ربما تأتي من أطراف ثالثة (التزامات إيجابية).⁽¹⁰³⁾

ويعرف الاستقلال الجامعي بأنه: "استقلال مؤسسات التعليم العالي عن الدولة، وغيرها من قوى المجتمع، وصنع القرارات المتعلقة بسير العمل الداخلي فيها، وبمالياتها، وإدارتها، وإقرار سياسات التعليم والبحث والإرشاد وغيرها من الأنشطة ذات العلاقة"⁽¹⁰⁴⁾. ويُعرف أيضا بأنه "حرية الجامعة في تحديد أهدافها، وأولويات عملها، وتسيير إدارتها ذاتياً في النواحي الإدارية والمالية، بما يتيح لها تحقيق أهدافها، والقيام بوظائفها عموماً"⁽¹⁰⁵⁾.

ويُمكن التمييز بناء على ذلك بين نوعين من الاستقلال الجامعي؛ وهما: الاستقلال الموضوعي (العلمي والبحثي) والاستقلال الإجرائي/التشغيلي (الإداري والمالي). أما الاستقلال الموضوعي فيشير إلى سلطة المؤسسات في تحديد سياسة أكاديمية وبحثية تتضمن ما تدرسه وكيفية تدريسه، ومن تقبلهم كطلاب، ومن توظيفهم وترقيهم في المناصب الأكاديمية، وما تبحث فيه وما تنشره، وما تمنحه من درجات علمية. وأما الاستقلال الإجرائي، فيشير إلى سلطة المؤسسات في المجالات غير الأكاديمية؛ مثل زيادة الدخل وإدارة النفقات، والتعيينات غير الأكاديمية، والمشتريات، وإبرام العقود. كما يتضمن الاستقلال الإجرائي حرية المؤسسة في إدارة شؤونها الإدارية وتوسيع نطاق الموارد المالية المتاحة لها بطريقة حذرة لتحقيق أولوياتها.⁽¹⁰⁶⁾

في ضوء ما سبق يمكن القول: إن الاستقلال الجامعي يشير إلى الحرية الكاملة للجامعة في اختيار نظمها الإدارية وهيكلها التنظيمية وقياداتها الأكاديمية والإدارية بناء على أسس ومعايير تتسم بالديمقراطية والشفافية، والحرية في التصرف في مواردها المالية وإدارتها، وكذلك حريتها الأكاديمية المتمثلة في حرية اختيار برامجها الأكاديمية، ومناهجها الدراسية وتطويرها، وخرائطها البحثية، واختيار أعضاء هيئات التدريس وترقيتهم وفصلهم بناء على معايير أكاديمية، وتحديد شروط قبول

الطلاب وأعدادهم في ضوء فلسفتها وإمكاناتها. وهو الضمان الحقيقي لقيام الجامعة بواجباتها ووظائفها في المجتمع.

وثمة تأكيد في الأدبيات والدراسات المرتبطة بالتعليم الجامعي على أن الجامعات المعاصرة لا يمكن أن تؤدي وظائفها وتحقق رسالتها في تحقيق التنمية المستدامة دون التمتع بالاستقلال الحقيقي، العلمي والبحثي والمالي والإداري؛ فالجامعة غير المستقلة أو المقيدة، والمحكومة من قبل الفكر والتوجهات والتمويل الحكومي لا يمكن أن تقود المجتمع إلى الأمام، بل إن القيود الحكومية سوف تُرجعها إلى الخلف وتعوقها عن تحقيق رسالتها ووظائفها. فبدون استقلال الجامعة الكامل، إداريا وفكريا وماليا عن السيطرة الحكومية وقيودها، فإن الجامعة تتحول إلى مؤسسة جامدة غير قادرة على الإبداع والابتكار والمساهمة في بناء المجتمع وتقدمه. ورغم ذلك؛ يُلاحظ أن الحكومات والسلطات التنفيذية في بعض الدول تتدخل في الشؤون الداخلية للجامعات؛ فتمارس نفوذها من خلال سلطتها التشريعية؛ وسن القوانين التي تتيح لها تعيين القيادات الجامعية وأعضاء الهيئة الإدارية، أو أنها قد تمارس تأثيرا على مسائل مثل رواتب أعضاء هيئة التدريس وأوضاعهم، ليس بسبب أي سلطة قانونية، ولكن ببساطة لأنها توفر الجزء الأكبر من دخل الجامعة؛ ومن ثم فإنها تهدد بوقف التمويل ما لم يتم تحقيق شروطها. ففي العديد من البلدان الآسيوية والأفريقية تمارس الحكومات نفوذها "التوجيه عن بعد *Steering from a Distance*" باستخدام السلطة المالية؛ حيث ينبغي أن توافق الحكومة على تعيين أعضاء هيئة التدريس ونقلهم، بل وتقوم الحكومات بوضع مناهج المواطنة الإلزامية *Compulsory Citizenship Curriculum*، بل وتقوم السلطات التنفيذية بتعيين القيادات الجامعية والإدارية بالجامعات.⁽¹⁰⁷⁾ الأمر الذي يعوق جامعات تلك الدول عن القيام بأدوارها في تحقيق التنمية المجتمعية الشاملة.

وبناء على ذلك اهتمت المنظمات والهيئات والنقابات المحلية والإقليمية والدولية المهتمة بالتعليم الجامعي بعقد المؤتمرات والندوات وإصدار الإعلانات والوثائق التي تؤكد على ضرورة أن تكفل المجتمعات استقلال جامعاتها وتصونها؛

حتى تتمكن من تحقيق مسؤولياتها تجاه هذه المجتمعات وتُساعدُها في تحقيق التنمية المجتمعية وتقودها للمنافسة العالمية. ومن أبرز هذه الإعلانات والمواثيق الإقليمية والدولية: إعلان ليما 1988، ميثاق الجامعات الأوروبية 1988، إعلان دار السلام وإعلان كمبالا 1990، إعلان عمان 1994،

فقد أكد إعلان ليما بشأن الحرية الأكاديمية واستقلال مؤسسات التعليم العالي في مادته التاسعة على مظاهر هذا الاستقلال؛ حيث نص على: يمارس استقلال مؤسسات التعليم العالي بالوسائل الديمقراطية للحكم الذاتي التي تشتمل على المشاركة الفعالة من جانب جميع أعضاء المجتمعات الأكاديمية لكل منها. ويجب أن يتمتع جميع أعضاء المجتمع الأكاديمي بالحق والفرصة، دون التمييز من أي نوع بالاشتراك في مباشرة الشؤون الأكاديمية والإدارية. ويتم اختيار جميع الهيئات الإدارية لمؤسسات التعليم العالي بالانتخاب الحر، وتتكون من أعضاء من مختلف قطاعات المجتمع الأكاديمي. وينبغي أن يشمل الاستقلال القرارات المتعلقة بالإدارة وتحديد سياسات التعليم والبحث والإرشاد، وتخصيص المواد وغير ذلك من الأنشطة ذات الصلة.

كما نص إعلان دار السلام للحرية الأكاديمية والمسؤولية الاجتماعية للأكاديميين في المواد 38 و39 و40 على ضرورة أن تتمتع الجامعات بالاستقلالية عن كافة أجهزة الدولة؛ حيث جاءت المواد على النحو الآتي: (108)

1. إن الجامعات ينبغي أن تكون مستقلة عن الدولة أو أي سلطة عامة أخرى في إدارة شؤونها الأكاديمية والبحثية والبرامج الأخرى ذات الصلة بعملها، والدولة ملزمة بعدم التدخل في استقلال الجامعات.
2. إن استقلالية الجامعات تمارس بالوسائل الديمقراطية للحكم الذاتي Self-government؛ بما في ذلك المشاركة النشطة من جانب جميع أعضاء المجتمعات الأكاديمية المختلفة. وينبغي أن يكون جميع أعضاء المجتمع الأكاديمي لهم الحق والفرصة، دون تمييز

من أي نوع، للمشاركة في إدارة الشؤون الأكاديمية والإدارية. وأن يتم انتخاب جميع المجالس الإدارية للجامعات بحرية.

3. غير مسموح إطلاقاً دخول أي من أفراد القوات المسلحة أو القوات العسكرية أو شبه العسكرية، وموظفي المخابرات والأمن أو قوات حفظ القانون والنظام بشكل فردي أو جماعي للجامعات إلا في الظروف الآتية:

- وجود خطر واضح قائم ومحتمل على الحياة، أو ممتلكات الجامعة، وهذا الخطر لا يمكن تفاديه دون تدخل من قوى الدولة.

- طلب كتابي من رئيس الجامعة بالتدخل؛ شريطة أن يكون هذا الطلب جاء بالتشاور مع/ وموافقة لجنة دائمة مكونة من الممثلين المنتخبين للمجتمع الأكاديمي.

كما أكد إعلان عمان للحريات الأكاديمية واستقلال مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي على ضرورة استقلال الجامعات عندما نص في البند الأول من الإعلان على: "ضرورة إلغاء الوصاية السياسية عن المجتمع الأكاديمي، والتزام السلطات العمومية باحترام استقلال المجتمع العلمي بمكوناته الثلاثة من أساتذة وطلبة وإداريين، وتجنبيه الضغوط الخارجية والتدخلات السياسية التي تسيء إلى حرية الهيئات الأكاديمية مما يوفر شرطاً ضرورياً لنجاح العملية التعليمية وتطور البحث العلمي"، وكذلك البند الخامس الذي نص على "تأكيد حق مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في إدارة شؤونها على أسس ديمقراطية، واختيار هيئاتها الأكاديمية عن طريق انتخابات حرة، يناط بها كل ما يتعلق بتعيين أعضاء الهيئة العلمية أو فصلهم، أو معاقبتهم، أو ترفيتهم على أساس معايير مهنية، وكذلك تأكيد حق الطلبة في المشاركة في هذه الإدارة"⁽¹⁰⁹⁾.

ومن ثم يتضح أن استقلال الجامعات يعني قيام الجامعة من خلال معايير الحوكمة الرشيدة، ومشاركة أعضاء المجتمع الأكاديمي كافة في صناعة واتخاذ

القرارات المرتبط بالجامعة، سواء كانت إدارية أو مالية أو أكاديمية في إطار من المحاسبية والمساءلة. حيث تُعد المحاسبية عنصر حاسم في الاستقلال الجامعي؛ "قبدون المساءلة أمام المجتمع، قد تنخفض مصادر التمويل، وبدون مساءلة أمام الجهات التنظيمية، قد تُقيد التشريعات، وبدون المساءلة أمام المستفيدين، قد لا تستخدم الخدمات، وبدون مساءلة أمام أعضاء هيئة التدريس، قد تتآكل القدرة التشغيلية، وبدون المساءلة أمام الأعضاء والمكونات السياسية، قد تقوض المصادقية"⁽¹¹⁰⁾. ومن ثم اتجهت العديد من الحكومات الأوروبية إلى إدخال إصلاحات تشريعية تضمن لها محاسبة الجامعات وقدرتها على أداء وظائفها، في ظل تمتعها بالاستقلالية والحكم الذاتي.⁽¹¹¹⁾

(ب) الحرية الأكاديمية في الجامعات:

تتظر المجتمعات الديمقراطية المتقدمة للجامعات على إنها مجتمع للعلماء؛ هذا المجتمع ينبغي أن يكون حر في السعي وراء المعرفة دون تدخل غير مبرر من أية جهة كانت، سواء كانت حكومية أو غير حكومية، ومن ثم تتمتع جامعات تلك المجتمعات بأن لكل جامعة قوانينها الخاصة ولوائحها الداخلية التي تتصل بكل ما يرتبط بالجانب الأكاديمي التعليمي والبحثي والخدمي.

فثمة تأكيد على أن حرية الاستفسار، الحوار، الحديث والنقاش بصراحة وحرية أمام السلطة -سواء كانت سلطة الحكومة أو سلطة من يمولون الجامعة أو أولئك الذين يديرونها- تشكل مسألة حيوية لنشاط الجامعة وفائدتها للمجتمع الذي تعمل فيه. ومن الأهمية بمكان أن يفهم رؤساء الجامعات ومجالس إدارتها أن الحرية الأكاديمية مصدر مهم من مصادر قوة الجامعات، وأن يثابروا على دعمه، وأن يتحلوا بالقوة في الدفاع عنه، وألا يغريهم زيف الغلبة الإدارية؛ فالأشياء التي تجعل الإدارة صعبة يتعين إزالتها أو إصلاحها، فالجامعة التي تسهل إدارتها ليست بجامعة على الإطلاق.⁽¹¹²⁾

وقد تعددت تعريفات الحرية الأكاديمية كمعنى واصطلاحاً منذ ظهور الجامعات في أوروبا في العصور الوسطى وحتى اليوم؛ لدرجة أصبح الاتفاق على

تعريف جامع مانع لها من الصعوبة بمكان. وفيما يأتي مجموعة من تعريفات الحرية الأكاديمية الداعمة لسياق البحث الراهن:

- "حرية أعضاء المجتمع الأكاديمي، فرديا أو جماعيا، في متابعة المعرفة وتطويرها وتحويلها، من خلال البحث والدراسة والمناقشة والتوثيق والإنتاج والخلق والتدريس وإلقاء المحاضرات والكتابة"⁽¹¹³⁾.
- الحرية الكاملة لعضو هيئة التدريس في البحث والنشر، ومناقشة موضوعاته داخل حجرات الدراسة دون أي تدخل إداري أو رقابة مؤسسية، ودون مواجهة أي معوقات من قبل الدولة أو أفراد المجتمع، قد تعوق سبيله في البحث الأمين عن الحقيقة.⁽¹¹⁴⁾
- حرية كل أعضاء المجتمع الأكاديمي في القيام بوظائفهم في التدريس والبحث والكتابة والتعلم وتبادل ونشر المعلومات وتوفير الخدمات، دون خوف من أي تدخل في وظائفهم أو ضغط يمارس عليه من جانب الدولة، أو أي سلطة عامة أخرى.⁽¹¹⁵⁾
- حرية أعضاء المجتمع الأكاديمي في إجراء البحوث، والتعليم، والتحدث، والنشر، لا تخضع إلا لقواعد ومعايير التحقيق العلمي، دون أي تدخل أو عقوبة تفرض عليهم، في إطار البحث عن الحقيقة والفهم.⁽¹¹⁶⁾

وتأسيسا على ما تقدم يتضح أن استقلال الجامعة يُعد ضمانا وصمام أمان لتوفير المناخ الملائم للحرية الأكاديمية. وتُعد الحرية الأكاديمية Academic Freedom من أهم الحقوق التي ينبغي أن تتمتع بها الجامعات كمؤسسة مجتمعية في سياق قيامها بمهامها ووظائفها، وتشير الحرية الأكاديمية عموما إلى عده أمور، منها: الحق الأصيل لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات في القيام بالأبحاث والدراسات العلمية ونشر النتائج التي توصلوا إليها بحرية تامة، وحقهم في تدريس ما يرونه صالحا وحقيقيا دون أي ضغوط أو تهديدات من أي طرف أي ما كان، وحقهم في تكوين الجمعيات والنقابات العلمية والمهنية التي تعبر عنهم وتدافع عن

مصالحهم. ومن ثم فالحرية الأكاديمية تتطلب حق عضو هيئة التدريس في صنع القرارات الخاصة بعمله والمحتوى الذي يقوم بتدريسه بناء على معايير التميز الأكاديمي فقط.⁽¹¹⁷⁾ ولا شك أن هذه الأمور قد نصت عليها العديد من المواثيق الدولية؛ فقد نص عليها العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية في المواد من 18 إلى 22 (حرية الفكر، حرية الرأي، حرية التعبير، حرية الاجتماع وتكوين الجمعيات).

في ضوء ما سبق يتضح أن الحرية الأكاديمية في الجامعات المعاصرة ليست هدفاً في حد ذاته، وليست نوع من أنواع الرفاهية الجامعية؛ إنما هي وسيلة لتوفير بيئة جامعية (تعليمية، بحثية، خدمية) يسودها مناخ الانفتاح والحوار والنقاش والتفاعل والبحث الحر بطرق إبداعية داخل الجامعة، وأداة لتطوير الدور المنوط بالجامعة على الصعيد المعرفي والارتقاء بجودة التعليم للمساهمة في رقى المجتمع وتقديمه.

وتتعرض مسألة الحرية الأكاديمية في العديد من المجتمعات للكثير من الضغوط من قبل الهيئات الحكومية وجماعات الضغط غير الحكومية، في محاولة منها لتوليد ضغط سياسي على أعضاء هيئة التدريس والجامعات؛ والعمل على فصل أعضاء هيئة التدريس بناء على المحتوى الذي يقومون بتدريسه أو أبحاثهم العلمية أو أفكارهم. ولا شك في أن هذه الجماعات بأساليبهم تشكل تحدياً كبيراً للبحوث الأكاديمية والبيئة التدريسية والعلاقة بين الأستاذ والطالب، والتي تعتبر ضرورية لجودة التعليم الجامعي.⁽¹¹⁸⁾

وقد أُستخدم مفهوم الحرية الأكاديمية للمرة الأولى عام 1915 في الولايات المتحدة الأمريكية، رغم أنه كان يُمارس قبل ذلك بقرون؛ فالجامعات الألمانية تصدرت الجامعات في العالم من خلال سبقها في تطبيق أسس الحريات الأكاديمية في جامعاتها. فقد منحت جامعة برلين عام 1610 حرية البحث العلمي والتدريس الجامعي دون قيود خارجية وتبعتها جامعة هال عام 1694 ثم جامعة روتنجن عام 1737. ويذهب بعض الباحثين إلى أن جذور الحرية الأكاديمية في الولايات المتحدة

تمتد إلى أواخر القرن التاسع عشر، حيث تم نقلها واقتباسها من الجامعات الألمانية.⁽¹¹⁹⁾ وقد عقد أول مؤتمر للحرية الأكاديمية في عام 1925. وظهر مفهوم الحرية الأكاديمية في جامعات أمريكا اللاتينية في عام 1918؛ إذ كانت لفكرة الجامعة المستقلة بموجب إصلاحات قرطبة عام 1918 تأثير قوي في أمريكا اللاتينية في قبول الحوار بشأن الحرية الأكاديمية.

وأصدرت الجمعية الأمريكية لأساتذة الجامعات إعلانًا عن الحرية الأكاديمية في عام 1940، تضمن النص على حرية البحث والنشر للعاملين بالتدريس في الجامعات، ورفض القيود المفروضة من المؤسسات الدينية وغيرها، والحق في حرية النقاش في المحاضرات ومع الطلاب فيما يتعلق بموضوعات الدراسة والبحث، وأساتذة الجامعات لهم الحرية في الحديث كمواطنين دون رقابة أو قيود مؤسسية، ولكن عليهم الانتباه إلى مسئوليتهم كعلماء، ورؤية المجتمع لهم كجزء من المؤسسات التعليمية.

كما أكدت وثيقة حقوق الجامعات الأوروبية على الحرية الأكاديمية للجامعات؛ وذلك عندما أكدت على أن:

– الجامعة مؤسسة مستقلة في قلب المجتمعات، وهي تتميز بالاختلاف بسبب جغرافية المجتمع وتراثه الثقافي، وتعمل الجامعة على إنتاج وفحص وتقييم الثقافة عن طريق البحث والتدريس؛ وتعمل على تحقيق أهداف العالم المحيط بها. وثمة تأكيد على أن البحث والتدريس يجب أن يستقل خلقياً وفكرياً عن أية سلطة سياسية أو قوة اقتصادية.

– حرية البحث والتدريب تُعد مبدأً أساسياً في الحياة الجامعية، ومن ثم ينبغي على الحكومات والجامعات – كل في نطاق عمله-التأكيد على ضمان احترام هذا المبدأ الأساسي.

– التدريس والبحث في الجامعات أمران متلازمان لا يجب الفصل بينهما أو تجزئتهما؛ وينبغي ألا يتأخرا عن الاحتياجات المتغيرة،

ومواكبة التطورات الحادثة في المعرفة العلمية، وأيضًا الوفاء بمتطلبات المجتمع.

– الجامعة هي الجهة الأمينة على التراث الإنساني الأوروبي.

كما أكد إعلان دار السلام للحرية الأكاديمية والمسؤولية الاجتماعية للأكاديميين⁽¹²⁰⁾، وإعلان ليما بشأن الحرية الأكاديمية⁽¹²¹⁾، وإعلان بغداد/عمان للحرية الأكاديمية على العديد من الحقوق التي ينبغي أن يتمتع بها أعضاء هيئة التدريس بالجامعات؛ منها:

– يتمتع جميع أعضاء المجتمع بالحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي نص عليها إعلان الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وبصفة خاصة، فأعضاء المجتمع الأكاديمي ينبغي أن يتمتعوا بحرية الفكر والتحقيق والتعبير والتجمع وتكوين الجمعيات، وكذلك الحق في الحرية والأمن والسلامة الشخصية.

– يتمتع جميع أعضاء المجتمع على قدم المساواة بإمكانية الوصول إلى المجتمع الأكاديمي دون تمييز. ولكل شخص، على أساس المقدرة، الحق دون تمييز من أي نوع في أن يصبح جزءا من المجتمع الأكاديمي، كطالب أو معلم أو باحث أو عامل أو مدير. والتدابير المؤقتة التي ترمي إلى التعجيل بالمساواة الحقيقية لأعضاء المجتمع الأكاديمي المحرومين لا تعتبر تدابير تمييزية، شريطة أن توقف تلك التدابير عندما تكون مقاصد التكافؤ في الفرصة والمعاملة قد أنجزت. وتضمن الدولة ومؤسسات التعليم العالي نظاما للاستخدام الثابت والمضمون للمعلمين والباحثين. ولا يفصل أي عضو من المجتمع الأكاديمي دون تحقيق عادل أمام هيئة من المجتمع الأكاديمي منتخبة ديمقراطيا.

– يتمتع أعضاء المجتمع الأكاديمي بحرية التنقل داخل البلاد، وحرية السفر إلى الخارج والعودة دون إعاقة أو مضايقة. ولا يجوز تقييد هذه

- الحرية إلا لأسباب تتعلق بالصحة العامة والأخلاق أو في ظروف خطر واضح قائم أو وشيك على الأمة واستقلالها.
- يتمتع جميع أعضاء المجتمع الأكاديمي بالحرية في إقامة اتصالات مع نظرائهم في أي جزء من العالم، وكذلك بالحرية في مواصلة تنمية قدراتهم التعليمية.
- كل أعضاء هيئة التدريس والباحثين - بشكل مباشر أو عن طريق انتخاب ممثلين لهم بطريقة ديمقراطية- لهم الحق في المبادرة والمشاركة في تحديد البرامج الأكاديمية لمؤسساتهم، وفقاً لأعلى المستويات التعليمية والمبادئ الأساسية.
- يتمتع جميع أعضاء المجتمع الأكاديمي الذين لهم وظائف بحثية بالحق في القيام بأبحاثهم دون أي تدخل من أي نوع، طالما أنهم ملتزمون بالمبادئ العالمية والطرق العلمية في البحث. كما أنه لن يحول حائل بين الباحثين وبين المعلومات اللازمة لأبحاثهم، ولن يمنعوا من القيام بأبحاثهم، تحت أي سبب من الأسباب، إلا ما يتعلق بالصحة العامة أو القيم المجتمعية، أو أي خطر صريح يمكن أن يؤثر على أمن المجتمع.
- يتمتع كل الأعضاء الذين لهم وظائف تدريسية بالحق في التدريس، دون تدخل في أعمالهم، طالما أنهم يلتزمون بمبادئ ومعايير طرق التدريس.
- يتمتع جميع أعضاء المجتمع الأكاديمي لهم الحق في حرية الانضمام إلى جمعيات مع آخرين، بما في ذلك الحق في تشكيل نقابات والانضمام إليها لحماية مصالحهم. وينبغي لنقابات جميع قطاعات المجتمعات الأكاديمية أن تشارك في صياغة المعايير المهنية لكل منها.

وقد أضاف إعلان ليمّا إلى الحقوق السابقة مجموعة أخرى من الحقوق التي ينبغي أن تتوافر في الجامعا؛ منها: (122)

- يتمتع جميع أعضاء طلبة التعليم العالي بالحرية في الدراسة، بما في ذلك الحق في اختيار ميدان الدراسة من بين المقررات المتوافرة، والحق في الحصول على إقرار رسمي بما يكتسبونه من معارف وتجارب. وينبغي أن يكون هدف التعليم العالي هو تلبية الاحتياجات والتطلعات للطلاب. كما ينبغي للدولة توفير موارد كافية للطلاب المحتاجين كي يواصلوا دراساتهم.

- تكفل جميع مؤسسات التعليم العالي اشتراك الطلاب في هيئاتها الإدارية، كما ينبغي لجميع الدول ومؤسسات التعليم العالي احترام حق الطلبة، في التعبير عن آرائهم بشأن أية مسألة قومية أو دولية.

وقد أكد إعلان بغداد/عمان للحرية الأكاديمية 2005 في بنده الأول على أن "الحرية الأكاديمية جزء أساسي وحيوي من حرية التعبير والحقوق الأساسية للإنسان، لا يمكن للعمل الأكاديمي أن يتطور ويزدهر بدونها". وقد أكد إعلان عمان للحرية الأكاديمية واستقلال مؤسسات التعليم العالي على ضرورة ضمان الحرية الأكاديمية لأعضاء المجتمع الأكاديمي عندما نص على أن تلك الحرية تتضمن: "تشمل الحرية الأكاديمية حق التعبير عن الرأي، حرية الضمير، وحق نشر المعلومات والمعارف وتبادلها، كما تشمل حق المجتمع الأكاديمي في إدارة نفسه بنفسه، واتخاذ القرارات الخاصة بتسيير أعماله، ووضع ما يناسبها من اللوائح والأنظمة والإجراءات التي تساعده على تحقيق أهدافه التعليمية والبحثية العلمية"، وكذلك "تأكيد حق أعضاء الهيئة الأكاديمية في الانسياب عبر الدول العربية وفي التواصل مع المجتمع الأكاديمي على الصعيد العالمي، والوصول إلى مصادر البيانات والمعلومات، وتبادل الأفكار والآراء ونشرها دون قيود أو مضايقات" (123).

ومن ثم فالحرية الأكاديمية تؤكد على الحق الأصيل لأعضاء هيئة التدريس في حرية الفكر، وهذا الحق لا بد أن يظهر في القوانين والتشريعات واللوائح الحاكمة

للتعليم الجامعي في الدولة. وثمة تأكيد على أن الحرية الأكاديمية لا تعنى فقط حق أعضاء هيئة التدريس في التدريس والبحث، بل يتجاوز الأمر ذلك إلى حق الجامعات كمؤسسات في أن تتمتع بالإدارة الذاتية فيما يتعلق بالمسائل الأكاديمية. وهذا الحق ينطبق أيضا على حق الجامعات في صنع قراراتها المعبرة عن الوسط الجامعي دون أي تدخل من خارج الجامعة. ففي ألمانيا؛ ورغم تحمل وزارة التعليم العالي الألمانية لمسؤولية تمويل الجامعات؛ فقد أكدت القوانين والتشريعات على الحق الأصيل للجامعات في الحرية الكاملة في صنع قراراتها المتعلقة بالأمور الأكاديمية. (124)

في ضوء ما سبق؛ يتضح أن ثمة علاقة وثيقة بين استقلالية الجامعات والحرية الأكاديمية، وهذه العلاقة قائمة على أساس الترابط والتكامل بينهما؛ فلا وجود للحرية الأكاديمية دون وجود نوعا من الاستقلال المؤسسي للجامعات. كما أنه ليس هناك استقلال مؤسسي للجامعات دون وجود نوعا من التمكين لأعضاء المجتمع الأكاديمي في تسيير العمل الجامعي في مختلف مستوياته. ومن ثم ينبغي أن يكون هناك فهم واضح ومسؤول لمعنى ومضمون استقلال الجامعات من جهة، ولمضمون وحدود الحرية الأكاديمية من جهة أخرى؛ إذ ينبغي ممارستها بوعي وبموضوعية بهدف فتح الأبواب أمام العلم والمعرفة دون قيود ولخدمة الإنسان والمجتمع.

ثانيا: واجبات الجامعات ومسؤولياتها في ظل المواطنة:

تُعد الجامعات جزء لا يتجزأ من المجتمع الذي تعمل فيه، وينبغي ألا تعمل الجامعات بمعزل عنه؛ فقطاعات الأعمال في المجتمع الذي تعمل فيه الجامعة في حاجة ماسة إلى الابداع والابتكار، والاتصال بالعلوم والتكنولوجيا؛ من أجل تحقيق القدرة على المنافسة والابتكار في مجال عملها. ومن ثم، فلم يعد تقييم جودة الجامعات وتميزها وريادتها يعتمد فقط-على النتائج الأكاديمية وعدد الأبحاث التي تحققها؛ ولكن-أيضا-في قدرتها على التفاعل والمشاركة في تكوين مجتمع قادر على التعامل مع التطورات الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية والبيئية التي يشهدها العالم في الوقت الراهن.

وقد تعدد مسؤوليات الجامعات المعاصرة؛ ويمكن تصنيفها في أربع مجموعات؛ وهي: (125)

- المسؤوليات الاجتماعية الاقتصادية: وتشير إلى توقعات المجتمع بأن تقوم الجامعات بتقديم خدماتها التعليمية والبحثية والخدمية بما يتفق مع حاجات المستفيدين على اختلاف مسمياتهم. ومن ثم تستمد المسؤولية الاجتماعية الاقتصادية للجامعات من فكرة الرخاء الاقتصادي؛ من خلال ما تسهم به من كوادرات بشرية وأفكار ومشروعات بحثية تطبيقية تضيف للاقتصاد الوطني قيمة هائلة.
- المسؤوليات القانونية: وترتبط تلك المسؤوليات بتوقعات المجتمع من الجامعات باعتبارها مواطنا اعتباريا صالحا يلتزم بالقوانين التي وضعها المجتمع؛ بما يحقق التوازن بين حقوق الجامعات وحقوق الأطراف المعنية الأخرى؛ بما فيها الحكومة والهيئات التنظيمية والرقابية في الدولة.
- المسؤوليات الأخلاقية: وتتعلق تلك المسؤوليات بتوقعات المجتمع بأن تؤدي الجامعات أعمالها على نحو يتسم بالعدالة والشفافية والديمقراطية، واستباق وتلبية توقعات المجتمع منها، حتى وإن لم تكن تلك المسؤوليات منصوص عليها رسميا في التشريعات الحاكمة للجامعات. كما ترتبط تلك المسؤوليات الأخلاقية بالسلوك المتبع داخل الجامعة، ومنظومة القيم الداخلية التي تتبناها؛ مثل: حماية حقوق المنتسبين لها كافة، العدالة وإتاحة فرص متكافئة للجميع وبالجميع.
- المسؤوليات الخيرية: وتشير إلى توقعات المجتمع بأن تتصرف الجامعات باعتبارها مواطن صالح، ويتضمن ذلك أمورا عدة؛ منها: دعم البرامج الخيرية لصالح المجتمع، أو تخصيص بعض الوقت من العاملين للقيام بأعمال خيرية أو التبرع ببعض من وقتهم للقضايا

المجتمعية؛ من خلال القوافل المتنوعة (محو الأمية، مكافحة الفقر، معالجة الامراض).

يتضح مما سبق أن الجامعات أداة مهمة في خدمة المجتمع الذي تعمل فيه؛ من خلال المساهمة في رفاهية هذا المجتمع وضمان تقدمه وريادته. ومن ثم فقد أكد المفهوم المعاصر للجامعة على أن من أولويات العمل الجامعي الاهتمام باحتياجات المجتمع المتزايدة، ومن ثم يلاحظ أن التخطيط الإستراتيجي للجامعات المعاصرة يضع في اعتباره الوفاء باحتياجات المجتمع وتوقعاته الحالية والمستقبلية في إطار التشريعات الحاكمة للتعليم الجامعي. إذ لم تعد مهمة الجامعة في الوقت الراهن تقتصر على التعليم والبحث فحسب، بل أصبحت الجامعة هي المحرك الرئيس لاقتصاد المعرفة وتنمية الحياة الاجتماعية والحفاظ على البيئة وصيانتها.

ومن ثم، حظي موضوع واجبات ومسؤوليات الجامعات باهتمام عال على المستويات المحلية والإقليمية والدولية؛ لدرجة أن هناك بعض الكتابات التي ترادف بين مصطلح مواطنة الجامعات والمسؤولية الاجتماعية للجامعات. ومن ثم أشارت الأدبيات والإعلانات والمواثيق المختلفة إلى الواجبات والمسؤوليات التي ينبغي على الجامعات القيام بها؛ فقد أعلنت الرابطة الأمريكية لأساتذة الجامعات في عام 1915 مبادئ الحرية الأكاديمية Declaration of Principles on Academic Freedom and Academic Tenure وبيان مبادئ الحرية الأكاديمية الصادر عام 1940 Statement of Principles on Academic Freedom and Tenure. أن الجامعات لها ثلاثة واجبات أساسية؛ هي: (126) تعزيز البحث وتقديم رصيد من المعرفة الإنسانية، تقديم الخدمة التعليمية للطلاب، إعداد الخبراء في مختلف الفروع التي يحتاجها المجتمع بقطاعاته المختلفة.

ولا شك أن قدرة الجامعات على القيام بمسؤولياتها بكفاءة وفعالية يتطلب درجة عالية من الاستقلال. ومن ثم تلتزم الدول بعدم الإخلال باستقلال الجامعات وحماية الحرية الأكاديمية بها، وكذلك الحيولة دون مثل هذا الإخلال من جانب قوى أخرى في المجتمع. وفي هذا السياق سوف يتناول العنصر الراهن النقاط الآتية:

1. المسؤولية الاجتماعية للجامعات تجاه المجتمع الجامعي.
2. المسؤولية الاجتماعية للجامعات تجاه المجتمع الخارجي.

ويُمكن تناول ذلك فيما يأتي:

1. المسؤولية الاجتماعية للجامعات تجاه المجتمع الجامعي:

تتطلب المسؤولية الاجتماعية للجامعات تجاه المجتمع الجامعي من ضرورة العمل على توفير بيئة جامعية داعمة للإبداع والابتكار؛ قائمة على الحرية والعدالة والشفافية والمساواة، خالية من التمييز والقيود والسيطرة. فلا بد أن تتعكس مظاهر الاستقلال الجامعي على البيئة الجامعية؛ وأن تتعكس الحرية الأكاديمية على المناخ التعليمي والبحثي لأعضاء هيئة التدريس والطلاب؛ متمثلاً في الدفاع عن حقوقهم في التعبير والتدريس والنقاش والنشر. فثمة تأكيد على أن قدرة أعضاء هيئة التدريس والطلاب على أداء مسؤولياتهم الحالية والمستقبلية تجاه المجتمع الجامعي والمجتمع الخارجي تتوقف على ما تقدمه الجامعة لهم من حقوق ورعاية وتنمية حقيقية؛ فهذه مسؤولية أساسية للجامعة تجاه المنتسبين لها.

وخلال الحديث عن مسؤوليات أعضاء هيئة التدريس والطلاب في الجزء القادم سوف نتضح مسؤولياتهم تجاه المجتمع الجامعي. مع الوضع في الاعتبار أن ملامح هذه البيئة الجامعية لا بد أن تظهر في مكونات الخطة الإستراتيجية للجامعة.

2. المسؤولية الاجتماعية للجامعات تجاه المجتمع الخارجي:

تعدد مسؤوليات الجامعات تجاه المجتمع الذي تعمل فيه، ما بين مسؤوليات اجتماعية اقتصادية، وقانونية، وأخلاقية وخيرية -كما تم الإشارة سابقاً- وثمة تأكيد على أنه لا يُمكن الفصل بين تلك المسؤوليات؛ باعتبارها متداخله ومتشابكة؛ فالجامعات تؤدي مسؤولياتها تجاه المجتمع بما يسهم في النهاية في تقدمه وريادته؛ متبعة في ذلك معايير أخلاقية وقانونية وخيرية. ومن ثم سيكون الحديث عن المسؤولية الاجتماعية للجامعات.

لقد حظي مصطلح المسؤولية الاجتماعية للجامعات University Social Responsibility (USR) باهتمام واسع بين المهتمين بالتعليم الجامعي في أنحاء

العالم كافة؛ فالجامعات جزء من المجتمع، وغير معزولة عنه؛ وبالتالي كان عليها العمل على المشاركة في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة؛ وهي: النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي وحماية البيئة. ومن ثم؛ ينبغي على الجامعات السعي لتعزيز وتقوية التزاماتها العامة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه، والاقتصاد المحلي، والمجتمع ككل؛ وذلك من خلال أبحاثها وأنشطتها التعليمية؛ من أجل أن يكون لها تأثير حقيقي على مجتمعاتها وتحسين صورة التعليم الجامعي في المجتمع.

وقد أُستخدم مصطلح المسؤولية الاجتماعية للجامعات لأول مرة في شيلي عام 2001؛ من خلال الجهود المشتركة لثلاث عشر جامعة في مبادرة بناء البلد (Construye País (Build Country)؛ وقد ولد هذا المشروع بهدف توسيع مفهوم وممارسة المسؤولية الاجتماعية بين الجامعات التشيلية، وانتهى المشروع بعد مناقشات وورش عمل واجتماعات بين أصحاب المصلحة داخل الجامعة وخارجة إلى مجموعة من المبادئ والقيم التي من خلالها تتمكن الجامعات التشيلية من تبنى المسؤولية الاجتماعية بشكل فعال يسهم في بناء المجتمع وتقدمه. (127)

فالمسؤولية الاجتماعية للجامعات USR هي فلسفة أو مبدأ لحركة اجتماعية؛ والتي يمكن أن يُنظر إليها كفلسفة للجامعة التي تستخدم المنهج الأخلاقي Ethical Approach لتطوير والتعامل مع المجتمع المحلي والعالمية؛ من أجل تعزيز التنمية الاجتماعية والبيئية والتقنية والاقتصادية. وتعمل المسؤولية الاجتماعية للجامعات كلاعب أساسي في إحداث التغييرات الاجتماعية، كما أن تبنيها يعني وجود سياسة للجودة الأخلاقية التي تحكم أداء المجتمع الجامعي. وهذا يتطلب إدارة مسؤولة عن التأثير التربوي والمعرفي والخدمي والبيئي من الجامعة، وبحوار تفاعلي مع المجتمع الجامعي ومجتمعاتها التي تعمل فيها؛ من أجل تعزيز التنمية المستدامة من خلال التعليم (تحويل المعرفة Knowledge Transforming)، تقديم الخدمة، والبحث العلمي. ولا شك أن كل ذلك يؤكد على التعاون الأخلاقي ليس فقط -مع المجتمع الجامعي؛ وإنما -أيضا- مع مجتمع الأعمال والاقتصاد فيما يتعلق بتضمين أصحاب المصلحة والمستفيدين. (128)

فالمسؤولية الاجتماعية للجامعات *USR* تؤكد على التعاون الأخلاقي - ليس فقط- داخل المجتمع الجامعي؛ وإنما -أيضا- مع البيئة الخارجية باعتبارها جزء مهم من تضمين أصحاب المصلحة. فالجامعة في حاجة إلى تبنى إستراتيجية المسؤولية الاجتماعية كما هو الحال في منظمات الأعمال الأخرى؛ من أجل تلبية توقعات أصحاب المصلحة المستفيدين (الطلاب، أصحاب العمل من الخريجين، وكالات التمويل، والمجتمع) وكذلك أصحاب المصلحة الداخلية (الإداريين وأعضاء هيئة التدريس، والموظفين)، في الجامعة. وتغطي المسؤولية الاجتماعية للجامعات القضايا الاجتماعية والبيئية والاقتصادية؛ والتي ينبغي ألا تنفصل عن التخطيط والتشغيل الإستراتيجي للجامعة، والتي تعتبر جانب مهم من جوانب الطريقة التي تتفاعل بها الجامعات مع أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين والمجتمع الذي تعمل فيه.⁽¹²⁹⁾ ويشير مصطلح أصحاب المصلحة في هذا السياق إلى مدى واسع من الأفراد، مثل: الموظفين غير القائمين بالتدريس، القائمين بالتدريس والبحث، القادة والإداريين، الطلاب، الموردين، الخريجين، جهات التوظيف، المنافسين، المجتمعات المحلية، والمنظمات الشريكة والكيانات العامة والحكومية.⁽¹³⁰⁾

ويمكن تعريف المسؤولية الاجتماعية للجامعات *USR* بأنها: "قدرة الجامعة على تطبيق مجموعة من المبادئ والقيم، المحددة في فلسفتها الإدارية، وممارسة وظائفها الأساسية: الإدارة، التدريس، البحث والإنتاج، والتواصل مع الرؤى المختلفة والاستجابة لمطالب أصحاب المصلحة في المجتمع الذي تعمل فيه"¹³¹. وتعرف كذلك بـ "قدرة الجامعة في الحفاظ على علاقات جيدة مع شركاء الجامعة" وأيضا "تعظيم منافع الجامعة لأصحاب المصلحة، وتقليل التأثير السلبي لأنشطة الجامعة على أصحاب المصلحة"⁽¹³²⁾. وأيضا "القدرة على نشر وتوظيف مجموعة من المبادئ والقيم؛ من خلال أربع مكونات: الحرم الجامعي المسؤول، المعرفة الاجتماعية، التعليم المهني، والمشاركة المجتمعية"⁽¹³³⁾. وأيضا "سياسة الجودة الأخلاقية لأداء المجتمع الجامعي (الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والموظفين الإداريين) عن طريق الإدارة المسؤولة عن تأثير التعليم، والبحث، والعمل والبيئية

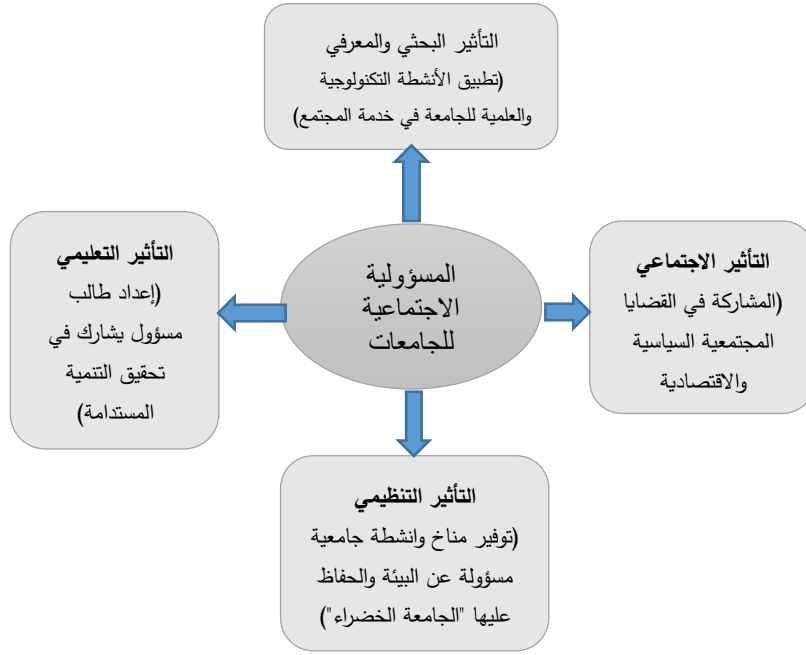
التي تنتجها الجامعة، في حوار تفاعلي مع المجتمع لتعزيز التنمية البشرية المستدامة" (134).

وفي ضوء التعريفات السابقة يمكن القول: إن مفهوم المسؤولية الاجتماعية للجامعات يركز على خمسة أبعاد أساسية؛ هي: البعد التعليمي (الحياة الأكاديمية المتمثلة في عمليتي التعليم والتعلم)، البُعد المعرفي (الحياة الأكاديمية المتمثلة في عملية إنتاج المعرفة)، البُعد التنظيمي (الحياة الأكاديمية المتمثل في إدارتها التنظيمية وعملياتها الإدارية الداخلية)، البُعد الاجتماعي (الحياة الأكاديمية وعلاقتها مع المجتمع)، البُعد البيئي (الحياة الأكاديمية في علاقتها مع البيئة). ولا شك أن الوقوف على الأبعاد الخمسة السابقة سوف تُساعد في التعرف على حياة الجامعة كاملة ودورها في المجتمع الذي تعمل فيه.

وتتمثل الملامح الرئيسة للمسؤولية الاجتماعية للجامعات **USR** فيما يأتي: (135)

- أن المسؤولية الاجتماعية للجامعات؛ تعنى تأثير أنشطة الجامعات وتصرفاتها على المجتمع الذي تعمل فيه.
- أن المسؤولية الاجتماعية للجامعات تتطلب نمط إداري يسعى إلى جعل المجتمع الذي تعمل فيه الجامعة مجتمع مستدام؛ وذلك من خلال القضاء على التأثيرات السلبية غير المستدامة، ودعم وتعزيز أشكال مستدامة للتنمية.
- أن المسؤولية الاجتماعية للجامعات ليست بعيدة عن أو خارج إطار القانون؛ وإنما تعمل بالتنسيق مع الالتزامات القانونية. فالقوانين ينبغي أن تحظر التأثيرات السلبية، وتدعم التصرفات المسؤولة اجتماعيا للجامعات من كافة الجوانب.
- أن المسؤولية الاجتماعية للجامعات تتطلب التنسيق بين أصحاب المصلحة، والذين ينبغي عليهم العمل معا على أساس من المسؤولية المشتركة؛ لإيجاد حلول مفيدة للطرفين؛ لبناء قيمة لجميع الفاعلين

الاجتماعيين، وتطوير حلول مجزية؛ بدلا من خلق قيمة مضافة للبعض على حساب الآخرين.
وتمارس الجامعات العديد من التأثيرات على المجتمع الذي تعمل فيه؛
ويمكن بلورة هذه التأثيرات في الشكل الأتي: (136)



شكل (1)

تأثير الجامعة على المجتمع في سياق المسؤولية الاجتماعية للجامعات

– الآثار التنظيمية Organizational impacts: تُعد الجامعات مثلها مثل غيرها من المنظمات المجتمعية التي لها تأثير على حياة الأفراد الداخليين (الموظفين والأساتذة والطلاب)، وتأثيرات خاصة على البيئة التي تعمل فيها فيما يتعلق بكيفية تنفيذ عمليات الحرم الجامعي (النفائات، وإزالة الغابات، والنقل، والتلوث، الخ) وبعبارة أخرى، ينبغي على الجامعات أن تتساءل: كيف تنجز عملياتها اليومية في جميع أنحاء الحرم الجامعي؟ وهذه العادات يمكن أن تكون مقصودة

أو غير مقصودة، ويمكن أن تؤثر على الحياة اليومية للعاملين/الدارسين في الجامعات وعائلاتهم، ومجتمعاتهم المحلية. وقد أشارت إحدى الدراسات إلى أن الجامعات ذات التصنيف الأول عالمياً، مثل: جامعة هارفارد Harvard University، جامعة كامبردج University of Cambridge، جامعة كلية لندن University College London، جامعة أكسفورد University of Oxford، جامعة شيكاغو University of Chicago، ومارس الحد من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، والحد من استخدام الوقود الحفري، وزيادة في استخدام مصادر الطاقة المتجددة، وتشغيل مركز/شبكة بيئية متخصصة، وزيادة الوعي البيئي بين الموظفين والطلاب. (137)

– الآثار التعليمية Educational impacts: وتتعلق هذه التأثيرات بعملية التعليم والتعلم، والطريقة التي يتم بها بناء المناهج وتطويرها. وبعبارة أخرى، ما نوع المهنيين الذين تعلمهم الجامعات، والطريقة التي تقوم الجامعات من خلالها بإعادة هيكلة التعليم والتدريب؛ من أجل تعليم المواطنين المسؤولين اجتماعياً؛ فالجامعات لديها تأثير مباشر على تعليم الطالب، وتشكيل فهمه، وإعداده ليتصرف في المجتمع بمسؤولية.

– الآثار المعرفية Cognitive impacts: ويرتبط ذلك بكل من: التوجهات المعرفية والأخلاقية، المناهج النظرية، المجالات البحثية، وإنتاج ونشر المعرفة. وبعبارة أخرى، كيف تولد الجامعات المعرفة وتديرها؟ وما أنواع المعرفة التي ينبغي أن تنتجها الجامعات؟

– الآثار الاجتماعية Social Impacts: وتتعلق بمساهمة الجامعة في تنمية المجتمعات المحلية ورأس المال الاجتماعي؛ فالجامعات لديها تأثير واضح على التنمية الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية

للمجتمع؛ حيث إن الجامعات تعمل على تعزيز الوصول إلى المعرفة، وتكوين رأس المال الاجتماعي، وربط التعليم بالواقع الخارجي.

وتلعب الهيئات التدريسية بالجامعة دورا مهما في المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع الخارجي؛ وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى ان المسؤولية الاجتماعية لأعضاء هيئة التدريس يرتبط بمصطلح آخر؛ هو المواطنة الأكاديمية. وتعريف المواطنة الأكاديمية بأنها: "الانتماء إلى مجموعة، مجتمع التعلم Learning Community وأن تكون واحد من هذا المجتمع"، ويُقصد بها أيضا "الانتماء إلى المجتمع الأكاديمي بمجموعة من القيم والقواعد والأهداف مع الإيمان بفكرة الطريقة التي يُمكن بها المساهمة في المجتمع على اتساعه"، و"الانضمام إلى المجتمع الأكاديمي الواسع، والمشاركة عن طريق الأنشطة العلمية أو البحوث لتطوير مجال واحد من المجالات المعرفية، وتقديم الدعم للآخرين". "الرغبة في العمل مع الآخرين، والمشاركة في المشروعات... إلخ". (138)

ومن ثم فإن مضمون المواطنة الأكاديمية يؤكد على: (139)

- أن يكون عضو هيئة التدريس على داريه دائمة بكل ما هو جديد، وداعم للطلاب، ومساند للجامعة، ويعمل على تبادل الخبرات بشكل واسع داخل وخارج الجامعة.
- أن يكون عضو هيئة التدريس جزءا من المجتمع الذي يدعم الطلاب والزملاء وأصحاب المصلحة.
- أن أعضاء هيئة التدريس لديهم مسؤوليات تتجاوز الزملاء، والطلاب، وفروع التخصص التي يعملون بها والجامعات، فهم لديهم التزامات تجاه المجتمع على اتساعه.

وتشير الأدبيات المرتبطة بالمواطنة الأكاديمية إلى أن تعريفات المواطنة الأكاديمية ومضمونها تشير إلى خمس مجتمعات متداخلة تسعى إلى خدمتها. فالأكاديميون (أعضاء هيئة التدريس) يقدمون الخدمة للطلاب Students والزملاء

Colleagues ومؤسساتهم Institution، وفروع التخصص التي يعملون بها أو المهنة التي يخدمونها Discipline or Profession، والعامه Public. وتتعدد مسؤوليات أعضاء هيئة التدريس بالجامعات في الفترة الراهنة؛ نتيجة للتحويلات والتغييرات التي يشهدها التعليم الجامعي -خاصة- والمجتمع المحلي والعالمى-عامه. وثمة تأكيد على أن مستوى أداء عضو هيئة التدريس في القيام بمسؤولياته وواجباته تجاه مجتمع الجامعة (داخل الحرم الجامعي) والمجتمع الخارجي (المجتمع بقطاعاته ومستوياته المختلفة) يُعد ركيزة أساسية في الحكم على جودة المؤسسة الجامعية ومدى تميزها.

ومن ثم فقد أكدت الإعلانات والمواثيق الدولية على مسؤوليات أعضاء هيئة التدريس؛ مثل: إعلان دار السلام، وإعلان عمان. فقد حدد إعلان دار السلام للحرية الأكاديمية والمسؤولية الاجتماعية للأكاديميين في مواده من 46 إلى 50 المسؤوليات التي ينبغي على أعضاء هيئة التدريس بالجامعات القيام بها تجاه مجتمعهم الداخلي والخارجي؛ منها: (140)

- القيام بأداء أدوارهم الوظيفية والأكاديمية بكفاءة ونزاهة، وبكل طاقاتهم وقدراتهم، وفقا لأعلى المعايير الأخلاقية والعلمية.
- ممارسة حقوقهم بمسؤولية دون المساس بحقوق الآخرين واحتياجات المجتمع الذي يعملون به.
- العمل على غرس وتنمية روح التسامح تجاه اختلاف وجهات النظر والمواقف وتعزيز النقاش الديمقراطي.
- عدم المشاركة بأي حال من الأحوال -أو أن يكون طرفا- في أي عمل يكون من شأنه الإضرار بأعضاء المجتمع الأكاديمي أو تقديم تنازلات عن المبادئ والمعايير العلمية والأخلاقية والمهنية.
- المساهمة بفعالية في معالجة قضايا عدم المساواة -التاريخية والمعاصرة- القائمة في المجتمع على أساس الاختلافات الطبقية، والمعتقدات، والنوع والعرق والجنسية، والمنطقة والوضع الاقتصادي.

تحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي على جميع أعضاء المجتمع الأكاديمي العمل على تخصيص جزء من وقتهم لنقل التعليم إلى القطاعات المحرومة من السكان.

كما أكد إعلان عمان للحريات الأكاديمية واستقلال مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي على مسؤوليات أعضاء هيئة التدريس تجاه مجتمعاتها؛ والتي منها: "التزام أعضاء الهيئة الأكاديمية بوضع التعليم والبحث العلمي في خدمة مجتمعاتها، وعدم استغلال الحريات الأكاديمية ونتائج الأبحاث العلمية لأغراض تتعارض مع غايات العملية التعليمية والعلمية، أو تخل بمبادئ حقوق الإنسان أو تسيء إلى تحقيق الأهداف والقيم الإنسانية"⁽¹⁴¹⁾.

وفيما يتعلق بمسؤوليات الطلاب تجاه المجتمع الخارجي؛ فثمة تأكيد على أن الجامعات تهدف إلى غرس مفاهيم المواطنة والحقوق والواجبات لدى طلابها، وتنمية معارفهم وقدراتهم وقيمهم واتجاهاتهم ومشاركتهم في المجتمع، إلى جانب إعدادهم وفقاً للظروف المحلية والإقليمية والعالمية. ومن ثم أصبح الهدف الإستراتيجي للجامعات يتمثل في تكوين مواطنين صالحين، لهم مشاركة فعالة في المجتمع بكل قطاعاته ومؤسساته، ولديهم رؤية علمية وعملية عن مسؤولياتهم تجاه المجتمع على اتساعه، بأبعادها المختلفة: المسؤولية الأخلاقية، والمسؤولية تجاه الذات، والمسؤولية تجاه الآخرين والمجتمع، والعالم الخارجي والمحافظة على البيئة، إلى جانب المسؤولية الاقتصادية والقانونية.⁽¹⁴²⁾

وفي هذا السياق؛ فقد وضعت العديد من الجامعات في اعتبارها مجموعة من الغايات تسعى إلى تحقيقها لتعزيز قيم المواطنة العالمية لدى طلابها. فقد عملت جامعة زامورانو (Zamorano University (ZU على إعداد طلابها من أجل أن يكونوا قادرين على مساعدة مجتمعاتهم للمساهمة في تطوير بلدانهم.⁽¹⁴³⁾ كما عملت جامعة ماسترخت (Maastricht University (UM الهولندية على غرس القيم الاجتماعية تطبيقياً في البرامج الجامعية؛ لتؤكد برامج الجامعة على مفهوم المواطنة العالمية وإعداد الطالب الذي يمتلك دراية بالعالم الواسع من حوله، ويحترم ويقدر

التنوع الثقافي. كما وضعت كلية جامعة لندن University College London في اعتبارها عند تقديم خدماتها المختلفة تزايد أهمية المواطنة العالمية؛ ومن ثم فقد عملت على إعداد طلابها -ليس فقط- بوصفهم خبراء في مجالاتهم الدراسية؛ وإنما أيضا بوصفهم مواطنين عالميين. وبالتالي سعت كلية جامعة لندن إلى إعداد وتخرج كوادر بشرية: (144)

- لا تنظر فقط- إلى مصالحها وطموحاتها الشخصية والمحلية؛ وإنما أيضا- إلى النظام العالمي المعقد.
- على وعى بطبيعة التحديات المعقدة التي تواجه العالم حاليا ومستقبلا.
- مدركة لمسؤولياتها الاجتماعية والأخلاقية والسياسية.
- قادرة على تولى القيادة والعمل مع الآخرين لتغيير العالم إلى الأحسن.

- قدرة على حل المشكلات من خلال الابتكار وريادة الأعمال. وفي إطار العمل على تكوين هذا المواطن المحلي/العالمي تعمل الجامعات اليوم على ضمان مجموعة من الحقوق لطلابها وتوفير بيئة تعليمية ملائمة. فقد أكدت جامعة ترومان Truman State University على ضمان مجموعة من الحقوق لطلابها؛ وتشمل هذه الحقوق: حرية التعبير، والاستقلالية، والحماية، والسلامة الشخصية. (145)

فثمة تأكيد على أن ممارسة المسؤولية الاجتماعية للجامعات، سواء تجاه المجتمع الخارجي أو المجتمع الجامعي تُعد أنشطة أساسية في الإدارة اليومية للجامعات؛ وذلك بسبب التغييرات الاجتماعية والثقافية السريعة التي يشهدها العالم مع بداية الألفية الثالثة؛ والتي فرضت على الجامعات ضرورة إعادة التفكير في مكانتها ووظائفها في المجتمع. ولكي تتمكن الجامعة من القيام بمسؤوليتها الاجتماعية تجاه المجتمع الذي تعمل فيه؛ فهناك أربع خطوات رئيسية؛ هي: (146)

- الالتزام Commitment: وهذا ينعكس في رؤية الجامعة ورسالتها وأهدافها وقيمها وما تقوم به من مشروعات.
- التشخيص الذاتي Self-diagnosis: ويتم ذلك من خلال استخدام الوسائل والأدوات الكمية والكيفية؛ لتشخيص أربعة مجالات رئيسية في الجامعة؛ هي: التعليم، المعرفة، البحث والمشاركة المجتمعية.
- الامتثال Compliance: وذلك من خلال التأكد من نتائج التشخيص في مقابل رؤية الجامعة ورسالتها، وتخطيط مجالات التحسين ومشروعات المسؤولية الاجتماعية التنفيذية.
- المحاسبية Accountability: وذلك من خلال تقويم نتائج أفكار ومشروعات التحسين بالجامعة.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن حقوق الجامعات التي تتمتع بها والمسؤولية الاجتماعية التي ينبغي أن تقوم بها، ينبغي أن توضع في مركز الإدارة (الرؤية والرسالة والقيم والأهداف) للجامعات، وتعزيز التغيير الجوهري الذي يؤثر إيجابيا على كل أعضاء المجتمع الجامعي وعلى علاقاتها مع المجتمع الخارجي.⁽¹⁴⁷⁾ ويمكن الإشارة إلى ذلك فيما يأتي:

1) الرؤية **Vision**: تُعد الرؤية أحد مكونات الخطة الإستراتيجية التي تعتبر بمثابة خارطة طريق للجامعة؛ فهي التي تحدد المكانة التي تسعى الجامعة للوصول إليها بين نظيراتها إقليمياً وعالمياً، كذلك خططها المستقبلية. وتمثل هذه الرؤية في الواقع مجموعة من صور النجاح التي تساعد على توضيح الاتجاه الذي يتعين على الجامعة التحرك فيه والوصول إليه. فهي بمثابة الدليل الذي يبين دروب الجامعة من الداخل، كما تسلط الضوء على مسالك الطريق من الخارج. وتُعد الرؤية منظوراً مستقبلياً للإدارة والعاملين في الجامعة، ومصدر شعور بالولاء والانتماء المشترك للجامعة بكافة نشاطاتها، فهي رؤية إنسانية، ومستقبلية

وجماعية، تبلور وتنظم عمل الجميع باتجاه الهدف الذي تتمركز كل الجهود حوله. (148)

وقد عمدت العديد من الجامعات المعاصرة إلى ربط رؤيتها بالمجتمع الذي تعمل فيه؛ ففي السودان نصت رؤية جامعة الخرطوم على "المساهمة-من خلال ما تنهض به في مجال التعليم العالي والبحث العلمي في خلق الأمة السودانية الموحدة المتطورة المتقدمة. جامعة مستقلة أكاديميا وماليا، مرتقيه فى مختلف ضروب المعرفة، رابطة ما تقدمه من برامج وبحوث بمتطلبات التنمية المستدامة، محافظة على موقعها الرائد داخليا، متطلعة لاحتلال مواقع الريادة العالمية، ومجددة لمفهوم الجامعة كمنظومة إستراتيجية" (149).

وفى هونج كونج؛ تبلورت رؤية جامعة هونج كونج في: "جامعة دولية رائدة في التعليم العالي بأسيا، تسعى إلى استقطاب العلماء والباحثين البارزين من مختلف دول العالم ورعايتهم وتنميتهم؛ من خلال التميز فى التعليم والتدريس والبحث وتبادل المعرفة، والمساهمة في النهوض بالمجتمع (هونج كونج والصين) وازدهاره، وتطوير القادة من منظور العالمى، والأهمية الإقليمية واندماجها مع بقية أنحاء الصين. (150)

(2) الرسالة **Mission**: تُعد رسالة الجامعة بمثابة الخصائص الفريدة التي تُميزها عن غيرها من الجامعات المماثلة لها. ومن ثم فإن رسالة الجامعة أشبه ما تكون بهويتها الخاصة التي تميزها عن الآخرين. فالرسالة هي التي تحدد مهام الجامعة وخصائصها المميزة بدقة مبينة دورها في تلبية احتياجات حاجات المجتمع الذي تعمل فيه على اتساعه، وخصائص مدخلاتها ومخرجاتها والإطار الثقافي الأخلاقي الذي تتحرك فيه والأوليات التي تحظى باهتمامها.

وينبغي الإشارة في هذا السياق إلى أن أهمية رسالة الجامعة تتضح من كونها: ترجمة للرؤية التي تسعى الجامعة إلى تحقيقها، وتُعطى تعريفاً مختصراً وواضحاً للغرض من وجود الجامعة، ووظائفها، وأدوارها، والمجتمع الذي تسعى إلى خدمته، وتحدد المجالات التي سوف تتنافس فيها الجامعة مع الجامعات الأخرى وإستراتيجيات تطبيقها، وتحدد كيفية تخصيص الموارد المختلفة، وماهية أنماط النمو، والاتجاهات التي تسعى الجامعة إلى تحقيقها في المستقبل. (151)

وقد عمدت الجامعات المعاصرة إلى التأكيد على تحقيق مواطنة الجامعة في رسالتها وذلك بالتأكيد على مسؤولياتها تجاه المجتمع. ففي هونج كونج؛ نصت رسالة جامعة هونج كونج على "خلق الفرض لأفضل المواهب الأكاديمية للتميز والنهوض بالمعرفة الإنسانية لصالح المجتمع؛ ولتحقيق ذلك؛ تعمل الجامعة على توفير بيئة فكرية عالمية المستوى، يتم فيها التعارف بين جميع أفرادها ومكافأتهم على إسهاماتهم وما يقومون بإنجازه. وبهذا ستمكن الجامعة من تلبية احتياجات هونج كونج، والصين وجنوب شرق آسيا والعالم بأسره" (152). وفي إنجلترا، حددت جامعة كامبريدج رسالتها في "المساهمة في بناء المجتمع؛ من خلال انتهاج التعليم والتعلم والبحث بأعلى معايير التميز العالمية" (153).

(3) **القيم Value:** تُمثل القيم التنظيمية الركيزة الرئيسة في أي ثقافة تنظيمية، فهي تعكس جوهر فلسفة أي جامعة تسعى إلى تحقيق أهدافها بكفاءة وفاعلية، وتعكس فكر الإدارة والعاملين واتجاهاتهم العامة نحو الجامعة، كما تحدد الخطوط العريضة لأنشطتهم وممارساتهم. ومن ثم تُعد القيم التنظيمية بمثابة قلب الثقافة وجوهرها؛ حيث تؤثر قيم ومعتقدات الأفراد على اتجاهاتهم وسلوكهم وتوقعاتهم ونوعية الحياة في الجامعة، فهي تمثل الإطار الفلسفي الذي يحدد علاقة الجامعة بالبيئة

المحيطة بها، كما أنها تعبر عن الطريقة التي تؤدي بها الأعمال، والخطوط المرشدة للسلوك المقبول في الحياة اليومية للجامعة. (154)

وتعمل الجامعات المعاصرة على تبني القيم التي تعكس فلسفتها وإستراتيجيتها في السياق المجتمعي العام الذي تعمل فيه في سياق فلسفة المواطنة؛ مثل: المواطنة، الحاسبية، الشفافية، العدالة، الحرية، المرونة، المسؤولية، الاستدامة. وقد أعلنت العديد من الجامعات المعاصرة عن قيمها في سياق مواطنة الجامعات؛ فقد حددت جامعة هونج كونج قيمها فيما يأتي: الحرية الأكاديمية، الشفافية، العدالة، الاستدامة الداخلية والخارجية. أما جامعة كامبريدج فقد حدد قيمها في: حرية الفكر والتعبير، والتحرر من التمييز، الاستدامة والشراكات مع البيئة.

4) الأهداف Goals: تتعدد أهداف الجامعات المعاصرة باختلاف المجتمعات ورؤية كل مجتمع للجامعة ورؤية الجامعة للمجتمع. ورغم هذا التعدد فقد أشارت العديد من الأدبيات إلى أن الجامعات المعاصرة معنية في الأساس بتحقيق العديد من الأهداف التي تصب في النهاية في أداء مسؤولياتها المجتمعية في تحقيق التنمية المستدامة؛ وهي: (155)

- أهداف معرفية: تتمحور حول المعرفة وشيوعها (إنتاج، تطوير، تطبيق، نشر).
- أهداف اقتصادية: تعمل على تطوير اقتصاد المجتمع وتلبية احتياجاته من الاستثمار في رأس المال البشري، والإفادة من خبراته للتغلب على مشكلات الاقتصاد، وتنمية ما يحتاج إليه من مهارات وقيم اقتصادية.
- أهداف اجتماعية: تعمل على تحقيق استقرار المجتمع وتنميته والتغلب على مشكلاته وقضاياها الاجتماعية، ويُمكن بلورة تلك الأهداف على النحو الآتي:

- ✓ تدريب الطاب على ممارسة الأنشطة الاجتماعية مثل
 - مكافحة الأمية، والإدمان، ونشر الوعي الصحي وغيرها.
 - ✓ الربط بين نوعية الأبحاث ومشاكل المجتمع المحلي.
 - ✓ تفسير نتائج الأبحاث ونشرها لإفادة أفراد المجتمع منها.
 - ✓ تنمية العقلية الواعية لمشاكل المجتمع عامة المحلي خاصة.
 - ✓ تأهيل خريجين مدربين تدريباً يتناسب مع احتياجات المجتمع وطبيعة تغير المهن.
- وقد انعكست مواطنة الجامعات على أهداف الجامعات المعاصرة؛ فقد عمدت جامعة كامبريدج إلى تحقيق العديد من الأهداف؛ منها: المساهمة في بناء المجتمع من خلال إنتاج المعرفة ونشرها وتطبيقها، وإقامة علاقات ابتكارية مع قطاعات الأعمال والمؤسسات الخيرية والرعاية الصحية.
- وبناء على ذلك يُمكن القول: إن المسؤولية الاجتماعية للجامعات ليست عبارة عن مبادرات تطوعية أو اختيارية؛ وإنما هي جزء أصيل من إستراتيجية الجامعة، تنص عليها التشريعات واللوائح المنظمة لها. فالمسؤولية الاجتماعية هي التزام الجامعات -بصفة دائمة- بالتصرف الإيجابي تجاه المجتمع الذي تعمل فيه، والمساهمة بكل طاقاتها وإمكاناتها في تحقيق التنمية الاقتصادية وتحسين نوعية الحياة.
- وتأكيداً لفلسفة مواطنة الجامعات؛ عمدت الكثير من الجامعات المعاصرة إلى وضع آليات تتمكن من خلالها من تحقيق مسؤولياتها تجاه مجتمعاتها بكفاءة وفعالية. ويمكن بلورة أهم تلك الآليات فيما يأتي:
- تقديم برامج أكاديمية متخصصة في مجال المسؤولية الاجتماعية من أجل تحقيق أفضل أداء ممكن لها ولطلابها وأبحاثها في خدمة

المجتمع. ومن الأمثلة على ذلك جامعة St. Cloud State University؛ حيث تقدم الجامعة برنامج المسؤولية الاجتماعية Social Responsibility program؛ الذي يُعد تجربة متعددة التخصصات في مجال العدالة الاجتماعية، والحراك المجتمعي، والتغيير الاجتماعي القائم على المساواة. من ثم فإن البرنامج يقدم للجامعة وطلابها الخبرات الفكرية والعملية التي تمكنهم من تفسير العالم الحقيقي والانخراط في الجهود الرامية إلى تغييره بطرق عادله. (156) كما تقدم جامعة University of Concepción التشيلية برنامج المسؤولية الاجتماعية للجامعة University Social Responsibility؛ وذلك بهدف إضفاء الطابع الرسمي على الأهداف والأنشطة ومواصلة الجهود في توسيع نطاق المسؤولية الاجتماعية للجامعة. وقد نشأ هذا البرنامج وفقاً للأولوية المنصوص عليها في الخطة الإستراتيجية للجامعة والتي أكدت على "أن النمو الاجتماعي والإنساني يهدف إلى تحسين جودة الحياة وتقليل مستويات الفقر". ولا شك أن تحقيق ذلك يتطلب إنشاء العمليات الإبداعية والابتكارية؛ وتكوين القدرات للوصول إلى المعرفة؛ والقدرة على تحليل وفهم المجتمع الحالي. (157)

– إنشاء مراكز ووحدات للمسؤولية الاجتماعية من أجل الإحاطة الكاملة بكل احتياجات المجتمع وفئاته المختلفة وتقديم رؤى ومشروعات تخدمها. ومن الأمثلة على ذلك: جامعة كنساس University of Kansas التي أنشأت مركز المسؤولية المدنية والاجتماعية Center for Civic and Social Responsibility في عام 2005. وجامعة آسيا والمحيط الهادي University of Asia and the Pacific التي أنشأت مركز المسؤولية الاجتماعية Center for Social Responsibility (CSR).

- استحداث منصب أكاديمي داخل الهيكل التنظيمي للجامعات يتولى مهمة المسؤولية الاجتماعية؛ فقد قامت العديد من الجامعات باستحداث منصب نائب رئيس الجامعة للمسؤولية الاجتماعية. ففي ماليزيا تم إدراج المسؤولية الاجتماعية في هيكله أغلب الجامعات؛ وذلك من خلال منصب نائب رئيس الجامعة للشراكة المجتمعية.
- وتأكيد على دور الجامعة في المجتمع ومسئولياتها تجاهه؛ فقد أكدت الإعلانات والمواثيق الدولية والإقليمية والمحلية على واجبات الجامعات تجاه مجتمعاتها؛ فقد حدد إعلان ليمبا⁽¹⁵⁸⁾، وإعلان دار السلام⁽¹⁵⁹⁾، وإعلان عمان⁽¹⁶⁰⁾ المسؤوليات التي ينبغي على الجامعات القيام بها في مجتمعاتها؛ منها ما يأتي:
- تتصدى جميع الجامعات للمشاكل المعاصرة التي تواجه المجتمع. وتحقيقا لهذه الغاية ينبغي أن تستجيب مناهج الدراسة في هذه المؤسسات، وكذلك أنشطتها، لاحتياجات المجتمع بوجه عام، كما ينبغي أن تتناول مؤسسات التعليم العالي بالنقد أحوال القهر السياسي وانتهاكات حقوق الإنسان داخل مجتمعاتها.
- تنفيذ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية للشعب، والسعي لمنع إساءة استخدام العلم والتكنولوجيا على حساب تلك الحقوق، والعمل بحسم ضد ظروف القمع السياسي وانتهاكات حقوق الإنسان في مجتمعاتها.
- الاضطلاع بمعالجة المشكلات المعاصرة التي تواجه المجتمع الذي تعمل فيه. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي أن تستجيب المناهج الدراسية والبرامج الأكاديمية غيرها من أنشطة المؤسسة لاحتياجات المجتمع على اتساعه، دون المساس باحتياجات البحث العلمي وإنتاج المعرفة.
- السعي للحيلولة دون التبعية العلمية والتكنولوجية وأن تعزز مشاركة جميع المجتمعات الأكاديمية في العالم على قدم المساواة في متابعة

- المعارف واستخدامها وأن تشجع التعاون الأكاديمي الدولي الذي يتجاوز الحواجز الإقليمية والسياسية وغيرها.
- تقديم الدعم لمؤسسات التعليم العالي الأخرى وأعضاء الأوساط الأكاديمية، سواء داخل البلاد أو خارجها، عند تعرضهم للاضطهاد، وقد يكون هذا الدعم معنوياً أو مادياً، ويجب أن يشمل على توفير الملجأ وفرص العمل أو التعليم لضحايا الاضطهاد.
- تقديم برامج أكاديمية وفقاً لأعلى المعايير الأكاديمية المتعارف عليها عالمياً، ومناسبة للاحتياجات المهنية وتطلعات طلابها.
- كما أضاف إعلان عمان للحريات الأكاديمية واستقلال مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي على المسؤوليات السابقة المسؤوليات الآتية:
- الالتزام بتوطين البحث العلمي والكفاءات العلمية، وتطوير التعاون مع السلطات العمومية ومؤسسات المجتمع والحد من ظاهرة هجرة الأدمغة من البلاد العربية.
- الالتزام بتطوير علاقات التعاون والشراكة على مستوى العالم العربي والدولي أيضاً، في سبيل تضيق الفجوة المعرفية والتقنية بين المجتمعات الإنسانية، وكسر احتكار المعرفة والاستفادة من نتائج البحث العلمي أو تقييد تداولها من جانب مجموعة صغيرة من الدول أو الشركات، والسعي إلى وضع المعرفة العلمية في خدمة تفاهم المجتمع الدولي.
- وقد تبنت العديد من الجامعات المعاصرة هذه الاتفاقيات والاعلانات. ففي اسكتلندا؛ تقوم جامعة غرب اسكتلندا University of the West of Scotland من خلال انشئتها بتشجيع إشراك المجتمع المحلي، وتعتمد على الشراكة مع المؤسسات المحلية والدولية لتعظيم تأثيرها على المجتمع. وتعمل الجامعة الآن كجزء من مسؤوليتها الاجتماعية تجاه مجتمعها مع الحكومة المحلية لإعادة تنشيط مدينة بيزلي City of Paisley، -التي كانت ذات يوم مزدهرة واليوم أصبحت متهدمة

وعشوائية-لكي تنافس للحصول على لقب مدينة الثقافة في المملكة المتحدة عام 2021. (161)

وتتبع تلك المسؤولية من قناعة جامعة غرب اسكتلندا بأن مسؤوليتها الاجتماعية تتمثل فيما يأتي: (162)

- التأثير الاقتصادي المحلي والإقليمي.
- دعم المجتمع المحلي والإقليمي والعمل الخيري.
- توسيع المشاركة.
- الأنشطة الدولية والمواطنة العالمية.
- المسؤولية البيئية والاستدامة.
- ممارسات التشغيل العادلة.
- التعليم والتدريس والبحوث وخبرة الطالب.
- العضوية في الميثاق العلمي للأمم المتحدة.

وتأكيداً لأهمية المسؤولية الاجتماعية والعمل على مساعدة الجامعات في شتى أنحاء العالم في القيام بمسؤولياتها بشكل أفضل؛ فقد أنشأت شبكة المسؤولية الاجتماعية للجامعات University Social Responsibility Network (USRN) بتقوم بدور محوري في قيادة التطوير الإستراتيجي للمسؤولية الاجتماعية للجامعات، لتحسين الجامعات الأعضاء والعالم المحيط بها. وتعمل الشبكة على تبادل الأفكار، الموارد، السياسات، الممارسات، والمشكلات والحلول؛ لدعم المسؤولية الاجتماعية للجامعات بين المؤسسات الأعضاء. (163)

وقد بذلت العديد من المحاولات لوضع نظام أو نموذج لتقييم المسؤولية الاجتماعية للجامعات، سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي؛ مثل: نموذج ستار STARS في الولايات المتحدة الأمريكية، ونموذج لايف LIFE في المملكة المتحدة، ونموذج AISHE في هولندا، ونموذج PLAN VERT في فرنسا، وتقرير الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية Sustainability and Social Responsibility Reporting في إسبانيا، علاوة على مبادرة الأمم المتحدة

للتأثير الأكاديمي United Nations Academic Impact initiative. كما بذلت أمريكا اللاتينية جهودا كبيرة منذ بداية الألفية توجت بنشر دليل المبادئ الإرشادية للمسؤولية الاجتماعية للجامعات Responsabilidad Social (164).Universitaria: Manual de Primeros Pasos

ويقوم نظام تصنيف QS Stars University Rating System على أساس تقييم وقياس مدى جدية الجامعة بالتزاماتها تجاه المجتمع من خلال الاستثمار في المجتمع المحلي والوعي البيئي. ويقوم التصنيف على 4 معايير (50 نقطة)؛ هي: (165)

– المعيار الأول: الاستثمار وتنمية المجتمع Community Investment and Development (20 نقطة). تُعد الجامعة مكونا رئيسا في المجتمعات، ومكسبا ضروريا للمدن والأقاليم التي تعمل فيها. وهذا بالطبع عملية ذات اتجاهين؛ فالجامعة تستفيد من المجتمع، وتقدم له خدمات تساعده على التطور والازدهار. ومن ثم فالجامعة الجيدة هي التي تأخذ قضية المسؤولية الاجتماعية على محمل الجد، والتي تهدف إلى التحسين المباشر للإقليم الذي تعمل فيه باستخدام كل طاقاتها. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن الجامعة التي تحصل على النقاط كاملة؛ تلك الجامعة التي تستثمر 1% (حوالي 2 مليون دولار) من دخلها في المشاريع المجتمعية في محيط الجامعة؛ الذي يُقدر بمساحة تقدر بـ 200 كم.

– المعيار الثاني: العمل الخيري والإغاثة من الكوارث Charity Work and Disaster Relief (10 نقاط). يُعد دعم الجامعات للجمعيات الخيرية والقيام بحملات الإغاثة في الكوارث مشابه تماما لاستثمار الجامعة في المجتمع. وثمة تأكيد على أن دعم القضايا الخارجية والوعي بها يُعد وسيلة جيدة لتكوين طلاب مشاركين في بيئاتهم العالمية، ويوفر فرصة جيدة للجامعات للمساهمة في تحقيق

فوائد للمجتمع. وتجدر الإشارة إلى أن الجامعة التي تتبرع بما يعادل 1% (حوالي 2 مليون دولار) للجمعيات الخيرية وحملات الإغاثة الوطنية والدولية تحقق النقاط العشرة كاملة.

– المعيار الثالث: تطوير رأس المال البشري الإقليمي Regional Human Capital Development (10 نقاط). ويشير هذا المعيار إلى نسبة الطلاب خريجي الجامعة الذين يعملون في الإقليم، ونسبة عدد طلاب الإقليم الملتحقين بالجامعة. وتجدر الإشارة إلى أن الجامعة التي تحصل على النقاط كاملة؛ هي الجامعة التي تمتلك مجتمع إقليمي قوى، ويرغب طلابها في المساهمة في تطويره والانتماء إليه؛ ويصبح اقتصاده قوى؛ بشرط أن تكون نسبة هؤلاء الطلاب من 30% - 50%.

– المعيار الرابع: التأثير البيئي Environmental Impact (10 نقاط). أصبحت التأثير الإيجابي على البيئة أكثر أهمية من أي وقت مضى؛ لا سيما في الجامعات التي تتولى مسؤولية بناء جيل جديد من القادة وخبراء الصناعة، وتجدر الإشارة إلى أن الجامعة التي تحصل على النقاط كاملة؛ هي تلك الجامعة التي تقدم كل من: صفحة الاستدامة Sustainability Webpage، برنامج للمحافظة على/ترشيد الطاقة، برنامج للحفاظ على/ترشيد المياه، برنامج إعادة التدوير، وسياسة النقل.

وقد حصلت جامعة نان يانج التكنولوجية Nanyang Technological University السنغافورية على المرتبة الأولى في ذلك التصنيف لعام 2017/2016، تلتها جامعة هونج كونج للعلوم والتكنولوجيا The Hong Kong University of Science and Technology، ثم معهد كوريا المتقدم للعلوم والتكنولوجيا. وقد جاءت جامعة الملك عبد العزيز كأول جامعة عربية في الترتيب الـ 23 عالمياً. وأفريقيا لم تأتي في الترتيب سوى جامعة جوهانسبرج في الترتيب الـ 99 عالمياً.

خاتمة:

- في ضوء ما تم عرضه في هذا المحور "مواطنة الجامعات في عالمنا المعاصر"؛ يُمكن استخلاص المؤشرات النظرية الآتية:
- أن فلسفة مواطنة الجامعات القائمة على أساس الحقوق والواجبات أصبحت سمة رئيسه من سمات الجامعات المعاصرة.
 - أن تبنى فلسفة مواطنة الجامعات يتطلب مناخ مجتمعي يسوده استقرار سياسي ينعم بروح الديمقراطية فكرا وممارسة، والعدالة والشفافية، علاوة على مناخ مجتمعي داعم للامركزية الإدارية في إطار من المحاسبية.
 - أن فلسفة مواطنة الجامعة تتطلب من الحكومات أن تعيد النظر للتعليم الجامعي؛ واعتباره أداة للتقدم والرفاهية المجتمعية، ومن ثم العمل على دعم الجامعات وحمايتها من أي تهديدات لتحقيق أهدافها وإستراتيجياتها.
 - أن الاستقلال المؤسسي للجامعات والحرية الأكاديمية لجميع المنتسبين لها، تُمثل أبرز حقوق الجامعات المعاصرة؛ والتي تُمكنها من أداء واجباتها بكفاءة وفعالية.
 - أن الجامعات المعاصرة في ظل فلسفة مواطنة الجامعات، أصبحت لاعبا أساسيا (مواطننا صالحا) في تحقيق التنمية المجتمعية الشاملة والمستدامة؛ من خلال ما تقوم به من إعداد كوادر بشرية تقود المجتمع، ومن أبحاث تطبيقية ترتبط بقطاعات المجتمع المختلفة؛ لحل مشكلاتها وتطويرها وقيادتها إلى المنافسة والريادة العالمية.
 - أن فلسفة مواطنة الجامعات تنعكس في الرؤى والخطط الإستراتيجية للجامعة؛ بحيث توضح للجميع (المجتمع الجامعي والمجتمع المحلي) فكر الجامعة واهتماماتها وأدوارها المتنوعة.

– أن الجامعات التي تبنت المواطنة فكرا وممارسة أصبحت جامعات متميزة ورائدة في المجتمع الذي تعمل فيه، وعلى المستوى الإقليمي والدولي.

رابعا: مواطنة الجامعات الأمريكية

يعرض هذا المحور بالوصف والتحليل لواقع مواطنة الجامعات في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي إطار ذلك يتناول المحور: السياق الثقافي للمجتمع الأمريكي، حقوق الجامعات الأمريكية في ظل المواطنة والعوامل ذات العلاقة بها، واجبات الجامعات الأمريكية في ظل المواطنة والعوامل ذات العلاقة بها، مواطنة جامعة كولورادو الأمريكية.

أولا: السياق الثقافي للمجتمع الأمريكي:



تمتد جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية جغرافيا عبر أراضي قارة أمريكا الشمالية، من المحيط الأطلسي في الشرق إلى المحيط الباسيفيكي في الغرب، ومن دولة كندا في الشمال إلى دولة المكسيك وخليج المكسيك في الجنوب. (166) وتُعد

الولايات المتحدة رابع أكبر دول العالم من حيث المساحة؛ إذ تبلغ مساحتها حوالي 9.631.420 كم². ومن ثم، فهي تمثل حوالي 48.4% من مساحة أمريكا الأنجلو سكسونية. (167)

وسياسيا؛ تقوم السياسية الأمريكية على النظام الجمهوري الرئاسي؛ في ظل الفلسفة الديمقراطية والتعددية السياسية والتناوب السلمي للسلطة. وإداريا؛ تتكون الولايات المتحدة من خمسين ولاية، وعدة مقاطعات وأقاليم وأملاك، من أهمها: المنطقة الاتحادية لمقاطعة كولومبيا District of Columbia التي تضم مدينة العاصمة الوطنية واشنطن. (168) وتتبع الولايات المتحدة نظام الحكم الفيدرالي؛ والذي يقوم على منح الولايات الصلاحيات كافة في تسير جميع مناحي الحياة باستثناء

الأمر الأربعة المرتبطة ب: الدفاع الخارجي، الأمن الداخلي، الاقتصاد والعمل، السياسة الخارجية.

واقتصاديا؛ تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية أضخم اقتصاد في العالم؛ ويتميز هذا الاقتصاد بالتنوع الكبير والثراء الواضح في موارد الثروة الطبيعية، مما جعلها دولة عملاقة في معظم نواحي النشاط الاقتصادي، حيث لا تضاهيها دولة أخرى في العالم، ويقف خلف هذه الموارد الطبيعية ثروة بشرية متقدمة، استطاعت من خلال تقدمها العلمي والتكنولوجي أن تحول هذه الموارد الطبيعية إلى ثروات هائلة، ووضعت المجتمع الأمريكي في مقدمة المجتمعات العالمية المتحضرة. (169) وتنتهج الولايات المتحدة الأمريكية الفلسفة الاقتصادية الرأسمالية، القائمة على التنوع والتنافسية والحرية. وترتبط الولايات المتحدة بالعديد من الاتفاقيات التجارية؛ منها: اتفاقية نافتا التجارية (الولايات المتحدة وكندا)، وكذلك السوق الأمريكية المشتركة (ماركوسور)، ومنظمة التجارة الحرة للأمريكتين. (170)

واجتماعيا، يبلغ عدد سكان الولايات المتحدة حوالي 320 مليون نسمة؛ يتميزون بالتنوع الثقافي واللغوي والديني والعرقي. وثقافيا؛ تُعد اللغة الإنجليزية هي اللغة الوطنية. وتعليميا؛ تمتلك الولايات المتحدة نظام تعليم جامعي متطورا للغاية، حقق لها التفوق والتميز على المستوى العالمي، وساهم بفعالية في تبوء الولايات المتحدة مكانتها الدولية الحالية. وقد احتلت الجامعات الأمريكية حوالي 145 مركزا في تصنيف شنغهاي 2016 لأفضل جامعات العالم. وربما يرجع ذلك إلى تبني الدولة الأمريكية وجامعاتها لفلسفة مواطنة الجامعات القائمة على الحقوق والواجبات.

ثانيا: حقوق الجامعات الأمريكية في ظل المواطنة والعوامل ذات العلاقة بها:

تتمتع الجامعات الأمريكية بالعديد من الحقوق التي مكنتها من أداء مسؤولياتها وواجباتها تجاه المجتمع بكفاءة وفعالية؛ وجعلت منها القاطرة التي تقود الولايات المتحدة للتميز والريادة عالميا في مجالات الحياة كافة. ولعل أهم تلك الحقوق: الاستقلال الجامعي والحرية الأكاديمية.

(1) الاستقلال الجامعي في الولايات المتحدة الأمريكية:

تُعد مسؤولية التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية مسؤولية رئيسه للولايات وليس للحكومة الفيدرالية؛ فلم يتضمن الدستور الأمريكي الصادر عام 1788 وتعديلاته المختلفة أي نص يشير إلى مسؤولية الحكومة الفيدرالية عن التعليم؛ خوفاً من المساس بالاستقلال الذاتي للولايات، ومن ثم تركت هذه المسؤولية للولايات.⁽¹⁷¹⁾ ومما يؤكد ذلك أن الدستور الأمريكي نص على أن "تحتفظ كل ولاية من الولايات الأمريكية، أو يحتفظ الشعب بالسلطات غير المفوضة من الدستور للولايات المتحدة وغير المحظورة منه بالنسبة إلى الولايات"⁽¹⁷²⁾.

فبالنظر إلى دساتير العديد من الولايات الأمريكية يتضح تأكيدها الخاص على ضمان استقلال النظام الجامعي وجامعات الولاية. وقد كان الهدف من وراء هذه النصوص الدستورية -وفقاً للمحكمة الدستورية-؛ حماية عمليات الجامعات وأنشطتها من التأثيرات السياسية، وترك الحرية الكاملة للجامعة في صناعة قراراتها الخاصة من خلال إدارتها، أما الهدف النهائي من وراء الاستقلال الدستوري للجامعات هو ضمان الحرية الأكاديمية للجامعات.⁽¹⁷³⁾

وعلى ذلك تقوم العلاقة بين الجامعة والدولة في الولايات المتحدة -وفقاً للدستور الفيدرالي ودساتير الولايات- على أساس إبعاد السلطة المركزية الفيدرالية عن أي تدخل في شئون الجامعات؛ وترك المسؤولية كافة للولايات؛ حيث يحدد الدستور الخاص بكل ولاية وقوانينها ملامح التعليم الجامعي في الولاية وإدارته والإشراف عليه؛ لكي يتلاءم مع الظروف المحلية للولاية.

وبناء على ذلك احتفظت الولايات بحق الإشراف على الجامعات؛ فتضع السياسة العامة للتعليم الجامعي، وتعهد إلى مجلس الولاية للتعليم العالي بالإشراف العام على الجامعات، وإمداد الجامعات بالدعم المادي الذي يساعدها على القيام بوظائفها الرئيسية، ويترك التنفيذ المباشر للجامعات؛ فكل جامعة تمتلك الحرية الكاملة في وضع سياساتها، وتحدد إجراءات وطرق تنفيذها، في ظل نظام من المحاسبية.⁽¹⁷⁴⁾ وتقع مسؤولية مراقبة الجامعة ومحاسبتها على عاتق مجلس الولاية

للتعليم العالي الذي يتولى تقييم أداء الجامعات، ومدى تفاعلها مع البيئة التي تعمل فيها، ومدى مطابقتها للسياسة العامة للتعليم الجامعي بالولاية. (175)

ومن ثم تتمتع الجامعات الأمريكية العامة والخاصة بالاستقلال الموضوعي (العلمي والبحثي) والاستقلال الإداري/التشغيلي (الإداري والمالي)؛ فالجامعات كمنظمات عامة تتمتع بشخصية معنوية تضيفها عليها قرار تأسيسها، ولها كيان قانوني مستقل يميزها عن غيرها من المنظمات الأخرى، ويمنحها الكثير من الحقوق، كما يفرض عليها بعض الالتزامات، ويتيح لها هذا الاستقلال حرية الحركة والعمل، ويكفل لها روح المبادرة والابتكار مع تحمل المسؤولية. (176)

وقد دلت العديد من الدراسات على الاستقلال الجامعي بالولايات المتحدة، من خلال عرض مظاهر هذا الاستقلال؛ والتي يُمكن بلورتها فيما يأتي: (177)

- تقوم إدارة الجامعات على أسس ديموقراطية، لعل من أبرزها اشتراك كل أعضاء المجتمع الجامعي (هيئة التدريس، الطلاب، الإداريون) في إدارتها، وصياغة سياسة الجامعة وتطيرها من قبلهم لخدمة الاحتياجات العصرية للمجتمع الأمريكي والعالمى.
- حرية كل جامعة في وضع قوانينها ولوائحها التي تكفل لها الانطلاق في عملها تمثيا مع طبيعة المجتمع الأمريكي وميله الشديد إلى التجديد والتطوير، ومناخ الحرية السائد فيه والتنافسية.
- تتولى الجامعات بمفردها تنظيم شئونها الداخلية كافة، وتصريف جميع أمورها في حدود التخطيط العام الذي يضعه رئيسها ومجالسها ولجانها الاستشارية، وذلك لخدمة المجتمع الذي تعمل به وتستمد منه عناصر بقائها.
- ينبع التنظيم الإداري للجامعة من داخل الجامعة، وبقرارات من مجالسها، حيث تتم صياغة هذا التنظيم وفقا لفلسفاتها واحتياجاتها، والمسئوليات المناطة بها، ذلك أن استقلال الجامعة ينعكس بصورة مباشرة على إطلاق يدها في إقرار الهيكل التنظيمي المناسب لها.

- تتمتع الأقسام العلمية بالجامعات بالاستقلال الذاتي، فهي صاحب القرارات التي تختص بأسس التعليم والبحث، ولذلك تتميز البرامج الدراسية بأنها ليست موحدة، وإنما تتميز بالمرونة ولا تلزم جميع الطلاب بمقررات واحدة، وإنما تترك لكل طالب حرية الاختيار.

في ضوء ما سبق يتضح أن التشريعات الحاكمة للتعليم الجامعي في الولايات المتحدة الأمريكية أكدت صراحة على استقلال الجامعات وحريتها الكاملة في إدارة ذاتها في ظل نظام من المحاسبية؛ للتحقق من قيام بتحقيق أهدافها في سياق المجتمع الأمريكي. وقد جاءت ممارسات الجامعات الأمريكية متناغمة مع هذه التشريعات؛ لتعكس الأيدولوجية التي تؤمن بها الولايات المتحدة كمبدأ حياة.

فقد انعكست الأيدولوجية الرأسمالية التي تأخذ بها الولايات المتحدة الأمريكية وما تتطوي عليه هذه الأيدولوجية من الإيمان بالديمقراطية والحرية والتنوع والإدارة الذاتية على النواحي المجتمعية كافة، ومنها التعليم الجامعي ومؤسساته؛ حيث أصبح التعليم الجامعي مسؤولية الشعب، وبالتالي تمتعت الكليات والجامعات الأمريكية بالاستقلالية والإدارة الذاتية، دون تدخل من الحكومة الفيدرالية أو حكومات الولايات في شؤونها الداخلية؛ حيث إدراك أفراد المجتمع ومؤسساته الصناعية والتجارية أن إنشاءهم للجامعات والكليات، وإدارتهم للتعليم الجامعي "هو الضمان الوحيد لنقدمهم وتطورهم؛ بحيث يستطيعون مساندة حركة الحياة في المجتمع، وتوفير متطلباتهم من القوى البشرية بالكيف والكم المطلوبين"⁽¹⁷⁸⁾.

ووفقاً لهذا التقليد القائم على الاستقلال الجامعي وتدعيماً له؛ فإن الجامعات هي المسؤول الأول عن أمن منشأتها والأفراد العاملين بها والطلاب. وقد ترسخ هذا التقليد عندما تدخلت القوات الشرطية في بعض الجامعات أثر اندلاع المظاهرات الطلابية ضد تورط الولايات المتحدة الأمريكية في حرب فيتنام، قتل على أثرها 4 طلاب برصاص الشرطة، علاوة على تهديد استقلال الجامعات من خلال الاستعانة بقوات شرطية من خارج الجامعة. الأمر الذي جعل قيادات الجامعات تبدأ في بناء نظم الأمن الرسمية داخل الجامعات مستقلة تماماً عن قوات الشرطة المدنية.⁽¹⁷⁹⁾

كما انعكست العوامل الجغرافية للولايات المتحدة متمثلة في مساحتها الشاسعة وبيئاتها المتباينة، وتباعد المسافات بين الولايات؛ وصعوبة قيام الحكومة الفيدرالية بإدارة نظام التعليم الجامعي الذي يتميز بالتنوع والتعقد الشديد إلى منح الولايات سلطة إدارة التعليم الجامعي والإشراف عليه وفقا لظروفها المحلية، بل وصل الأمر إلى قيام إدارة التعليم العالي بكل ولاية بمنح سلطاتها للجامعات؛ لكي تدير نفسها بنفسها، مكثفه فقط بالمراقبة والمتابعة؛ للتأكد من قدرة الجامعات على تحقيق وظائفها في سياق البيئة التي تعمل فيها.

كذلك تأثر الاستقلال الجامعي بالعوامل التاريخية؛ فالظروف التاريخية التي مر بها المجتمع الأمريكي أثرت على علاقة الدولة بجامعاتها؛ فالجامعات مستقلة تماما، لا تتدخل الدولة في شئونها، الأمر الذي أتاح للجامعة استقلاليتها وتقردها، تمشيا مع مبدأ الحكم الذاتي الذي يؤمن به المجتمع والذي يكون فيه التدخل الحكومي في إدارة المؤسسات في أضيق الحدود وبالقدر الذي يخدم هذا المبدأ. (180)

(2) الحرية الأكاديمية في الجامعات الأمريكية:

اتساقا مع فلسفة استقلال الجامعات الأمريكية، وتعزيزا لقدرتها في تحقيق وظائفها ومسؤولياتها المتنوعة؛ أكدت المحكمة الدستورية العليا في عام 1967 على "أن أمتنا ملتزمة بحماية الحرية الأكاديمية ليس فقط لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات ولكن للعاملين في مجال التدريس والبحث كافة، ومن ثم فإن الحرية الأكاديمية كانت موضع اهتمام خاص في التعديلات الأولى للدستور الأمريكي والذي وقف ضد أي محاولة لفرض وصاية على الحرية داخل الجامعات". (181)

وبالتالي استمرت المحكمة الدستورية العليا في التأكيد على حق الجامعات الأمريكية في أمور أربعة رئيسة على أسس أكاديمية بحتة؛ هي: من الذي يقوم بالتدريس؟ وما الذي سيتم تدريسه؟ وكيف يُدرس؟ ولمن الحق في الدراسة؟ ومن ثم فإن غالبية الصلاحيات المرتبطة بالتعليم والبحث العلمي تقع تحت سيطرة قيادة الجامعة ورؤساء الأقسام الأكاديمية. وبناء عليه فإن العديد من القرارات المرتبطة بأعضاء هيئة التدريس مثل التثبيت والترقية تصدر عن هذه القيادات. (182)

ومن ثم فالحرية الأكاديمية في المجتمع الأمريكي مبدأ جامعي مهم يقوم على أساس الدفاع عن استقلالية الفكر والتعبير داخل الجامعة، والدفاع عن حقوق الطلاب وأعضاء هيئة التدريس في الكلام، والكتابة، والتعليم بحرية تامة. وهذا هو أساس رسالة الجامعة لاكتشاف المعرفة وتحسينها ونشرها؛ في ظل مناخ يتسم بحرية النقاش والتعبير. وقد واجهت الحرية الأكاديمية تحديات كبيرة على مدار تاريخ الجامعات الأمريكية من القوى التي تسعى للتأثير على المناهج الدراسية والخرائط البحثية باسم الأمن والمصالح السياسية، أو الاعتبارات المالية. (183)

ويرتكز مفهوم الحرية الأكاديمية في الجامعات الأمريكية على ثلاثة أسس رئيسية؛ هي: (184)

1. فلسفة الحرية الفكرية the Philosophy of Intellectual Freedom

: والتي نشأت في الأصل في اليونان القديمة، ثم عادت للظهور مرة أخرى في أوروبا مع بداية عصر النهضة الأوروبية وتحرر العقل.

2. فكرة الاستقلال للعلماء والباحثين Autonomy for

Communities of Scholars؛ والتي نشأت بالجامعات الأوروبية.

3. الحريات التي كفلها قانون الحقوق للدستور الفيدرالي.

فقد كرست جامعة بنسلفانيا University of Pennsylvania قدرا كبيرا

من الوقت والاهتمام لتطوير فهم مشترك عن الحقوق الأساسية للجامعة في ظل الحرية الأكاديمية للطلاب وأعضاء هيئة التدريس، ورفعت المبادئ الثلاثة الآتية: (185)

- الحق في حرية الفكر والتقصي، والتعبير.
- الحق في الحصول على -والمشاركة في- الفرص الأكاديمية التي توفرها الجامعة.
- الحق في حرية التجمع.

في ضوء ما سبق يُمكن بلورة مظاهر الحرية الأكاديمية للجامعات الأمريكية فيما يأتي:

- حرية الجامعة في وضع اللوائح الخاصة باستقطاب أعضاء هيئة التدريس وتعيينهم وترقياتهم وإنهاء عملهم بناء على معايير أكاديمية محددة ومعلنة للجميع.
- حرية الجامعة في وضع مناهجها (المحتوى - طرق التدريس - الأنشطة) بالشكل الذي تراه يُسهم في مواكبة العلم والمعرفة من ناحية، وحل مشكلات المجتمع الذي تعمل فيه من ناحية أخرى.
- حرية أعضاء هيئة التدريس في تدريس وبحث ما يريدون بناء على أسس أكاديمية ومعرفية معلنة.
- حرية أعضاء هيئة التدريس والطلاب في التعبير والنقاش والنشر، بعيدا عن نوع من القيود أو المضايقات غير الأكاديمية.
- حرية أعضاء هيئة التدريس في التنقل والمشاركة في المؤتمرات والندوات داخل الدولة وخارجها، والتعاون مع الهيئات العلمية على المحلية والإقليمية والدولية بدون قيود.

وبالنظر إلى السياق الثقافي للمجتمع الأمريكي يتضح تأثر الحرية الأكاديمية للجامعات بالعديد من العوامل؛ لعل أبرزها: العامل الأيديولوجي؛ فقد ترتب على تبنى الولايات المتحدة الفكر والأيديولوجية الرأسمالية، التي تعتمد إلى الإنسان الفرد، فتعتبره هدفها، وتعمل على إطلاق طاقاته المبدعة مع توفير الحرية له، وقد كان لهذه الأيديولوجية صداها في الفكر السياسي؛ فكانت الديمقراطية التي تشجع التنوع والتعدد، وكان صداها في أسلوب الحكم؛ فكان الحكم الذاتي الذي هو حجر الأساس في بناء سيادة الشعب، وكان صداها في الفكر الاقتصادي؛ فكانت الحرية الاقتصادية، وكانت المنافسة بين الهيئات والأفراد بعيدا عن تدخل الدولة، وكان صداها في الفكر الإداري؛ فكانت لامركزية الإدارة هي الوسيلة المثلى لاستثمار موارد البيئة المحلية، وكانت سلطة اتخاذ القرارات في الجامعات التي يتم

فيها تنفيذ العمليات الإدارية والتعليمية. ولما كانت فلسفة التعليم وتنظيمه في أي مجتمع يتم في ضوء ما يرنو إليه، فإن التعليم في مجتمع معين يعتبر نتاجاً لأيدولوجية هذا المجتمع. (186)

ومما يدل على الحرية التي يتمتع بها المواطن الأمريكي العادي أن الكونجرس لا يتعرض أو يصدر أي قانون خاص بإقامة دين من الأديان أو يمنع حرية ممارسته، أو يحد من حرية الكلام أو الصحافة، أو من حق الناس في الاجتماع سلمياً، وفي مطالبة الحكومة بإنصافهم من الإجحاف. أما ما يتعلق بالأكاديميين فإن التشريعات والقوانين كانت واضحة في التأكيد على الحرية الأكاديمية الكاملة لكل من يعمل في الجامعات الأمريكية؛ كانعكاس للفلسفة المجتمعية.

ثالثاً: المسؤولية الاجتماعية للجامعات الأمريكية والعوامل ذات العلاقة بها:

ترجع أسباب تفوق الجامعات الأميركية على المستوى العالمي في معظم الأحيان إلى استقلاليتها النسبية عن الدولة، وروح المنافسة التي تتميز بها، وقدرتها في جعل العمل الأكاديمي ونواتجه في خدمة المجتمع ورفاهيته؛ فلا يوجد قيود على البحث العلمي، والتفكير الحر الاقتصادي، والإبداع والاختراع، والتغير السريع لمسائره تطورات السوق العالمي. (187)

وقد ترتب على هذا الوضع أن قامت الجامعات الأمريكية بلعب دور حيوي في حياة المجتمع؛ وذلك من خلال إعداد الكوادر البشرية والبحوث العلمية والخدمات المجتمعية التي تساهم في تقدم العلم والمعرفة، وتطور الصناعات على اختلافها، والازدهار الاقتصادي، وساهمت في تعزيز تفوق الولايات المتحدة على الساحة الدولية حتى أصبحت الدولة الأكثر تأثيراً في مجالات الحياة كافة.

وفي سبيل قيام الجامعات الأمريكية بهذا الدور؛ قامت العديد منها بإنشاء مراكز ووحدات ولجان للمسؤولية الاجتماعية بها؛ مثل: مركز الصحة العالمية والمسؤولية الاجتماعية Center for Global Health and Social Responsibility بجامعة مينيسوتا، ومركز التعليم والمسؤولية الاجتماعية

ومركز القيادة والمسؤولية الاجتماعية Center for Education on Social Responsibility بجامعة كولورادو،
ومركز القيادة والمسؤولية الاجتماعية Center for Leadership and Social Responsibility بجامعة واشنطن.

وتتعلق المسؤولية الاجتماعية للجامعات الأمريكية من منطلق التكامل مع المجتمع؛ ويتضح ذلك من خلال رؤيتها ورسالتها وأهدافها وقيمها التي تؤمن بها؛ وكيف ينعكس ذلك على الممارسة الميدانية والعملية للجامعة؛ من خلال استقصاء الواقع المجتمعي والتفاعل معه، وتخصيص ميزانية خاصة بالمسؤولية الاجتماعية. ففي جامعة كال بولي Cal Poly قامت الجامعة كترجمة لإستراتيجيتها التي تعكس إيمانها بكونها مؤسسة مجتمعية لها حقوق وعليها واجبات بإنشاء لجنة لتحقيق مفهوم مواطنة الجامعة، وأطلقت عليها لجنة مواطنة الجامعة Committee on University Citizenship، وهي لجنة دائمة، تتمثل مهمتها في استكشاف القضايا المتعلقة بالإقليم الذي تعمل فيه الجامعة، وتقديم السياسات والتوصيات بشأنها، ودور الجامعة في معالجتها والتعامل معها؛ بما يحقق التطوير المستمر والرفاهية لهذا الإقليم.⁽¹⁸⁸⁾ وتتمثل مجالات عمل اللجنة في دراسة البيئة الجامعية الداخلية والخارجية وتقييم توصيات تتعلق بتحقيق مفهوم مواطنة الجامعة، منها ما يتعلق بوضع إستراتيجيات لتوسيع المشاركة المدنية للطلاب وأعضاء هيئة التدريس والعاملين بالجامعة خارج أسوارها، وتعزيز دور جامعة كال بولي باعتبارها (مواطناً) مؤسسة مجتمعية صالحة في سياق الإقليم، والولاية والدولة والعالم.⁽¹⁸⁹⁾

وبالنظر إلى السياق الثقافي للمجتمع الأمريكي يتضح تأثر المسؤولية الاجتماعية للجامعات الأمريكية بالعديد من العوامل؛ لعل أبرزها: العامل الفلسفي؛ فقد ترتب على تبنى الولايات الفلسفة البرجماتية (النفعية)؛ والقائمة على أساس أن الجامعات أنشأت ودُعمت من قبل الدولة والولايات؛ في سبيل قيامها بدورها في بناء الدولة وتطورها وريادتها، فالدولة لن تدعم الجامعات التي تقصر في القيام بوظائفها تجاه المجتمع. كما أن فلسفة الحرية التي يؤمن بها المجتمع الأمريكي؛ والتي تتيح لكل طالب الفرصة في أن يلتحق بالجامعة التي يرى أنها تتفق مع طموحاته؛ بل

ويحصل على التمويل الحكومي؛ جعل الجامعات الأمريكية تتسابق من أجل تطوير برامجها وربطها بالمجتمع وتعزيز قيم المواطنة والمسؤولية الاجتماعية لدى طلابها، وإعداد كوادر بشرية قادرة على مواكبة العصر الذي نعيشه، بل والمساهمة في تطويره، ومن ثم الحصول على الدعم الحكومي المقدم للطلاب الملحقين بها.

كما أن العوامل الاقتصادية (النظرية الاقتصادية - الأنشطة الاقتصادية - درجة النمو الاقتصادي) ذات علاقة قوية بالمسؤولية الاجتماعية للجامعات؛ فالنظرية الاقتصادية القائمة على سياسة العرض والطلب؛ جعلت الجامعات الأمريكية تتسابق فيما بينها من أجل الحصول على عقد اتفاقيات وإبرام عقود مع القطاعات الاقتصادية، في إطار فلسفة المبادرة؛ لتأمين مصادر التمويل اللازمة لها.

كما أن تنوع النشاط الاقتصادي انعكس على برامج الجامعات الأمريكية وخططها البحثية؛ حتى تتمكن من دعم الأنشطة الاقتصادية المختلفة بالكوادر البشرية، والبحوث العلمية التطبيقية الرصينة التي تحقق لها السبق والريادة على المستوى القومي والعالمي.

رابعا: مواطنة جامعة كولورادو الأمريكية:

تختلف رؤى الجامعات ورسالتها وقيمها وأهدافها باختلاف فلسفاتها والولايات التي تعمل بها. ففي ولاية كولورادو؛ تعمل جامعة كولورادو -في ضوء حقوقها- على خدمة الولاية التي تعمل بها، فضلا عن الدولة الأمريكية والعالم بأسره؛ ويتضح ذلك في رؤيتها ورسالتها وقيمها وأهدافها؛ والتي يمكن تناولها فيما يأتي: (190)

(1) **رؤية جامعة كولورادو:** تسعى جامعة كولورادو إلى أن تكون جامعة عامة رائدة، توفر التعليم الجيد وبأسعار معقولة للجميع، مع التدريس والتعلم والبحث والخدمة والرعاية الصحية المتميزة، والسعي لتوسيع نجاح الطالب، وتحقيق التنوع ودعم اقتصاد ولاية كولورادو؛ من خلال التعاون والابتكار والتكنولوجيا وريادة الأعمال.

(2) **رسالة جامعة كولورادو:** ترجمت جامعة كولورادو رؤيتها في رسالة نصت على أن تكون جامعة عامة متعددة الفروع تخدم مجتمع كولورادو،

والدولة الأمريكية والعالم كله؛ من خلال القيادة في التعليم عالي الجودة، والتدريب المهني، والخدمة العامة، والبحث والمعرفة المتقدمة. وثمة تأكيد فى هذا السياق على أن جامعة كولورادو لها أربعة فروع، لكل فرع رسالته الخاصة فى سياق البيئة المحيطة به.

(3) **قيم جامعة كولورادو:** تسعى جامعة كولورادو -وفقا للبند الثالث من المادة الأولى من قانون إنشائها- إلى تحقيق رؤيتها ورسالتها من خلال القيم والمبادئ الآتية:

- الاتاحة؛ من خلال تشجيع وتسهيل الالتحاق بالجامعة لكل الطلاب المؤهلين في حدود القدرة الاستيعابية للجامعة.
- تعزيز ودعم مبادئ الأخلاق والنزاهة والشفافية والمحاسبية.
- الجودة والمحافظة على الالتزام بالتميز.
- الاستخدام الواعي والمستدام لموارد الجامعة البشرية، المادية، المالية، المعلوماتية والطبيعية.
- تشجيع الثقافة الأكاديمية والتعليمية والتدريسية القائمة على الأمانة والاحترام.
- دعم تنوع أعضاء هيئة التدريس والطلاب، والعاملين؛ لضمان التبادل الثرى للأفكار، في السعي وراء الحقيقة والتعلم، بما في ذلك تنوع التوجهات السياسية والجغرافية والثقافية والفكرية والفلسفية.
- تشجيع ودعم الابتكار وريادة الأعمال على جميع مستويات الجامعة، بما في ذلك البحوث والأنشطة الإبداعية.
- السعي لتلبية احتياجات ولاية كولورادو؛ ومنها: الرعاية الصحية، والتكنولوجية، وتدريب قوة العمل، ومحو الأمية.
- ضمان دور الجامعة كالأعب اقتصادي واجتماعي وثقافي.
- دعم وتشجيع التعاون بين أقسام الجامعة، وبين فروعها الأربعة، وبين الجامعة والمؤسسات الأخرى لتحسين مجتمع ولاية كولورادو.

- توفير التدريس والتعليم وبيئة العمل المتميزة واللائقة.
 - التركيز على النتائج ذات الأهمية والفائدة والقابلة للقياس.
 (4) أهداف جامعة كولورادو: تسعى جامعة كولورادو إلى تحقيق العديد من الأهداف؛ منها:

- توفير الخدمات التعليمية والبحثية التي تتسم بالجودة والتميز.
 - العمل على تنمية الشخصية المتكاملة للطلاب وإعدادهم للحياة والعمل في عالم سريع التغير.
 - المساهمة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في ولاية كولورادو والدولة الأمريكية والعالم بأكمله.
 - تعزيز ودعم التعاون مع الهيئات الحكومية وغير الحكومية بالولاية، ومع المؤسسات التعليمية الأخرى، والمؤسسات الاقتصادية؛ لتحقيق أقصى استفادة ممكنة للمجتمع.
 - العمل على تحسين جودة الحياة في ولاية كولورادو.

في ضوء ما سبق يتضح أن مكونات الخطة الإستراتيجية لجامعة كولورادو جاءت متسقة مع فلسفة مواطنة الجامعات؛ حيث أكدت على توفير بيئة جامعية قائمة على أساس الإتاحة، والحرية، والشفافية، الريادية، الابتكار والإبداع، من أجل مساعدتها على القيام بمسؤوليتها الاجتماعية؛ بما ينعكس على تحقيق التنمية المستدامة لمجتمع ولاية كولورادو بصفة خاصة والمجتمع الأمريكي بصفة عامة. وبالنظر إلى العوامل ذات العلاقة بمواطنة جامعة كولورادو؛ يُلاحظ أنها قد تعددت وتنوعت؛ ففيما يتعلق بحقوق الجامعة فقد تأثرت كما عُرض سابقاً بالعوامل الأيديولوجية والتاريخية والسياسية للمجتمع الأمريكي عموماً. فقد تم ترسيم حدود الولاية عام 1861، وهو نفس العام الذي تأسست فيه جامعة كولورادو، وانضمت الولاية إلى الاتحاد الفيدرالي في 1 أغسطس عام 1876 لتصبح الولاية رقم 38 في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد تم اعتماد دستور الولاية المستخدم عام 1876.

أما ما يتعلق بمسؤوليات الجامعة؛ فقد لعبت الأوضاع الاقتصادية للولاية دورا مؤثرا على الجامعة وزيادة ارتباطها بمجتمع كولورادو. ففي النصف الثاني من القرن العشرين، توسعت الولاية كثيرا في قطاعي الصناعة (المعدات والآلات، المنتجات الكيماوية، استخراج المعادن) والخدمات (السياحة، التجارة) وتنوع اقتصاد الولاية بشكل غير مسبوق، الأمر الذي تطلب اهتمام الجامعة باحتياجات الولاية والوفاء بها على المدى القريب والبعيد. ومن ثم أصبحت جامعة كولورادو رائدة في تخصصات الموارد الطبيعية، والجيولوجيا، والهندسة الكهربائية والميكانيكية. وتأكيدا على دور جامعة كولورادو تجاه المجتمع المحلي الذي تعمل به (ولاية كولورادو) والمجتمع الأمريكي عامة؛ فقد رصدت 920 مليون دولار للبحث العلمي خلال العام الجامعي 2016/2017، للبحوث التطبيقية التي تعالج مشكلات وقضايا مجتمع كولورادو والمجتمع الأمريكي.

خامسا: مواطنة الجامعات الكندية

يعرض هذا المحور بالوصف والتحليل لواقع مواطنة الجامعات في المملكة الكندية، وفي إطار ذلك يتناول هذا المحور النقاط الآتية: السياق الثقافي للمجتمع الكندي، حقوق الجامعات الكندية في ظل المواطنة والعوامل ذات العلاقة بها، واجبات الجامعات الكندية في ظل المواطنة والعوامل ذات العلاقة بها، ومواطنة جامعة ألبرتا الكندية.

أولا: السياق الثقافي للمجتمع الكندي:

تقع كندا في شمال قارة أمريكا الشمالية، يحدها من الشرق المحيط الأطلسي، ومن الغرب المحيط الهادي وولاية ألاسكا الأمريكية، ومن الشمال المحيط القطبي الشمالي، ومن الجنوب الولايات المتحدة الأمريكية. وتشغل كندا مساحة قدرها 9.9 مليون كم²؛ لتأتي في المرتبة الثانية عالميا من حيث المساحة بعد روسيا.



وسياسيا؛ يسير النظام السياسي الكندي وفقا للنظام الملكي الدستوري، في ظل نظام برلماني ديمقراطي وفيدرالي. وإداريا؛ تنقسم كندا إلى عشر مقاطعات وثلاثة أقاليم. تمتلك المقاطعات حكماً ذاتياً في ظل النظام الفيدرالي؛ باستثناء الأمور المتعلقة ب: الدفاع والأمن القومي، الاقتصاد والعمل، الشرطة والأمن الداخلي والعلاقات الخارجية. ويرأس كل مقاطعة الحاكم العام يمثل التاج البريطاني، وحكومات المقاطعات مسؤولة عن التعليم والصحة والحقوق المدنية والموارد الطبيعية. (191)

واقتصاديا؛ تتبع كندا السياسية الاقتصادية الرأسمالية القائمة على اقتصاد السوق والتنافسية. وتعد كندا من الدول الصناعية الكبرى في العالم؛ فهي عضو في مجموعة الدول الصناعية السبع، ومجموعة الثماني، ومجموعة العشرين، ومنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي.

واجتماعيا؛ يبلغ عدد سكان كندا حوالي 35 مليون نسمة؛ ويتكون هذا العدد من مهاجرين متعددي الثقافات من عدة بلدان في العالم (إنجلترا، فرنسا، إيطاليا، أفريقيا، آسيا) إضافة إلى السكان الأصليين، كما تميز كندا بالتنوع الديني. وثقافيا؛ تُعتبر كندا دولة ثنائية اللغة؛ فاللغة الإنجليزية والفرنسية، اللغتان الرسميتان لكندا، ويتمتعان بالمساواة بالمركز الاعتباري والمساواة بالحقوق والامتيازات فيما يتعلق باستخدامهما في جميع المؤسسات البرلمانية والحكومية في كندا.

وتعليميا؛ تمتلك كندا واحدة من أفضل نظم التعليم الجامعي في العالم وفقا للتصنيفات والتقارير الدولية المتخصصة؛ حيث تحظى الجامعات الكندية بسمعة علمية مرموقة على المستوى العالمي؛ بفضل ما تقدمه من برامج أكاديمية ومهنية، وأنشطة بحثية وخدمية متطورة في مجال الابتكار والريادة؛ الأمر الذي جعلها تحتل مواقع مرموقة في التصنيفات العالمية للجامعات؛ ففي تصنيف 2016/2015 لأفضل خمسمائة جامعة في العالم احتلت الجامعات الكندية 22 مركزا. وربما يرجع ذلك إلى انتهاج الدولة الكندية وجامعاتها لفلسفة مواطنة الجامعات القائمة على الحقوق والواجبات.

ثانياً: حقوق الجامعات الكندية في ظل المواطنة والعوامل ذات العلاقة بها:

تعمل الجامعات الكندية على خدمة الصالح العام للمجتمع الكندي؛ من خلال البحث عن المعرفة ونشرها، وتشجيع التفكير المستقل والتعبير لدى أعضاء هيئة التدريس والطلاب. وثمة تأكيد في هذا السياق على أن الديمقراطيات القوية لا تحتاج أقل من ذلك؛ مع الوضع في الاعتبار أن ذلك لن يتحقق دون وجود استقلال مؤسسي للجامعات وحرية أكاديمية لها. ومن ثم كفلت التشريعات والقوانين الكندية الخاصة بالتعليم العالي والجامعي الاستقلال المؤسسي والحرية الأكاديمية للجامعات، ويمكن توضيح ذلك على النحو الآتي:

(1) الاستقلال المؤسسي للجامعات الكندية:

تتميز مؤسسات التعليم بعد الثانوي في المجتمع الكندي، بما فيها الجامعات بأنها مؤسسات مستقلة عن الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات إلى الحد الذي يمكنها من وضع سياساتها بصورة مستقلة عن أي نوع من التأثير الخارجي. فبموجب الدستور الكندي تأخذ المقاطعات على عاتقها مسؤولية التعليم؛ حيث تضع كل ولاية نظامها التعليمي في جميع مستوياته بما في ذلك النظام الجامعي. فقد نصت المادة 93 من الدستور الكندي على أن الهيئة التشريعية في كل مقاطعة صاحبة الحق -بشكل حصري- في سن القوانين التي تتعلق بالتعليم⁽¹⁹²⁾؛ ومن ثم لا يوجد وزارة فيدرالية للتعليم العالي؛ فالتعليم الجامعي من اختصاصات المقاطعات⁽¹⁹³⁾؛ الأمر الذي يعني أن كل مقاطعة تضع القوانين والتنظيمات الخاصة بالتعليم الجامعي بها؛ وبما يتسق مع السياسات العامة للدولة والتوجهات العالمية المعاصرة في التعليم الجامعي.⁽¹⁹⁴⁾

وبالتالي تُعد الجامعات في كندا كيانات قانونية مستقلة؛ تتمتع بدرجة عالية من الاستقلال السياسي والتنظيمي؛ على الرغم من الدعم والتمويل الحكومي، فالجامعات هي من تحدد متطلبات القبول والتخرج، ورواتب الأساتذة من خلال مجالس إدارتها.⁽¹⁹⁵⁾

في ضوء ما سبق يتضح أن الدساتير والتشريعات الحاكمة للتعليم الجامعي في المملكة الكندية نصت صراحة على استقلال الجامعات الكندية وحريتها الكاملة في إدارة ذاتها في ظل نظام من المحاسبية؛ للتحقق من قيام بتحقيق أهدافها في سياق المجتمع الكندي. وقد جاءت ممارسات الجامعات الكندية متنسقة مع هذه التشريعات؛ لتعكس الفكر والسياسة التي تؤمن بها كندا.

وبالنظر إلى السياق الثقافي للمجتمع الكندي يتضح أن ثمة مجموعة من العوامل ذات العلاقة المباشرة بحقوق الجامعات الكندية، وخاصة المتعلقة بالاستقلال المؤسسي؛ لعل أبرزها: العامل الجغرافي؛ فقد لعب العامل الجغرافي متمثلاً في الموقع والمساحة دوراً جوهرياً في اتجاه كندا لإقرار اللامركزية والإدارة المحلية في إدارة التعليم الجامعي؛ حيث يصعب على سلطة واحدة (الحكومة الفيدرالية في العاصمة) أن تدير التعليم في ثاني أكبر دولة بالعالم مساحة 9.9 م كم²؛ وبما تتميز به هذه المساحة الشاسعة من اختلافات جغرافية متنوعة؛ وبالتالي تركت مسؤولية التعليم للمقاطعات؛ حتى يتناسب التعليم مع ظروف كل مقاطعة ويسهم في تطورها وازدهارها.

كما يلاحظ أن العامل السياسي متمثلاً في (النظرية السياسية ونظام الحكم) دوراً مهماً في التأكيد على حق الجامعات في الاستقلال والإدارة الذاتية؛ فقد لعبت النظرية السياسية ونظم الحكم الفيدرالي بكندا دوراً جوهرياً في تخلي الحكومة الفيدرالية عن إدارة التعليم الجامعي؛ وأوكلت هذه المهمة للمقاطعات والأقاليم مكتفية فقط بالإشراف العام. ومن ثم فقد انعكس النظام السياسي لكندا على العلاقة بين الجامعات والحكومة؛ فالدستور قد حدد سلطات وصلاحيات الحكومة الفيدرالية في ضمان ودعم الأداء الاقتصادي للبلاد. والدفاع الوطني، والتجارة الدولية، والهجرة، والنظام المصرفي والبنكي، والقانون الجنائي. أما حكومات المقاطعات والمناطق فهي مسؤولة عن أمور مثل التعليم، والحقوق الفردية والملكية، والصحة والضمان الاجتماعي.

كما لعب العامل التاريخي دورا مهما في الحفاظ على حقوق الجامعات الكندية وتأكيد واجباتها؛ فقد تأثرت الجامعات الكندية العامة التي أنشأت مع بداية القرن العشرين (جامعة ألبرتا University of Alberta "1906"، وجامعة ساسكاتشوان University of Saskatchewan "1907"، وجامعة كولومبيا البريطانية University of British Columbia "1908") بالنموذج الأمريكي للجامعات العامة القائمة على مبدأ الاستقلال الذاتي والعمل الامتدادي والبحوث التطبيقية Extension Work and Applied Research. ومع التوسع في إنشاء الجامعات الكندية أثرت مسألة حماية الجامعة من التدخلات الحكومية. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن نمط العلاقات بين الجامعة والحكومات؛ والذي تم تبنيه في أنحاء كثيرة من كندا قد تأثر بقانون جامعة ولاية تورنتو Provincial University of Toronto Act الذي صدر عام 1906؛ والذي بموجبه تم إنشاء نظام المجلسين لإدارة الجامعة؛ هما: مجلس الشيوخ Senate (أعضاء هيئة التدريس)، المسؤول عن سياسة الجامعة الأكاديمية، ومجلس الأمناء Board of Governors (المواطنين) الذي يمارس السلطة التنفيذية على السياسة المالية، ويمتلك السلطة الرسمية في جميع المسائل الأخرى. وعلى الرغم من أن أعضاء هيئة التدريس ما زالت تمثل غالبية المقاعد في المجالس الأكاديمية والشيوخ، فإن العضوية الآن تتضمن أيضا الطلاب والخريجين وممثلي الهيئات المهنية. وبالمثل، فإن أعضاء هيئة التدريس والطلاب ممثلون في مجلس الأمناء. (196)

(2) الحرية الأكاديمية في الجامعات الكندية: (197)

يُعلى المجتمع الكندي كثيرا من شأن الحرية الأكاديمية، ليس من أجل الحرية الأكاديمية في ذاتها؛ وإنما بما تحقّقه من أهداف اجتماعية على قدر كبير من الأهمية؛ فالحرية الأكاديمية ضرورية لدور الجامعات في المجتمع الكندي الديمقراطي. حيث يقع على الجامعات في كندا مسؤولية السعي وراء الحقيقة والاتصال بالآخرين، بما في ذلك الطلاب والمجتمع ككل؛ ولكي تتمكن الجامعات من القيام بذلك ينبغي أن تتمتع هيئة التدريس بها بالحرية الكاملة في اتخاذ المخاطر

الفكرية ومعالجة الموضوعات والقضايا المثيرة للجدل في حياتهم التدريسية والبحثية والمعرفية. فثمة تأكيد على أن الآراء والأفكار التي تنشرها هيئة التدريس تستند إلى بحوث جادة، وبيانات وأدلة، وأن الجامعات هي مؤسسات مستقلة ومسؤولة، وملتزمة بمبادئ النزاهة. (198)

وثمة تأكيد على أن الاستقلال المؤسسي للجامعات يُساعد في حماية الحرية الأكاديمية من أي مصدر من مصادر التهديد التي تأتي من البيئة الخارجية، ولكنه أيضا يمكن أن يسهل الاعتداء الداخلي على الحرية الأكاديمية إذا توضح ماهيتها. فالحرية الأكاديمية هي حق من حقوق أعضاء هيئة التدريس، وليس المؤسسة. (199)

ومن ثم ينال موضوع الحرية الأكاديمية في الجامعات الكندية اهتماما كبيرا للغاية؛ وقد برز هذا الاهتمام في إنشاء لجنة الحرية الأكاديمية Academic Freedom and Tenure Committee، وهي لجنة دائمة بمجلس الرابطة الكندية لأساتذة الجامعات Canadian Association of University Teachers Council؛ للقيام بالعديد من المسؤوليات؛ منها: (200)

- التعامل -نيابة عن الرابطة- مع النداءات والشكاوى المقدمة من قبل أعضاء هيئة التدريس الذي يرون أن حقوقهم المهنية قد انتهكت وتم الاعتداء عليها.

- تقديم التوصيات بشأن المسائل السياسية المتعلقة بالحرية الأكاديمية، والتظلمات والتمييز، فضلا عن مسائل السياسة العامة الناشئة عن نظر اللجنة في قضايا الحقوق الأكاديمية.

وقد أشار مجلس الرابطة الكندية لأساتذة الجامعات Canadian Association of University (CAUT) في نوفمبر 2011 إلى أن الحرية الأكاديمية في الجامعات تتضمن: حق أعضاء هيئة التدريس كافة -بصرف النظر عن معتقداتهم ومذاهبهم- وحريتهم في التدريس والمناقشة، وإجراء البحوث ونشرها ونشر نتائجها، والحرية في إنتاج وتنفيذ الأعمال الإبداعية، وحرية الانخراط في خدمة الجامعة والمجتمع. وحرية عضو هيئة التدريس في التعبير عن رأيه في

الجامعة التي يعمل بها، وإدارتها، والنظام الذي يتم به العمل، والحرية في اقتناء وحفظ والحصول على المواد الوثائقية بجميع الأشكال، والحرية في المشاركة في الهيئات الأكاديمية المهنية والنقابية. ومن ثم تؤكد الرابطة الكندية لأساتذة الجامعات على أن الحرية الأكاديمية تتطوي دائما على التحرر من القيود المؤسسية.⁽²⁰¹⁾

كما تؤكد الرابطة على أن الحرية الأكاديمية لا تتطلب الحياد من جانب عضو هيئة التدريس، فالحرية الأكاديمية تجعل الحديث والنقد والالتزام الفكري قائم. كما أن الحرية الأكاديمية تؤكد على أنه ينبغي أن يكون لأعضاء هيئة التدريس كافة الحقوق في أداء وظائفهم دون انتقام أو قمع من قبل الجامعة، أو الدولة أو أي سلطة أخرى. وأن عقود عمل أعضاء هيئة التدريس التي لا تتضمن أي بنود بشأن مسألة الحرية الأكاديمية، لا تمنح الحق لإدارة الجامعة أو أي سلطة أخرى اختراق أو التهديد بأي شكل من الأشكال الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس المعينين بموجب هذه الاتفاقات الجماعية أو عقود العمل الأخرى.⁽²⁰²⁾

وتتطلب الحرية الأكاديمية أن يلعب أعضاء هيئة التدريس دورا رئيسيا في إدارة الجامعة؛ بحيث يشكل أعضاء هيئة التدريس على الأقل أغلبية في لجان أو مجالس الإدارة المسؤولة عن الشؤون الأكاديمية، وليس فقط الأمور المتعلقة بالمناهج الدراسية، وإجراءات ومعايير التقييم.⁽²⁰³⁾

وإذا كان الدستور الفيدرالي الكندي لم ينص على الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس بصفة خاصة؛ فإنهم وباعتبارهم مواطنون بالدولة يتمتعون بالحقوق التي تمكنهم من أداء عملهم في الجامعة بحرية كافية. فقد حدد القانون الدستوري الكندي الصادر عام 1982 في الجزء الأول منه والخاص بالميثاق الكندي للحقوق والحريات: أن كل مواطن مقيم على أرض كندا يتمتع بمجموعة من الحريات الأساسية؛ وهي: حرية المعتقد والدين؛ حرية الفكر والإيمان والرأي والتعبير، حرية التجمع السلمي، وحرية تكوين الجمعيات. وعلاوة على هذه الحقوق الأساسية، ثمة مجموعة من الحقوق القانونية؛ منها: الحق في الحياة والحرية والأمان على شخصه والحق في عدم حرمانه من هذه الحقوق إلا وفقاً لمبادئ العدل الأساسية، والحق في

أن يكون آمناً من أي تفتيش أو حجز غير موضوعي⁽²⁰⁴⁾؛ ومن ثم فأعضاء هيئة التدريس كافة لهم الحق في حرية الفكر، الضمير، الدين، والتعبير، التجمع، وتكوين الجمعيات، والحق في الحرية، والأمان على حياتهم، وحرية التنقل. ويجب ألا يتم عرقلة أعضاء هيئة التدريس أو إعاقتهم عن ممارسة حقوقهم المدنية كأفراد، بما في ذلك الحق في المساهمة في التغيير الاجتماعي؛ من خلال التعبير الحر عن الرأي في المسائل المتعلقة بالمصلحة العامة، كما يجب ألا يعانوا من أي عقوبات مؤسسية بسبب ممارسة هذه الحقوق.

وفى 2011، وخلال الاحتفال بالذكرى المئوية لرابطة الجامعات والكليات الكندية تبنى رؤساء الجامعات الكندية بياناً جديداً للحرية الأكاديمية، يدعم حق أعضاء هيئة التدريس في التدريس والبحث دون أي تدخلات غير أكاديمية. وقد عرف البيان الحرية الأكاديمية بأنها: حرية التدريس وإجراء البحوث في بيئة أكاديمية. وتُعد الحرية الأكاديمية أساسية لمساعدة الجامعات في سعيها إلى الحقيقة، وتنقيف الطلاب ونشر المعرفة والفهم. وقد أكد البيان على أن الحرية الأكاديمية عنصراً أساسياً في التدريس لحماية حق عضو هيئة التدريس التعبير والمناقشة، وحق الطالب في التعلم. كما أنها مهمة جداً في مجال البحث العلمي؛ حيث تلعب دوراً حاسماً في تقدم المعرفة وتطورها، وتتضمن الحرية الأكاديمية الحق في الحصول على المعرفة ونشرها.⁽²⁰⁵⁾

وقد أكد البيان الجديد للحرية الأكاديمية على مجموعة من الأدوار والمسؤوليات التي ينبغي أن يفي بها كل من القيادات الجامعية وأعضاء هيئة التدريس؛ وذلك على النحو الآتي:⁽²⁰⁶⁾

- **قيادة الجامعة:** تُعد قيادة الجامعة مسؤولة مسؤولية كبرى في تعزيز الحرية الأكاديمية؛ وذلك من خلال ضمان أن التمويل والشراكات الأخرى لا تتعارض مع الاستقلالية في اتخاذ قرار بشأن ما يتم تدريسه داخل الجامعة وكيف. ومن ثم يجب أن يلعب رؤساء الجامعات الكندية دوراً قيادياً في إيصال القيم المرتبطة بالحرية

الأكاديمية لأصحاب المصالح كافة سواء داخليا أو خارجيا. كما يجب أن تدافع الجامعة عن الحرية الأكاديمية ضد التفسيرات الغير صحيحة، والمطالبات التي قد تتبع من هذه التفسيرات. وثمة تأكيد في هذا السياق على أن ضمان الحرية الأكاديمية وحمايتها، لن يتحقق إلا بكون الجامعات مستقلة، مع التزام إدارتها بالنزاهة والحرية في التصرف في مصلحة المؤسسة بطريقة مثالية. كما ينبغي أن تكفل الجامعات -أيضا- حقوق الآخرين وحياتهم، وأن الحرية الأكاديمية الممارسة داخل الجامعة تتم بطريقة ومسؤولة.

- **أعضاء هيئة التدريس:** ينبغي أن يلتزم أعضاء هيئة التدريس بأعلى المعايير الأخلاقية في التعليم والبحث العلمي، والعمل على تحمل مسؤوليتهم في نشر معارفهم. كما أن أعضاء هيئة التدريس والقيادات الجامعية مطالبون بضمان احترام حقوق الإنسان للطلاب، والعمل على تشجيعهم لمتابعة تحصيلهم العلمي وفقا لمبادئ الحرية الأكاديمية. علاوة على ذلك فإن هيئة التدريس ينبغي عليهم مشاركة قيادة الجامعة في مسؤولية ضمان أن الضغوط الأتية من التمويل أو أي نوع من أنواع الشراكات لا تؤثر على العمل الفكري للجامعة. وثمة تأكيد على أن الجامعات الكندية في تمتعها بحقوقها (الاستقلال المؤسسي والحرية الأكاديمية) في ظل المواطنة يتطلب منها أن تثبت أنها جديرة بهذه الحقوق؛ من خلال قدراتها على القيام بواجباتها تجاه المجتمع الذي تعمل فيه. ومن ثم كانت المحاسبية هي الأداة الذي تتمكن من خلاله الحكومة الفيدرالية وحكومات المقاطعات بأن الجامعات تحقق الواجبات المطلوبة منها والتي على رأسها تحقيق مكاسب كبيرة لاقتصاد المقاطعة، وتحقيق التنمية الاجتماعية والعلمية بها. في الوقت ذاته، تُعد المحاسبية الأداة التي من خلالها يتضح للطلاب ودافعي الضرائب أن الأموال المخصصة لدعم التعليم الجامعي تستخدم بفعالية وكفاءة.

الأمر الذي جعل تقييم الجامعات في كندا يركز على قدرات مخرجاتها البشرية والبحثية في المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمقاطعة، وعلى قدرة الجامعات على تلبية متطلبات قطاعات العمل والإنتاج.⁽²⁰⁷⁾

وبالنظر إلى السياق الثقافي للمجتمع الكندي يتضح أن ثمة مجموعة من العوامل ذات العلاقة المباشرة بحقوق الجامعات المتعلقة بالحرية الأكاديمية؛ أبرزها: العامل السياسي؛ فقد لعب العامل السياسي تمثلاً في الفلسفة الديمقراطية القائمة على الحرية والتنوع دوراً مهماً في الحفاظ على حق أعضاء هيئة التدريس والطلاب بالجامعات الكندية في الحرية الكاملة في التعليم والبحث والفكر والنقاش والاتصال والنشر، مع تأكيد دستور المقاطعات الكندية على حماية الملكية الفكرية ودعمها.

فقد أكدت الوثائق الدستورية والتشريعية على حماية حقوق أعضاء هيئة التدريس بالجامعات بوصفهم مواطنين كنديين، ومن ثم جاء تأكيد التشريعات الحاكمة للجامعات في كندا - وخاصة المتعلقة بالحرية الأكاديمية - متسقة كلية مع مبادئ الدستور الكندي وما نص عليه من حقوق يجب أن يتمتع بها أي مواطن على الأرض الكندية؛ حيث نص الدستور على تمتع كل فرد بالحرية الأساسية الآتية: (أ) حرية الضمير والدين. (ب) حرية الفكر، والمعتقد، والرأي والتعبير، بما فيها حرية الصحافة ووسائل الاتصال الأخرى. (ج) حرية التجمع السلمي. (د) حرية تكوين الجمعيات. وكذلك فإن لكل مواطن كندي الحق في الدخول إلى كندا والبقاء فيها أو مغادرتها.

ثالثاً: المسؤولية الاجتماعية للجامعات الكندية والعوامل ذات العلاقة بها:

يقع على عاتق الجامعات الكندية العديد من المسؤوليات والتي حددتها التشريعات الحاكمة ووزارات التعليم العالي والروابط والتنظيمات والمجالس المهتمة بالتعليم الجامعي؛ وهي:⁽²⁰⁸⁾

- تطوير المجتمع الأكثر تعليماً؛ بإتاحة التعليم عال الجودة للجميع.
- القيام بالتعليم والتدريب من أجل العمل.
- تقديم التعليم بأعلى مستوى فكري.

- إجراء البحوث الأساسية والتطبيقية بما يساهم في خدمة المجتمع الذي تعمل فيه الجامعة.

ومن ثم ينبغي على الجامعات أن تكون قادرا على إقناع الطلاب والحكومة ودافعي الضرائب أن الموارد المالية المقدمة لها -بما في ذلك الرسوم الدراسية- تستخدم بحكمة وكفاءة. كما ينبغي أن يركز تقييم النتائج -مخرجات الجامعة- على قدرات الخريجين والأنشطة البحثية في المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المقاطعة أو الاقليم، وعلى قدرة النظام على تلبية متطلبات قطاعات العمل والإنتاج المختلفة بالكوادر البشرية عالية الكفاءة.

ومن ثم ينبغي على الجامعات الكندية أن يكون لديها القدرة والاستعداد لمواكبة الاحتياجات والمتطلبات المتغيرة والمتطورة للطلاب والمجتمع الذي تعمل فيه. وبالتالي نجاح الجامعات في تحقيق دورها تجاه المجتمع على اتساعه يتوقف على قدرتها في الاستجابة الفورية لكل ما هو جديد في قطاع التعليم العالي والجامعي عالميا وإقليميا، وكذلك كل ما هو جديد في القطاعات الاقتصادية والخدمية. (209)

فقد أكدت مقاطعة أونتاريو Ontario على أن تحقيق التميز في التعليم الجامعي أمر ضروري لتحقيق أقصى منافع ممكنة من الاستثمار في الوقت والمال، وتوفير كوادر بشرية على أعلى مستوى من المهارة، وبحث علمي رصين بما يلبي احتياجات قطاعات العمل والإنتاج في المقاطعة؛ الأمر الذي يساعد في جعل مقاطعة أونتاريو أكثر قدرة على المنافسة دوليا في ميادين الحياة كافة. ولا شك أن هذه النتائج ستعزز الاعتراف العام للمساهمة التي تقوم بها الجامعات في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمقاطعة. (210)

وبالنظر إلى السياق الثقافي للمجتمع الكندي يتضح أن ثمة مجموعة من العوامل ذات العلاقة المباشرة بواجبات الجامعات الكندية؛ لعل أبرزها: العامل الاقتصادي من حيث (النظرية الاقتصادية والأنشطة الاقتصادية، ودرجة النمو الاقتصادي)؛ فقد لعبت النظرية الاقتصادية في كندا القائمة على الرأسمالية وسياسة

العرض والطلب والتنافسية دورا مهما في سعى الجامعات إلى تطوير إستراتيجياتها وربطها بالمجتمع وخططتها التنموية؛ والتنافس مع الجامعات الأخرى؛ لكي تضمن بقائها واحقيتها في استقبال الطلاب الجدد وإبرام عقود استثمارية مع القطاعات الاقتصادية المختلفة من ناحية، وأن تحصل على الدعم الحكومي من ناحية أخرى. كما لعب العامل التاريخي دورا مهما في التأكيد على البُعد المجتمعي للجامعات الكندية؛ وذلك نتيجة التأثير بالنموذج الأمريكي القائم على دعم الاستقلال الجامعي والحرية الأكاديمية في الجامعات مقابل تحقيق ودعم التنمية المجتمعية من خلال العمل الامتدادي. كما أن العديد من الجامعات الكندية قامت على أسس جامعات منح الأراضي على غرار الجامعات الأمريكية.

رابعا: مواطنة جامعة ألبرتا الكندية:

عدت الجامعات الكندية في ظل فلسفة المواطنة إلى تحقيق واجباتها ومسؤولياتها تجاه المجتمع الذي تعمل فيه على اتساعه (محليا وقوميا وإقليميا ودوليا)؛ لكي تثبت جدارتها بالحقوق التي مُنحت إياها وفق التشريعات والقوانين الحاكمة للتعليم الجامعي. ومن بين تلك الجامعات -على سبيل المثال- جامعة ألبرتا University of Alberta؛ التي تقع في مدينة أدمونتون عاصمة مقاطعة ألبرتا، وتتميز بتدريس العلوم والتكنولوجيات الحديثة، وهي من أبرز الجامعات في كندا وأميركا الشمالية. ومنذ تأسيسها عام 1908؛ سعى القائمون عليها لتكون منارة للتقدم والنجاح، الأمر الذي ترتب عليه تصنيفها ضمن أفضل خمس جامعات في كندا ومن ضمن أفضل مئة جامعة في العالم.

ويمكن توضيح مواطنة جامعة ألبرتا في المجتمع الكندي من خلال عرض

رؤيتها ورسالتها وقيمها وأهدافها على النحو الآتي: (211)

1) رؤية الجامعة: تسعى جامعة البرتا UA إلى أن تكون مصدر إلهام

لل بشرية؛ من خلال إنجازاتها المتميزة في مجالات التعليم، والاكتشاف والمواطنة في المجتمع الإبداعي، وبناء واحدة من أعظم الجامعات

في العالم من أجل الصالح العام، وتحسين حياة الناس في مقاطعة ألبرتا، وفي كل أنحاء كندا، وحول العالم.

وثمة تأكيد على أن هذه الرؤية ليست وليدة اليوم؛ فهي ترجمة للوعد الذي قطعه الرئيس المؤسس للجامعة هنري مارشال توري Henry Marshall Tory، والذي يتمثل في: "أن المعرفة ينبغي ألا تكون أهميتها مقتصرة على العلماء والباحثين بمفردهم، إذ أن رقى الناس ونهضة المجتمع ككل ينبغي أن يكون هدفها النهائي".

(2) رسالة الجامعة: ترجمة جامعة ألبرتا UA رؤيتها في رسالة نصت على أنه في سياق بيئة تعليمية نشطة وداعمة، تعمل جامعة ألبرتا على اكتشاف المعارف الجديدة، ونشرها وتطبيقها؛ من خلال التدريس والتعلم، والبحث والنشاط الإبداعي، والمشاركة والشراكات المجتمعية، وتعطي جامعة ألبرتا صوتا وطنيا ودوليا للابتكار في المقاطعة التي تعمل بها، والاضطلاع بدور ريادي في وضع كندا في الصدارة العالمية.

(3) قيم الجامعة: في إطار قيام جامعة ألبرتا UA بتحقيق رؤيتها ورسالتها؛ فإن المجتمع الجامعي من طلاب، أعضاء هيئة التدريس والعاملين والخريجين يعتمد على مشاركة وتعميق القيم الراسخة التي توجه السلوك والعمل داخل الجامعة وفي علاقاتها مع المجتمع الخارجي. وتجدر الإشارة إلى أن تلك القيم مستمدة من المبادئ التي عليها تأسست جامعة ألبرتا في عام 1908، والتي تعكس أيضا مؤسسة التعليم العالي الديناميكية والعصرية، وقيادة التغيير وطنيا ودوليا. وقبل كل شيء، فالجامعة تقدر النزاهة الفكرية، وحرية البحث والتعبير، والمساواة والكرامة لجميع الأشخاص كأساس للسلوك الأخلاقي في البحث والتدريس، والتعلم، والخدمة. ويُمكن بلورة القيم التي ترفعها جامعة ألبرتا فيما يأتي: (212)

- تحقيق التميز في التدريس والبحث، والنشاط الابتكاري الذي يثري خبرات التعلم، والمعرفة المتقدمة، ويلهم المواطنة التفاعلية، ويدعم المصلحة العامة.
 - دعم المتعلمين في جميع مراحل الحياة، والسعي بشكل جاد لتوفير بيئة تربوية مثمرة فكريا للجميع.
 - دعم الحرية الأكاديمية والاستقلال المؤسسي باعتباره أساسا جوهريا للاستفسار والتقصي الحر والبحث عن الحقيقة.
 - تقدير التنوع والتكاملية والعدالة عبر وبين جميع الأفراد ووحدات الجامعة وتخصصاتها.
 - دعم الإبداع والابتكار منذ اللحظة الأولى لتوليد الأفكار وصولا إلى نشر المعرفة.
 - الاعتزاز بتاريخ الجامعة وتقاليدها، والاحتفال بكل فخر بمواطنينا، وإنجازتنا، ومساهماتنا في المجتمع.
- (4) أهداف الجامعة:** تمضي جامعة ألبرتا قدما انطلاقا من رؤيتها ورسالتها وأهدافها، وبدافع وبدعم من التاريخ الطويل للجامعة الذي يصل إلى 108 عام من القيادة والإنجازات والخدمة المجتمعية إلى تحقيق الأهداف الإستراتيجية الآتية: (213)
- بناء مجتمع متنوع ومتكامل للطلاب وأعضاء هيئة التدريس، والعاملين المتميزين من مقاطعة ألبرتا، ودولة كندا، وجميع أنحاء العالم.
 - تنويع الخبرات والفرص التعليمية المثمرة، التي تلهم وترعى المواهب داخل الجامعة، وتوسع المعرفة والمهارات، وتمكن الجامعة من النجاح والتميز.

- تحقيق التميز كأفراد ومجموعات، والحفاظ على الثقافة التي تعزز التنوع والاختلاف في التعليم والتعلم والبحث.
- إشراك المجتمعات المحيطة بالحرم الجامعي، المدينة الإقليمي، المقاطعة، الدولة والعالم؛ لإيجاد الخبرات التعليمية، والمشاريع البحثية، والشراكات والمساهمات المتبادلة والمفيدة لكلا الطرفين.
- الحفاظ على الموارد البشرية، والعمل داخل الجامعة، والبيئة من خلال جذب واستثمار الموارد التي تحتاجها الجامعة لتحقيق التميز لصالح الجميع.

وقد انعكس مكونات الخطة الاستراتيجية للجامعة على مخرجاتها البشرية والبحثية والخدمية؛ لتعطي دليلاً قوياً على التطبيق المتميز لفلسفة مواطنة الجامعة للمجتمع الذي تعمل فيه على اتساعه. فجامعة ألبرتا تميزت بالعديد من السمات الداعمة للمجتمع؛ منها: أنها جامعة تضم حوالي 37830 طالب من 143 دولة، وتأثيرها الاقتصادي على اقتصاد ألبرتا حوالي 12.3 مليار دولار، أفضل الجامعات الكندية في التأثير على البيئة خلال الثماني سنوات الماضية (الجامعة الخضراء)، تقدر الإيرادات السنوية للمؤسسات التي أسسها خريجوها بحوالي 3.4 تريليون دولار، مرتبطة بأكثر من 400 اتفاقية تعليمية وبحثية مع 50 دولة حول العالم.⁽²¹⁴⁾

وتأكيداً لمسئولياتها وواجباتها تجاه المجتمع بمختلف قطاعاته؛ تم عقد شراكة بين الجامعة وشركة Edmonton Economic Development Corporation، تحت مسمى حاضنة TEC Edmonton؛ لتعزيز تسويق البحوث وتطبيق نتائجها بما يعود بالنفع على مقاطعة ألبرتا. وقد حققت الحاضنة في 2011 إيرادات بلغت حوالي 680 مليون دولار، واستثمرت نحو 204 مليون دولار في البحث والتطوير والتوظيف، وأوجدت حوالي 1520 فرصة عمل جديدة في الإقليم. وفي 2014 تم اختيار الحاضنة من ضمن أفضل حاضنات أعمال في العالم.⁽²¹⁵⁾

وبالنظر إلى السياق الثقافي لجامعة ألبرتا التي تأسست عام 1908، والتي تعتبر إحدى أفضل الجامعات الكندية. فقد لعب موقعها في مقاطعة ألبرتا إحدى أغني وأجمل مقاطعات المملكة الكندية دورا مؤثرا على برامجها وأنشطتها ومسؤولياتها تجاه المجتمع المحلي والقومي والاقليمي والعالمي؛ حيث تُعد الجامعة الأقدم في مقاطعة ألبرتا والتي تحملت منذ البداية تنمية المجتمع وتطويره في ظل موارده الاقتصادية. فقد لعب العامل الاقتصادي المتمثل في درجة النمو الاقتصادي الكندي، ونوعية هذا النشاط الجديد القائم على المعرفة والتكنولوجيا على واجبات ومسؤوليات الجامعة تجاه المجتمع؛ ففي الفترة 2004/2003 تلقت الجامعة ما يزيد عن 377 مليون دولار كتمويل خارجي لأنشطتها البحثية مما يجعلها أعلى متلقي للتمويل الخارجي للأبحاث بين جميع مؤسسات التعليم العالي الكندية. وحاليا؛ دخلت جامعة ألبرتا في شراكة مع مختلف الشركات الصناعية والمالية بالإضافة إلى الحكومة الكندية ومجلس مقاطعة ألبرتا، لتنفيذ مشروع بميزانية 20.5 مليون دولار لدراسة الأساليب التي يمكن من خلالها تقليل الآثار البيئية السلبية للأنشطة الصناعية. (216)

أما من ناحية الحقوق؛ فقد تمتعت جامعة ألبرتا شأنها في ذلك شأن جميع الجامعات الكندية بالاستقلال الجامعي والحرية الأكاديمية؛ وذلك انعكاسا للعوامل السياسية والجغرافية. فقد انعكست تلك العوامل على إتاحة الحرية كاملة للجامعة في تسيير شؤونها الإدارية والأكاديمية في ظل نظام من المحاسبية من قبل مجلس التعليم العالي بمقاطعة ألبرتا. فرغم أنها جامعة حكومية؛ إلا أن تسييرها يقوم على عاتق المجتمع الجامعي والمجتمعي بفضائه كافة، حيث تدار من قبل مجلسين؛ هما:

– المجلس الأكاديمي: الذي يضم ممثلين عن المجتمع والعاملين وأعضاء هيئة التدريس، والطلاب، بما في ذلك ممثلين عن اتحاد وطلبة الدراسات العليا.

– مجلس الشيوخ هو هيئة استشارية مستقلة من قادة الجامعة والمجتمع، ويلعب دورا حاسما في ربط الجامعة مع المجتمع وتعزيز سمعة الجامعة. وتعد هذه الصبغة التشاركية في الإدارة إلى جانب سعيها الدائم للتجديد وتبني أسلوب حديث في التدريس مع اعتماد أحدث المناهج والأساليب البيداغوجية أبرز مقومات نجاحها وتفوقها على نظيراتها في كندا وفي العالم.

سادسا: مواطنة الجامعات المصرية

يعرض هذا المحور بالوصف والتحليل لواقع مواطنة الجامعات في جمهورية مصر العربية، وفي إطار ذلك يتناول هذا المحور النقاط الآتية: السياق الثقافي للمجتمع المصري، حقوق الجامعات المصرية في ظل المواطنة والعوامل ذات العلاقة بها، واجبات الجامعات المصرية في ظل المواطنة والعوامل ذات العلاقة بها، وواقع مواطنة جامعة عين شمس.

أولا: السياق الثقافي للمجتمع المصري:



تقع أراضي جمهورية مصر العربية في الركن الشمالي الشرقي من قارة إفريقيا وأقصى غرب آسيا بسيناء. وتبلغ مساحة مصر حوالي 1.001.449 كم²، وتنقسم هذه المساحة من الناحية الجغرافية والتضاريس إلى أربعة أقسام رئيسية: وادي النيل والدلتا، والصحراء الغربية، والصحراء الشرقية، وشبه جزيرة سيناء. وإداريا، تنقسم مصر إلى 28

محافظة. واقتصاديا؛ تتبنى الدولة المصري النظام الرأسمالي كفسلفة اقتصادية قائمة على العرض والطلب وملكية القطاع الخاص.

وسياسيا، تتبع مصر النظام الجمهوري الديمقراطي، القائم على أساس المواطنة، والتعددية السياسية والحزبية، والتداول السلمي للسلطة، والفصل بين

السلطات، والتوازن بينها، وتلازم المسؤولية مع السلطة، واحترام حقوق الإنسان وحرياته وسيادة القانون. ويدور الأداء السياسي بمصر في إطار نظام رئاسي جمهوري، ف رئيس الدولة فعلياً هو رئيس الجمهورية ورئيس السلطة التنفيذية، يحكم بموجب أحكام الدستور والقانون وفي ظل وجود السلطتين التشريعية والقضائية؛ ف رئيس الجمهورية هو المسؤول عن تعيين الموظفين المدنيين وعزلهم.²¹⁷

واجتماعياً؛ يبلغ عدد سكان مصر من غير المغتربين⁽²¹⁸⁾ حوالي 92.2 مليون نسمة.⁽²¹⁹⁾ واللغة الرسمية للبلاد هي اللغة العربية، وتستخدم اللغة الإنجليزية والفرنسية في النشاط الاقتصادي، أما عن الدين، فالإسلام دين الدولة، ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيس للتشريع، ومبادئ شرائع المصريين من المسيحيين واليهود المصدر الرئيس للتشريعات المنظمة لأحوالهم الشخصية، وشؤونهم الدينية، واختيار قياداتهم الروحية، وفقاً للنص الدستوري.

وتعليمياً؛ يضم التعليم الجامعي في مصر 41 جامعة (23 جامعة حكومية، و18 جامعة خاصة، وجامعة النيل للدراسات العليا)، و18 معهداً تابعاً للجامعات الحكومية، وجامعة الأزهر وتضم 68 كلية، و8 كليات تكنولوجية؛ وذلك تحقيقاً لمبدأ تكافؤ الفرص، ومجانية التعليم، وربط التعليم باحتياجات قطاعات العمل والإنتاج. علاوة على بعض الجامعات الأجنبية مثل الجامعة الأمريكية. ورغم هذا التعدد إلا أن الجامعات المصرية بعيدة عن التصنيفات العالمية للجامعات؛ وربما يرجع ذلك في جزء منه إلى إهدار حقوق الجامعات وانعزلها عن المجتمع واحتياجاته.

ثانياً: حقوق الجامعات المصرية في ظل المواطنة والعوامل ذات العلاقة بها:

يتميز الإطار الذي تعمل فيه الجامعات المصرية بالتنوع في أنشطته الاقتصادية (الزراعية، السياحية، الصناعية، والتجارية والخدمية)، وقبل ذلك عنصر بشري طموح؛ ومن ثم تصبح إمكانية تحقيق نهضة اقتصادية مصرية قائمة، في حالة الاستثمار الذكي والواعي لمكونات هذا المجتمع المتنوعة. وعليه يمكن من خلال استخدام الطريقة والمنهجية العلمية الجامعية استثمار هذا الإطار الغني أفضل استثمار، بما يؤدي إلى تقدم المجتمع المصري وريادته إقليمياً وعالمياً.

فالجامعات المصرية تضم خيرة مفكري البلاد وعلمائها وباحثيها، فلو أتاحت لهم الفرصة المناسبة من خلال مناخ جامعي يتسم بالاستقلال المؤسسي والحرية الأكاديمية والانفتاح على المجتمع؛ سيؤدي ذلك إلى مساهمة حقيقية في تحقيق تنمية مجتمعية شاملة بإتباع أساليب ومداخل علمية حديثة، ومن ثم القدرة على التواجد على الخريطة الاقتصادية العالمية المعاصرة.

وفى سياق ذلك؛ سوف يتناول الجزء الراهن واقع مواطنة الجامعات

المصرية من حيث حقوقها، من ناحية الاستقلال المؤسسي والحرية الأكاديمية:

(1) الاستقلال المؤسسي للجامعات المصرية:

نصت المادة 19 من الدستور المصري على أن: "التعليم حق لكل مواطن". ونصت المادة 21 منه على أن "تكفل الدولة استقلال الجامعات، والمجامع العلمية واللغوية، وتوفير التعليم الجامعي وفقاً لمعايير الجودة العالمية، وتعمل على تطوير التعليم الجامعي وتكفل مجانيته في جامعات الدولة ومعاهدها، وفقاً للقانون. وتلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للتعليم الجامعي لا تقل عن 2% من الناتج القومي الإجمالي تتصاعد تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمي"⁽²²⁰⁾.

وقد جاءت المادة الأولى من قانون تنظيم الجامعات رقم 49 لسنة 1972 لتؤكد هذا النص الدستوري؛ حيث نصت على: "تكفل الدولة استقلال الجامعات بما يحقق الربط بين التعليم الجامعي وحاجات المجتمع والإنتاج"⁽²²¹⁾. وقد نصت المادة السابعة من القانون على: "الجامعات هيئات عامة ذات طابع علمي وثقافي، ولكل منها شخصية اعتبارية".

ورغم تأكيد الدستور والمادة الأولى من قانون تنظيم الجامعات على استقلالية الجامعات واعتبارها ذات شخصية اعتبارية؛ وأن كل جامعة تتمتع بالاستقلال الكامل في تسيير شؤونها المختلفة. إلا ان المشرع لم يترجم ذلك في باقي مواد القانون؛ وعمد إلى تقييد الجامعات بالعديد من المجالس والإجراءات التي تُسلبها استقلاليتها؛ فقد نصت المادة 12 من القانون على أن "للجامعات مجلس أعلى

يسمى "المجلس الأعلى للجامعات، مقره القاهرة، يتولى تخطيط السياسة العامة للتعليم الجامعي والبحث العلمي والتنسيق بين الجامعات في أوجه نشاطها المختلفة". وتأكيذا لتبعية الجامعات لهذا المجلس؛ وتكريسا للمركزية المفترضة؛ فقد نصت المادة 14 على أن: "تتولى المجالس والقيادات المبينة في القانون كل في دائرة اختصاصه مسئولية تسيير العمل الجامعي وانطلاقه بما يحقق أهداف الجامعة في حدود القوانين واللوائح والنظم المقررة. وتعتبر القرارات الصادرة من كل مجلس من المجالس المنصوص عليها في هذا القانون في حدود اختصاصها ملزمة للمجالس الأدنى". كما أكدت المادة 16 على أن "لا تكون قرارات المجلس نهائية فيما يختص بالنظر فيه من مسائل إلا في شأن ما لم ينص على دخوله منها في اختصاص مجلس أو مجالس أعلى. ومن ثم أشارت المادة 17 على أن "لا تنفذ قرارات المجلس فيما يحتاج إلى قرار من وزير التعليم العالي إلا بصدر هذا القرار". معنى ذلك أن المجالس الجامعية الأدنى تابعة للمجالس الأعلى؛ ولا تستطيع المجالس الأدنى (مجالس الأقسام) اتخاذ قرارات وتنفيذها، حتى ما يتعلق منها بالبرامج الأكاديمية، إلا بعد المرور ورفعها إلى مجلس الكلية، والذي بدوره يرفعها إلى مجلس الجامعة، والذي بدوره يرفعها إلى لجنة القطاع، والتي بدورها ترفعها لأمانة المجلس الأعلى للجامعات، والذي ينتظر قرار الوزير سواء بالقبول أو الرفض.

وقد حددت المادة 19 اختصاصات المجلس العلى للجامعات فيما يأتي:

1. رسم السياسة العامة للتعليم الجامعي والبحث العلمي في الجامعات والعمل على توجيهها وتنسيقها بما يتفق مع حاجات البلاد وتيسير تحقيق الأهداف القومية والاجتماعية والاقتصادية والعلمية للدولة.
2. التنسيق بين نظم الدراسة والامتحان والدرجات العلمية في الجامعات.
3. التنسيق بين الكليات والمعاهد والأقسام المتناظرة في الجامعات.
4. تحديد وإنشاء تخصصات الأستاذية في الجامعات.

5. التنسيق بين أعضاء هيئة التدريس في الجامعات.
 6. تنظيم قبول الطلاب في الجامعات وتحديد أعدادهم.
 7. رسم السياسة العامة للكتب والمذكرات الجامعية ووضع النظم الخاصة بها.
 8. رسم الإطار العام للوائح الفنية والمالية والإدارية لحسابات البحوث والوحدات ذات الطابع الخاص في الجامعات.
 9. وضع اللائحة التنفيذية للجامعات واللوائح الداخلية للكليات أو المعاهد.
 10. المتابعة الدولية لتنفيذ سياساته وقراراته في الجامعة.
 11. إبداء الرأي في مقدار الإعانة الحكومية التي تمنح سنوياً لكل جامعة.
 12. إبداء الرأي فيما يعرضه عليه وزير التعليم العالي أو إحدى الجامعات من مسائل.
 13. إبداء الرأي فيما يتعلق بمسائل التعليم في مستوياته ونوعياته المختلفة.
 13. مكرر - وضع النظم الخاصة بتقويم وتطوير الأداء الجامعي.
- وبالنظر إلى تلك اختصاصات؛ يتضح أن المُشرع قد هدم حق أصيل من حقوق الجامعات؛ ألا وهو الاستقلال الجامعي؛ والذي أكدت عليه في المادة الأولى من القانون، ونص عليه الدستور في مادته الحادية والعشرين؛ وذلك عندما منح الكثير من الاختصاصات التي تُعد حق أصيل للجامعات للمجلس الأعلى للجامعات؛ مثل وضع اللائحة الداخلية للجامعات واللوائح الداخلية للكليات والمعاهد، ورسم السياسة العامة للكتب والمذكرات الجامعية ووضع النظم الخاصة بها، وتنظيم قبول الطلاب في الجامعات وتحديد أعدادهم، مما يؤثر سلباً - بالضرورة على استقلال الجامعات ومدى قدرتها على ممارسة الإدارة الذاتية لشئونها الخاصة.

وعلاوة على المجلس الأعلى للجامعات؛ فثمة العديد من الأجهزة والهيئات التي تخضع الجامعة لها؛ منها: (222) وزارة التخطيط؛ التي تتولى مراجعة المشروعات والخطط الاستثمارية للجامعات. وزارة المالية؛ التي تتولى مراجعة حسابات الجامعات وأعمالها المالية. الجهاز المركزي للمحاسبات؛ الذي يتولى مراقبة حسابات أجهزة الجامعة حسب النظم واللوائح المقررة، باعتبار أن أموال الإنفاق الجامعي أموالاً عامة، ومن ثم تخضع لأحكام القانون رقم (29 لسنة 1964). والجهاز المركزي للتنظيم والإدارة؛ الذي يتولى الرقابة على الهياكل التنظيمية للوحدات الجامعية، والتفتيش الفني على وحدات التنظيم والتدريب وشئون العاملين بالجامعات. والنيابة الإدارية، ومجلس الشعب، ومجلس الدولة وغيرها.

وإضافة إلى هذه المجالس والأجهزة والهيئات التي كبلت الجامعة وجعلتها تابع لسطة مركزية؛ وكبلتها بالخضوع للعديد من الأجهزة؛ جاء المُشرع ليسلب الجامعة حقاً آخر من حقوقها والمتعارف عليها في أدبيات الاستقلال الجامعي؛ ألا وهو حق اختيار قياداتها؛ حيث حددت المادة 25 من القانون بعد تعديلها في 2014 نظم اختيار القيادات الجامعة فيما يأتي: "يصدر بتعيين رئيس الجامعة قرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير التعليم". ويعاون رئيس الجامعة ثلاث نواب، حددت المادة 29 من القانون طرق اختيارهم فيما يأتي: "يكون تعيين نائب رئيس الجامعة بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير التعليم العالي بعد أخذ رأي رئيس الجامعة". ولم يقتصر الوضع على الجامعة؛ بل امتد الأمر إلى الكليات؛ فقد حددت المادة 43 نظم اختيار العمداء فيما يأتي: "يعين عميد الكلية أو المعهد بقرار من رئيس الجمهورية، بناء على عرض وزير التعليم العالي" (223).

وبالنظر إلى أسلوب تعيين القيادات الجامعية يتضح أن المُشرع قد عمد إلى زيادة هيمنة السلطة التنفيذية على الجامعات؛ وجعلها كلها في يد رئيس السلطة التنفيذية، في ضوء معايير غير معلنة وغير واضحة؛ ومن ثم الانتقال من مبدأ الاستقلال الجامعي. وقد وصل الأمر إلى تأخر تعيين قيادات العديد من الجامعات؛

حيث يُلاحظ أن ثمة عدد من الكليات والجامعات استمرت بدون رئيس أو عميد لفترة تجاوزت عام كامل لحين صدور قرار رئاسي بالتعيين.

(2) الحرية الأكاديمية في الجامعات المصرية:

وبالنظر إلى مواد الدستور المصري 2014 يتضح تأكيده على مبادئ الحرية للمواطن المصري بصفة عامة، والحرية المرتبطة بالبحث العلمي بصفة خاصة. فقد نصت المادة 65 على أن: "حرية الفكر والرأي مكفولة، ولكل إنسان حق التعبير عن رأيه بالقول، أو الكتابة، أو التصوير أو غير ذلك من وسائل التعبير والنشر". كما أكدت المادة 75 على أن: "للمواطنين حق تكوين الجمعيات والمؤسسات الأهلية على أساس ديمقراطي، وتكون لها الشخصية الاعتبارية بمجرد الاخطار". وقد أكدت المادة 92 على أن الحقوق والحريات اللصيقة بشخص المواطن لا تقبل تعطيلاً ولا انتقاصاً". كما جاءت المادة 70 لتؤكد على أن: "حرية الصحافة والطباعة والنشر الورقي والمرئي والمسموع والإلكتروني مكفولة".

وعلى صعيد الاهتمام بأعضاء هيئة التدريس والطلاب باعتبارهم الركيزة الأساسية لتقدم التعليم والبحث العلمي والمجتمع؛ فقد نصت المادة 22 من الدستور على: "المعلمون، وأعضاء هيئة التدريس ومعاونهم، الركيزة الأساسية للتعليم، تكفل الدولة تنمية كفاءاتهم العلمية، ومهاراتهم المهنية، ورعاية حقوقهم المادية والأدبية، بما يضمن جودة التعليم وتحقيق أهداف". كما أكدت مواد الدستور على ضمان الحرية الأكاديمية البحثية والتعليمية؛ فجاء التأكيد عليها صراحة مرتين في مادتين مختلفتين؛ فقد نصت المادة 23 على أن: "تكفل حرية البحث العلمي وتشجيع مؤسساته باعتباره وسيلة لتحقيق السيادة الوطنية، وبناء اقتصاد المعرفة، وترعى الباحثين والمخترعين، وتخصص له نسبة من الإنفاق الحكومي لا تقل عن 1% من الناتج القومي الإجمالي تتصاعد تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية، كما تكفل الدولة سبل المساهمة الفعالة للقطاعين الخاص والأهلي وإسهام المصريين في الخارج في نهضة البحث العلمي". ثم جاءت المادة 66 لتؤكد مرة أخرى على أن: "حرية البحث العلمي مكفولة، وتلتزم الدولة برعاية الباحثين والمخترعين، وحماية

ابتكاراتهم والعمل على تطبيقها". كما اكدت المادة 67 على أن: "حرية الإبداع الفني والأدبي مكفولة، وتلتزم الدولة بالنهوض بالفنون والآداب، ورعاية المبدعين وحماية إبداعاتهم، وتوفير وسائل التشجيع اللازمة لذلك. ولا يجوز رفع أو تحريك الدعاوى لوقف أو مصادرة الأعمال الفنية والأدبية والفكرية أو ضد مبدعيها إلا عن طريق النيابة العامة، ولا توقع عقوبة سالبة للمنتج الفني أو الأدبي أو الفكري".

ومن ثم يتضح أن المشرع الدستوري ألزم الدولة بكفالة استقلال الجامعات وتوفير التعليم الجامعي وفقا لمعايير الجودة العالمية، وتطوير التعليم الجامعي، كما ألزمها بكفالة حرية البحث العلمي وتشجيع مؤسساته، باعتباره وسيلة لتحقيق السيادة الوطنية وبناء اقتصاد المعرفة.

وبالرغم من هذا التأكيد الدستوري؛ جاء قانون تنظيم الجامعات خالي تماما من ذكر لفظ الحرية الأكاديمية وضمان توافرها داخل الجامعة؛ بل على العكس؛ فقد تضمن القانون بعض النصوص التي قد تهدد الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس؛ فقد نصت المادة 83 على أنه: "يجوز عند الاقتضاء نقل أعضاء هيئة التدريس إلى وظيفة عامة خارج الجامعات بقرار من وزير التعليم العالي بناء على طلب مسبق من مجلس الجامعة المختصة بعد أخذ رأي مجلس الكلية أو المعهد ومجلس القسم المختص، ولوزير التعليم العالي عند الاقتضاء عرض الأمر على المجلس الأعلى للجامعات"، على بعض المواد التأديبية الفضفاضة التي تستخدم كسيف على رقاب أعضاء هيئة التدريس.

أما عن الواقع المعاش فثمة تدخلات خارجية متعددة في الشؤون الأكاديمية؛ مثل: التدخل في تعيين أعضاء هيئة التدريس ومعاونتهم، والتدخل في بعض الموضوعات العلمية، وضرورة الموافقة على عقد المؤتمرات والندوات وورش العمل العلمية، والاتصال بالجامعات والهيئات العلمية الأجنبية، والسفر في مهمات علمية خارجية؛ حيث "أصبح الحصول على الموافقة الأمنية شرطاً أساسياً لتعيين المعيد، أو أعضاء هيئة التدريس من خارج الجامعة، كما أصبح استيفاء استمارة "استطلاع رأي الأمن" أمراً ضرورياً قبل موافقة الجامعة على سفر أعضاء هيئة

التدريس ومعاونيتهم إلى مهمات علمية، خارج مصر، هذا إلى جانب ضرورة موافقة الأمن قبل إقامة أي نشاط علمي أو ثقافي كالندوات والاجتماعات والمؤتمرات، كما عممت إدارة الأمن بوزارة التعليم العالي خطابًا على الكليات والأقسام الجامعية تتطلب في الحصول على موافقة أمنية مسبقة قبل إجراء أبحاث مشتركة مع شريك أجنبي، أو دعوة أساتذة أجانب، أو الدخول في مشروعات علمية مع جهات أجنبية»⁽²²⁴⁾.

ولا شك أن مثل هذه الأمور تشكل تهديدًا لأعضاء هيئة التدريس أحيانًا، ومعوقًا لهم أحيانًا أخرى في شؤونهم الأكاديمية؛ الأمر الذي أدى إلى نمطية فكر الكثير من الأساتذة، والخوف من اقتحام موضوعات وقضايا أكاديمية تمثل تهديدًا لهم، وصعوبة الانفتاح على مدارس علمية جديدة بالخارج في ظل الإجراءات الإدارية والأمنية التي لا تنتهي.

وبالنظر إلى السياق الثقافي المصري يتضح أن ثمة عوامل ذات علاقة بحقوق الجامعات المصرية؛ فقد لعب العامل الجغرافي متمثلاً في نهر النيل وتنظيمه وإدارته دوراً مؤثراً في التأكيد على المركزية والسيطرة الحكومية شبة الكاملة على الجامعات ف "البيئة فيضية، والمجتمع مجتمع هيدرولوجي، ولهذا أصبح الري مرادفاً للتنظيم، والتنظيم المركزي الذي يخضع فيه المجتمع المصري طواعية لسلطة عامة مطلقة، وكان هذا أقوى عوامل ظهور الوحدة السياسية المبكرة في مصر، كما أنه علم الشعب أن النظام أساس الحضارة، إلا أن هذا أيضاً عظم دور الحكومة المركزية الطاغية، وأرسى نواة الموظفين الثقيلة، فأصبحت البيروقراطية المركزية عنصراً أصيلاً في مركب الحضارة المصرية، وأصبحت مصر مجتمعياً حكومياً؛ فالحكومة وحدها هي التي تملك زمام المبادرة، وإمكانيات العمل، وقد كان لهذا قيمته في بعض المراحل والمشاكل، ولكنه خلق في جميعها روح التواكل والسلبية"⁽²²⁵⁾.

وتأسيساً على ذلك، يُمكن القول إن العامل الجغرافي كان له بالغ الأثر في اتجاه مصر إلى المركزية في إدارة وتصريف كافة شئون ومظاهر الحياة، وأن تُصبح الحكومة المالك الوحيد لزام الأمور في البلاد. وقد انعكس ذلك بالطبع على نظام

التعليم الجامعي؛ فالدولة تُسيطر على الجامعات سيطرة تكاد تكون تامة، إدارياً ومالياً؛ باعتباره مسئولية الدولة في الأساس؛ ومن ثم اتبعت الحكومات المصرية المتعاقبة نظام الرقابة المركزية الكاملة على الجامعات.

كما لعب العامل السياسي (متمثلاً في النظرية السياسية ونظام الحكم) دوراً مؤثراً في التأكيد على مركزية التعليم الجامعي وإضعاف استقلالية مؤسساته؛ فقد انعكس الفكر السياسي القائم على سيطرة الحكومة المركزية (النظام الرئاسي؛ واعتبار الرئيس هو رئيس السلطة التنفيذية؛ المسؤول عن تعيين الموظفين المدنيين (ومنهم القيادات الجامعية على المستويات كافة) وعزلهم، على إهدار استقلالية الجامعات وجعلها في تبعية تامة للسلطة المركزية وأجهزتها ومجالسها المركزية في العاصمة. كما يُعد العامل السياسي من أقوى العوامل ذات العلاقة بواقع الحرية الأكاديمية في مصر؛ حيث يرتبط هذا بموقف الحكومة من حرية الرأي والفكر.

ثالثاً: واجبات الجامعات المصرية في ظل المواطنة والعوامل ذات العلاقة بها:

نصت المادة 19 من الدستور على أن: "التعليم حق لكل مواطن، هدفه بناء الشخصية المصرية، والحفاظ على الهوية الوطنية، وتأصيل المنهج العلمي في التفكير، وتنمية المواهب وتشجيع الابتكار، وترسيخ القيم الحضارية والروحية، وإرساء مفاهيم المواطنة والتسامح وعدم التمييز".

وقد حددت المادة الأولى من قانون تنظيم الجامعات ووظيفة التعليم الجامعي ومؤسساته حيثما نصت على: "تختص الجامعات بكل ما يتعلق بالتعليم الجامعي والبحث العلمي الذي تقوم به كلياتها ومعاهدها في سبيل خدمة المجتمع والارتقاء به حضارياً، متوخية في ذلك المساهمة في رقي الفكر وتقدم العلم وتنمية القيم الإنسانية، وتزويد البلاد بالمختصين والفنيين والخبراء في جميع المجالات وإعداد الإنسان المزود بأصول المعرفة وطرائق البحث المتقدمة والقيم الرفيعة ليساهم في بناء وتدعيم المجتمع، وصنع مستقبل الوطن وخدمة الإنسانية، وتعتبر الجامعات بذلك معقلاً للفكر الإنساني في أرفع مستوياته، ومصدر الاستثمار وتنمية أهم ثروات المجتمع وأغلاها وهي الثروة البشرية، وتهتم الجامعات كذلك ببعث الحضارة العربية

والتراث التاريخي للشعب المصري وتقاليدہ الأصيلة ومراعاة المستوي الرفيع للتربية الدينية والخلفية الوطنية، وتوثيق الروابط الثقافية والعلمية مع الجامعات الأخرى والهيئات العلمية العربية والأجنبية. وتكفل الدولة استقلال الجامعات بما يحقق الربط بين التعليم الجامعي وحاجات المجتمع والإنتاج.

وفى ضوء هذه المادة؛ يُمكن القول: إن الجامعات المصرية أنشأت في الأساس من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف تصب في النهاية في خدمة المجتمع المصري والارتقاء به حضارياً. ويُمكن بلورة تلك الأهداف فيما يأتي:

- المساهمة في رقي الفكر وتقدم العلم وتنمية القيم الإنسانية.
- تزويد البلاد بالمتخصصين والفنيين والخبراء في جميع المجالات.
- إعداد الإنسان المزود بأصول المعرفة وطرائق البحث المتقدمة والقيم الرفيعة؛ بما يساهم في بناء المجتمع وتدعيمه، وصنع مستقبل الوطن وخدمة الإنسانية.
- استثمار ثروة المجتمع المصري البشرية وتنميتها.
- بعث الحضارة العربية والتراث التاريخي للشعب المصري وتقاليدہ الأصيلة.
- توثيق الروابط الثقافية والعلمية مع الجامعات الأخرى والهيئات العلمية العربية والأجنبية.

أما فيما يتعلق بواجبات أعضاء هيئة التدريس؛ فقد أكدت المادة 95 على أنه "على أعضاء هيئة التدريس أن يتفرغوا للقيام بالدروس والمحاضرات والتمارين العملية، وأن يسهموا في تقدم العلوم والآداب والفنون؛ بإجراء البحوث والدراسات المبتكرة والإشراف على ما يعده الطلاب منها والإشراف على المعامل وعلى المكتبات وتزويدها بالمراجع. كما نصت المادة 96 أنه "على أعضاء هيئة التدريس التمسك بالتقاليد والقيم الجامعية الأصيلة، والعمل على بثها في نفوس الطلاب، وعليهم ترسيخ وتدعيم الاتصال المباشر بالطلاب، ورعاية شئونهم الاجتماعية

والثقافية والرياضية. أما ما يتعلق بواجبات أعضاء هيئة التدريس تجاه المجتمع وتميمته فكانت غائبة عن نصوص القانون.

وثمة تأكيد في هذا السياق على أن قدرة الجامعات المصرية على القيام بواجباتها (تحقيق أهدافها التي نص عليها الدستور والقانون) يتوقف على ما تتمتع به من حقوق (الاستقلال الجامعي والحرية الأكاديمية)؛ وهذا ما أكد عليه المُشرِّع عندما نص على "تكفل الدولة استقلال الجامعات بما يحقق الربط بين التعليم الجامعي وحاجات المجتمع والإنتاج". كما تتوقف قدرة أعضاء هيئة التدريس على القيام بواجباتهم على مقدار ما يتمتعون به من حرية أكاديمية.

وبالنظر إلى السياق الثقافي للمجتمع المصري يتضح أن ثمة عوامل ذات علاقة بالواقع الراهن لمسؤوليات الجامعات في خدمة المجتمع؛ منها: العامل الاقتصادي والمتمثل في درجة النمو الاقتصادي والأنشطة الاقتصادية؛ فالاقتصاد المصري ما زال حتى اليوم ضعيفا جدا، والدليل على ذلك ان درجة النمو الاقتصادي الحقيقية تعود إلى التحويلات النقدية للعمالة المصرية، والسياحة، وتصدير المواد الخام، ومن ثم لا يوجد قطاع صناعي حقيقي يحتاج إلى بحث علمي تطبيقي ولا إلى الارتباط بالجامعة. كما لعب ضعف الاقتصاد المصري دورا مؤثرا في ميزانية الجامعات المصرية، وخاصة فيما يتعلق بنسبة تمويل البحث العلمي فيها؛ الأمر الذي أدى إلى ضعف مواكبة الجامعات للتغيرات المعرفية والمجتمعية المتسارعة.

رابعا: مواطنة جامعة عين شمس:

تعتبر جامعة عين شمس أقدم ثالث جامعة مصرية؛ تأسست في يوليو 1950. وتضم الجامعة حاليا 15 كلية ومعهدين؛ يقعوا في 7 احرام جامعية في نطاق القاهرة الكبرى. وتسعى جامعة عين شمس جاهدة لتحقيق مسؤولياتها تجاه المجتمع الذي تعمل فيه؛ وخاصة بعد استحداث وظيفة خدمة المجتمع. وسوف يتناول هذا الجزء مكونات الخطة الاستراتيجية لجامعة عين شمس 2017/2012 للوقوف من خلالها على مدى مواظنتها في المجتمع الذي تعمل فيه.⁽²²⁶⁾

1) **رؤية الجامعة:** تسعى جامعة عين شمس إلى أن "تكون صرحا تعليميا وبحثيا ومعرفيا ذات ميزة تنافسية وتصنيف عالمي".
وبالنظر إلى هذه الرؤية يتضح أن الجامعة لم تُشر من قريب أو من بعيد للمجتمع الذي تعمل فيه وخدمته؛ سواء كان هذا المجتمع إقليم القاهرة الكبرى أو المجتمع المصرى عامة؛ وكأنها تعمل بإنعزال عنهم.

2) **رسالة الجامعة:** حددت جامعة عين شمس رسالتها في: "إتاحة برامج تعليمية وفق معايير الجودة والتميز العالمية في مجتمع المعرفة؛ لإعداد ثروة بشرية مؤهلة معرفيا ومهاريا وتقنيا وأخلاقيا؛ تقي بالاحتياجات المتغيرة لسوق العمل المحلى والإقليمي والعالمي. وإعداد أبحاث تثرى المعرفة النظرية والتطبيقية، وتساهم بفاعلية في حل مشاكل المجتمع وتنفيذ خطط التنمية الوطنية. وتقديم خدمات مجتمعية متميزة تساهم في دعم الاقتصاد الوطني؛ وذلك من خلال توفير بيئة محفزة للتعليم والبحث والابتكار والتوظيف الأمثل لتكنولوجيا المتقدمة، وتنمية رأس المال البشرى والمعرفي والتنمية الذاتية للجامعة".

وبالنظر إلى هذه الرسالة يتضح أن الجامعة تعمل نظريا باتساق مع هدف التعليم الجامعى المنصوص عليه في قانون تنظيم الجامعات 49 لسنة 1972؛ دون النظر إلى احتياجات الإقليم الذي تعمل فيه الجامعة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. فقد جاءت الرسالة عامة جدا دون النظر لخصوصية الجامعة والمجتمع المحيط بها.

3) **قيم الجامعة:** يحكم جامعة عين شمس منظومة قيمية موجهة تمثل القواعد الإرشادية والإطار السلوكي، الذي يعبر عن هوية الجامعة، وفلسفتها، وأسلوب تعاملها مع المجتمع، وكلما تم ترسيخ هذه القيم

والالتزام بمضامينها كلما ارتقى الأداء الفردي والجماعي والمؤسسي بالجامعة في إطار تنفيذ أهداف الإستراتيجية وبرامجها ومبادراتها. وتكمن أهم القيم الأساسية للجامعة في: تأكيد احترام الإنسان، الإلتقان، والجودة، العمل بروح الفريق، الأصالة والمعاصرة، التميز، الإبداع، العدالة والنزاهة، المبادرة، الحرية الفكرية، الشفافية والمساءلة، المسؤولية الاجتماعية.

وبالنظر إلى هذه القيم يتضح أن الجامعة تتبنى العديد من القيم التي تؤكد عليها مواطنة الجامعات من الناحية النظرية.

(4) **أهداف الجامعة:** تسعى جامعة عين شمس إلى تحقيق رؤيتها ورسالتها من خلال تحقيق الأهداف الآتية:

- تحقيق الريادة التعليمية فيما تقدمه من برامج أكاديمية وإكساب الطلاب مهارات التوظيف؛ لتلبية احتياجات سوق العمل.
- تطوير دورها البحثي والابتكاري؛ لمعالجة مشكلات المجتمع وتحقيق أغراض التنمية.
- التوسع في التنمية المستدامة، وخدمة المجتمع والبيئة، وتسويق خدمات الجامعة: التعليمية والبحثية والتطبيقية والاستشارية.
- الريادة المعرفية للجامعة، وتعزيز التحول نحو مجتمع المعرفة.
- تطوير القدرة المؤسسية للجامعة، بما يمكنها من تحقيق رؤيتها ورسالتها وتوفير بيئة مناسبة لتنفيذ أنشطتها وإرساء القيم والمبادئ الثقافية والاجتماعية والأخلاقية، وتعزيز روح الولاء والانتماء لدى الطلاب والعاملين، وتطوير الثروة المعمارية لجامعة عين شمس.
- تعزيز إدارة الجودة الشاملة، ووضع نظام لتقييم الأداء .

- تدويل التعليم والبحث العلمى وإدراج جامعة عين شمس فى مركز متقدم فى التصنيف العالمى للجامعات.
- وبالنظر إلى هذه الأهداف يتضح أن الجامعة اهتمت بتحقيق رؤيتها ورسالتها من خلال الأهداف التي أعلنتها؛ والتي جاءت لتشير إلى دور الجامعة فى المجتمع عامة، ولما تتطرق أيضا إلى الإقليم الذي تعمل فيها وخصوصيته.
- فى ضوء العرض السابق لواقع مواطنة الجامعات المصرية، يتضح العديد من الأمور، منها:
- أن الجامعات المصرية فى حاجة ماسة إلى التحرر من القيود البيروقراطية والروتينية؛ للتفاعل مع حركة المجتمع المصري والمساهمة فى تحقيق التنمية المجتمعية الشاملة والمستدامة.
- أن التشريعات الحاكمة للتعليم الجامعي فى مصر فى حاجة ملحة إلى إعادة نظر؛ لتعكس المبادئ الدستورية التي كفلت حق الجامعات فى الاستقلالية والحرية الأكاديمية؛ والعمل دون انتقاص هذه الحقوق أو تقييدها.
- أن الجامعات المصرية فى حاجة إلى إعادة النظر فى وظائفها وأدوارها فى المجتمع فى ظل فلسفة مواطنة الجامعات؛ بحيث تكون المحرك والقاطرة التى تقود المجتمع للريادة إقليميا وعالميا.
- أن جامعة عين شمس فى حاجة ماسة إلى ربط استراتيجيتها بالإقليم الذي تعمل فيه؛ التزاما بكونها مواطنا صالحا.

سابعا: مواطنة الجامعات الأمريكية والكندية والمصرية

دراسة مقارنة تفسيرية

فى ضوء ما سبق عرضه فى المحاور الثلاثة السابقة عن مواطنة الجامعات الأمريكية، ومواطنة الجامعات الكندية، ومواطنة الجامعات المصرية، والعوامل ذات العلاقة بها، يتطرق المحور الحالي إلى المقارنة التفسيرية؛ وفيها يتم عقد مقارنة بين حالات المقارنة الثلاث؛ بهدف الوقوف على أوجه التشابه وأوجه الاختلاف بينها، وتفسير ذلك فى ضوء مجموعة من مفاهيم العلوم الاجتماعية ذات العلاقة، وذلك وفقا للمحاور التى تم تناولها فى حدود البحث، والمتمثلة فى طرفي مواطنة الجامعات: حقوق الجامعات وواجبات الجامعات. وينبغي التأكيد فى هذا السياق على أن الوصول إلى أوجه التشابه والاختلاف ليس غاية فى ذاته؛ فالأهم من ذلك هو تفسير تلك الأوجه؛ بُغية تقديم أطر علمية للإجابة عن أسئلة مؤداها: لماذا تلك التشابهات؟ وفى المقابل لماذا تلك الاختلافات؟ ومن ثم الخروج بمرتكزات عامة لمواطنة الجامعات المعاصرة؛ يُمكن من خلالها بناء التصور المقترح لمواطنة الجامعات المصرية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه الخطوة - المقارنة التفسيرية- تُساعد فى فهم الجهود المصرية فى مواطنة الجامعات، وعلى تطويرها وتعميمها؛ لأن اكتشاف العوامل التى تقف وراء جامعات مواطنة الجامعات الأجنبية وتسيطر عليها، يساعد فى تحويل النظام الأجنبي والحلول المستوردة من الخارج، وتكييفها حتى تتناسب مع البيئة المصرية. وفى سياق ذلك، وفى إطار إتمام المقارنة التفسيرية، سوف يتناول المحور الراهن المحاور الآتية:

أولاً: محاور المقارنة:

1. حقوق الجامعات فى ظل المواطنة.
2. واجبات الجامعات فى ظل المواطنة.
3. جامعات المقارنة (جامعة كولورادو وجامعة ألبرتا وجامعة عين شمس).

ثانياً: مرتكزات مواطنة الجامعات المعاصرة.

ويمكن تناول ذلك فيما يأتى:

أولاً: محاور المقارنة:

والتي تتمثل في:

1. حقوق الجامعات في ظل المواطنة: في سياق الحديث عن حقوق الجامعات سيتم تناول أوجه التشابه والاختلاف بين حالات المقارنة الثلاث فيما يرتبط بالاستقلال المؤسسي للجامعات والحرية الأكاديمية؛ وذلك على النحو الآتي:

- ثمة تشابه بين المجتمع الأمريكي والمجتمع الكندي والمجتمع المصري في التأكيد على حق جامعاتها في الاستقلال من الناحية النظرية (التشريعية والمعمارية)، ويُمكن تفسير هذا التشابه في ضوء مفهوم المواطنة. أما من الناحية العملية (الممارسة التطبيقية) يُلاحظ اختلاف بين المجتمع المصري من ناحية، والمجتمعين الأمريكي والكندي من ناحية أخرى؛ ويُمكن تفسير هذا التشابه والاختلاف في ضوء بعض مفاهيم العلوم الاجتماعية؛ فقد تبني المجتمعين الأمريكي والكندي لمفاهيم الفيدرالية والديمقراطية والاستقلالية، أما المجتمع المصري فقد تبني مفاهيم المركزية والتحكم والسيطرة. ويمكن توضيح تلك المفاهيم فيما يأتي:

✓ **الفيدرالية Federalism:** والتي تُعرف بأنها: نمط أو شكل من أشكال الأنظمة السياسية المعاصرة، وتعني وحدة مجموعة أقاليم أو ولايات أو مقاطعات في إطار الارتباط بنظام المركزية الاتحادية، مع التمتع بنوع خاص من الاستقلالية الذاتية لكل إقليم أو ولاية أو مقاطعة؛ فالنظام الفيدرالي يضمن للولايات أو المقاطعات أو الأقاليم حق إدارة أمورها بنفسها، مع بقائها ضمن دولة واحدة. مع الوضع في الاعتبار أن الأقاليم أو الولايات أو المقاطعات المكونة للدولة الاتحادية تعتبر وحدات دستورية، لا وحدات إدارية كالمحافظات في الدولة الموحدة، ويكون لكل وحدة دستورية نظامها الأساسي الذي يحدد سلطاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية، ولكن الدستور

الاتحادي يفرض وجوده مباشرة على جميع رعايا هذه الأقاليم أو الولايات أو المقاطعات، بغير حاجة إلى موافقة سلطاتها المحلية.⁽²²⁷⁾ وتتميز الدولة الفيدرالية بأمرين؛ هما:⁽²²⁸⁾

■ دولة مركبة: ويُقصد بها دولة مركبة من أجزاء متميزة، وهذا التركيب هو الذي يميز الدولة الفيدرالية عن الدولة البسيطة، حيث تتكون الدولة الفيدرالية من عدد من الولايات أو المقاطعات أو الأقاليم أو المحافظات المنفصلة، يكون لكل منهما نظامه الخاص، واستقلاله الذاتي، مثل أن يكون لكل ولاية أو إقليم دستور خاص، برلمان خاص، حكومة خاصة، وقوانين خاصة، وموارد خاصة. وتتمتع كل ولاية من هذه الولايات باستقلال ذاتي، فلها حكومة ذاتية مستقلة تباشر سلطاتها على مواطني الولاية عن طريق هيئاتها الدستورية التشريعية والتنفيذية.

■ دولة واحدة: ويُقصد بذلك إنها كالدولة البسيطة تماما، من حيث وجود دستور اتحادي واحد، وحكومة اتحادية واحدة، وبرلمان اتحادي واحد، ومحكمة اتحادية واحدة، وجيش اتحادي واحد، وعملة واحدة، ونظام اقتصادي واحد.

✓ اللامركزية **Decentralization**، والتي تُعرف بأنها: "توزيع الوظائف والسلطات الإدارية التي تختص بها السلطة المركزية بين سلطات محلية عديدة"²²⁹. وتُعرف كذلك بأنها "عملية تفويض المسؤوليات التنفيذية، وبعض عمليات اتخاذ القرار للوحدات الفرعية من النظام التعليمي، بما يضمن مشاركة أوسع من المجتمع"⁽²³⁰⁾. وأيضاً تُعرف بأنها: "توزيع سلطات وصلاحيات اتخاذ القرارات بعيداً عن الإدارة المركزية لجهات وهيئات أخرى، بمعنى ترك القرارات إلى المستويات الإقليمية والمحلية، بدلاً من المستوى المركزي"⁽²³¹⁾.

وكذلك "تفويض سلطة صنع القرار للوحدات الأدنى أو التابعة"⁽²³²⁾.
 و"تفويض سلطات صناعة القرار للوحدات الفرعية من التنظيم".
 ✓ الديمقراطية Democracy: الذي يعنى حكم الشعب⁽²³³⁾، من المفاهيم التي أدت إلى ظهور فكرة استقلالية الجامعات الأمريكية والكندية وحريتها الأكاديمية؛ وذلك لضعف ثقة الشعب في قدرة السلطات المركزية على توفير تعليم جامعي عال الجودة؛ وبالتالي أدى ذلك إلى عدم وجود سلطة مركزية تتولى مسؤولية إدارة التعليم الجامعي. وفي هذا السياق يُمكن عرض تعريف للديمقراطية للتدليل على هذا الوضع، والتي تُعرّف بأنها: "نظام لعمل الجماعة تتوافر فيه درجة كبيرة من: المشاركة في تحديد السياسة العامة، والمسئولية المشتركة عن نتائج العمل، والاتفاق العام للجماعة"⁽²³⁴⁾.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الديمقراطية الحديثة تختلف عن الديمقراطية المباشرة؛ فالديمقراطية الحديثة في الغالب ديمقراطية نيابية؛ لأن في الدول والمجتمعات الكبيرة لا يُمكن لكل الناس أن يجتمعوا في مكان واحد، وبدلاً من ذلك يختارون عدداً معيناً من بينهم لينوبوا عنهم في اتخاذ القرارات بشأن القوانين والقضايا المجتمعية التي تهم المصلحة العامة، ويجوز لمجموعة النواب أن تسمى مجلساً أو مؤتمراً.⁽²³⁵⁾ ومن ثم يُلاحظ أن الجامعات الأمريكية والكندية تدار من قبل مجالس، يتم اختيارها بطريقة ديمقراطية؛ وتتوب عن المجتمع الأكاديمي بصفة خاصة والشعب بصفة عامة في القضايا الجامعية. واتساقاً مع جو الديمقراطية والحرية، نشأت الجامعات الأمريكية والكندية محتفظة بحقوقها كاملة في الاستقلالية والحرية الأكاديمية.

يتضح مما سبق أن الحكومة الفيدرالية الأمريكية والكندية تركت سلطاتها المرتبطة بالتعليم الجامعي إلى الحكومات المحلية متمثلة في

حكومات الولايات في الولايات المتحدة، وحكومات المقاطعات في كندا. وفي ظل الفلسفة المجتمعية وما يؤمن به كلا من الشعب الأمريكي والكندي من مبادئ الديمقراطية والحرية والتنوع؛ تركت الحكومات المحلية مسؤولية إدارة التعليم الجامعي إلى الجامعات ذاتها؛ وبالتالي يُمكن تفسير التشابه بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا في ضوء المفاهيم الآتية:

✓ **الحرية Freedom:** فالولايات المتحدة الأمريكية والمملكة الكندية تُعد من أوائل الدول التي راعت مبدأ توازن الحرية المسئولة؛ حيث سمحت للجامعات بالانتشار الواسع في كافة أنحاء الدولة، وفي الوقت ذاته أنشأت الآليات المناسبة التي تراقب وترصد مستوى جودة هذه الجامعات، وتطمئن المجتمع بمختلف فئاته على مستوى جودتها، وقدرتها في قيادة المجتمع للتقدم والازدهار.

✓ **الاستقلالية Autonomy:** والتي تُعرف بانها: "حرية أية منظمة أو هيئة في اختيار موظفيها، ووضع مقاييسها الخاصة، وتصميم طرق العمل الداخلي فيها، وتوزيع الميزانية على بنود الإنفاق حسب حاجتها، -أيضا- يعني أن كل القرارات الخاصة بالمنظمة لا تفرض عليها من الخارج" (236). كما أنها: "وضع الجماعة التي يكون لها الحق في تنظيم شؤونها بدون أي ضغط خارجي"، ويُقصد بهذا الاصطلاح في المسائل الإدارية استقلال الجامعة أو الكلية، وحققها في أن تتخذ قراراتها بدون تدخل أية جهة. (237) ويُعرف أيضا بـ "حرية التصرف بدون أي تحكم خارجي" (238).

- إذا كانت الحالات الثلاث للمقارنة قد تشابهت في التأكيد على الاستقلال الجامعي من الناحية الوثائقية والتشريعية؛ فإن المجتمع المصري قد اختلف عن المجتمعين الأمريكي والكندي من الناحية التطبيقية؛ فالمجتمع المصري قد نص من خلال تشريعاته المتعددة على كفالة استقلال الجامعات وحرية البحث العلمي؛ أما في الممارسة والتطبيق جاء مغايرا

تماما لنصوص تلك التشريعات؛ وربما يُمكن تفسير سبب ذلك، وسبب الاختلاف مع المجتمعين الأمريكي والكندي إلى تبنى المجتمع المصري للعديد من المفاهيم؛ أهمها:

✓ المركزية **Centralization**: والتي تشير -عموما- إلى تركيز السلطة والوظائف والقرارات في موقع واحد أو منظمة واحدة. (239) وتُعرّف المركزية بأنها: "تركز سلطة إصدار القرارات في جهة، أو وظيفة أو شخص واحد" (240). أو "تركيز الإدارة وسلطة صناعة القرار في قمة التنظيم الهيراركي Organization's Hierarchy" (241). أو "الدرجة التي تحتفظ فيها السلطة المركزية أو الإدارة العليا بالسيطرة على اتخاذ القرار بدلا من تفويض السلطات المحلية بذلك" (242). وهي "تركيز السلطة والسيطرة في مكان واحد داخل العمل" (243).

2. واجبات الجامعات في ظل المواطنة: وفي سياق الحديث عن واجبات الجامعات سيتم تناول أوجه التشابه والاختلاف بين حالات المقارنة الثلاث فيما يرتبط بالمسؤولية المجتمعية للجامعات، وتفسيرها في ضوء بعض مفاهيم العلوم الاجتماعية ذات العلاقة؛ وذلك على النحو الآتي:

- ثمة تشابه بين الجامعات الأمريكية الكندية في التأكيد على مسؤوليتها تجاه المجتمع الذي تعمل فيه فكرا وممارسة؛ فقد أكدت العديد من الجامعات الأمريكية والكندية في رؤيتها ورسالتها وقيمها وأهدافها على دور الجامعة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه؛ وذلك على اعتبار أن هذه المكونات الأربعة "جزء مهم من التخطيط الإستراتيجي، يحدد طموحات الجامعة وما ترغب أن تكون عليه في المستقبل. وبعبارة أخرى هي إعلان رسمي يتعلق بما تحاول الجامعة تحقيقه على المدى المتوسط والبعيد" (244). ومن ثم يُمكن تفسير هذا التشابه في ضوء المفاهيم الآتية:

✓ البرجماتية Pragmatism (المصلحة العامة/المنفعة العامة)، وتُعد البرجماتية "مذهباً يرى أن معيار صدق الآراء والأفكار، إنما هو في قيمة عواقبها عملاً (عملياً)، وأن المعرفة أداة لخدمة مطالب الحياة، وأن صدق قضية ما هو كونها مفيدة"⁽²⁴⁵⁾. ومن ثم فالبرجماتية "تتادي بأن قيمة المفهوم أو التأكيد على الشيء، يعتمد في تطبيقه العملي على المصالح البشرية"⁽²⁴⁶⁾. وتُعرف البرجماتية بأنها "المذهب الذي يكون فيه الفكر أو الأفكار ذات قيمة فيما يتعلق - فقط- بالنتائج العملية، وتعتبر هذه النتائج هي الاختبار الوحيد لمصادقية وحقيقة معتقدات الفرد"⁽²⁴⁷⁾. فالبرجماتية "تتخذ من النتائج العملية مقياساً لتحديد قيمة الأفكار الفلسفية وصدقها"⁽²⁴⁸⁾.

ومن ثم ونتيجة لإيمان المجتمع الأمريكي والكندي بفكر الحرية والتنوع في التعليم الجامعي، والأخذ بمبدأ اللامركزية، في إدارة شئونهما، كانت الجامعات مطالبة بإثبات جداتها بحقوقها التي كفلتها التشريعات المختلفة؛ ومن ثم قدرتها على تحقيق واجباتها تجاه المجتمع؛ ومواكبة طموحاته وتوقعاته. وعليه، يُلاحظ سعي الجامعات الأمريكية والكندية نحو المساهمة في تحقيق التنمية المجتمعية الشاملة والمستدامة؛ ومساعدة مجتمعاتها للحفاظ على المكانة الريادية التي وصلت إليها، والبقاء على قمة العالم في كثير من ميادين الحياة.

✓ العائد التعليمي Ret to Education، والذي يُشير إلى العلاقة التفاعلية الترابطية بين التعليم والاقتصاد⁽²⁴⁹⁾. فالحكومة الفيدرالية الأمريكية والكندية تأخذ بمبدأ المنفعة والعائد، فالجامعات التي تُقدم تعليماً جيداً وبحثاً علمياً رفيعاً، يساهم في تطوير المجتمع وتحقيق التنمية المستدامة، هي الأحق بالدعم والاستثمار ما دامت سوف تُدر عائداً ملموساً على المجتمع يفوق ما يُقدم لها من الأموال والمنح.

✓ **ريادة الأعمال:** والتي تُعرف بأنها "عملية ابتكار طرق وأساليب جديدة لاستغلال الفرص التجارية"⁽²⁵⁰⁾، وهذه الفرص تتاح مع الانفتاح الاقتصادي ودرجة التقدم الصناعي. ومن ثم فإن الرياديين يساعدون في التطور الصناعي والنمو الاقتصادي على المدى الطويل؛ وذلك من خلال طرح خدمات و سلع ابتكاريه يحصدون من ورائها أرباحا ويحتكرون الأسواق لمدة معينة. وقد وصف آدم سميث Adam Smith في كتابه ثورة الأمم 1766 رواد الأعمال بأنهم الفاعلون الاقتصاديون الذين يحولون الطلب إلى عرض، وبالتالي مردود له أرباح، في حين وصفهم جان بابتست ساى Jean Baptiste Say 1803 بأنهم يمتلكون الفنون والمهارات لإنشاء مشروعات اقتصادية جديدة، ولديهم بصيرة باحتياجات المجتمع ويسعون إلى الوفاء بها. وتتوقف تحقيق الكفاءة وريادة الأعمال للجامعات على عدة مقومات، منها: التعليم، والتدريب، والبحث، والتطوير والابتكار.⁽²⁵¹⁾

✓ **الشراكة المجتمعية Partnership**، ويتضمن مفهوم الشراكة المجتمعية عقد اتفاق مقنن يتم من خلال الحوار الحر، والذي تتوافر فيه إرادتان أو أكثر للاشتراك في مشروع، أو الاضطلاع بنشاط، أو عمل يتم من خلاله التكامل بين هذه الأطراف، ويسعى الشركاء غالبا لصياغة أهداف جديدة مشتركة مبنية على أساس الفهم المشترك.⁽²⁵²⁾ وتُعد الشراكة إحدى الآليات المهمة التي تعكس عملية إعادة صياغة العلاقات بين جميع المعنيين بالتعليم الجامعي، وهي رؤية جديدة للأدوار بين الجامعات المستفيدين كافة، ومنهم: الاتحادات والنقابات المهنية، ورجال الأعمال وجهات التوظيف، وأفراد المجتمع.⁽²⁵³⁾

- وفيما يتعلق بالاختلاف بين مصر من ناحية والمجتمعين الأمريكي والكندي من ناحية في المسؤولية الاجتماعية للجامعة، وخاصة من ناحية الممارسة الواقعية؛ أن معظم الجامعات المصرية تعتمد كلية على التمويل الحكومي، وتنتظر إلى خدمة المجتمع على أنه نشاط تطوعي اختياري وليس ملزم لها. ومن ثم يُمكن تفسير الاختلاف في ضوء مفهوم التطوعية:

✓ **العمل التطوعي:** هو عمل غير ربحي، لا يقدم نظير أجر معلوم، يقوم به الأفراد والمؤسسات من أجل مساعدة وتنمية مستوى معيشة الآخرين، أو المجتمعات البشرية. ومن ثم فالتطوع، ما تطوع به من ذات نفسه مما لا يلزمه.

3. جامعات المقارنة (جامعة كولورادو، وجامعة ألبرتا وجامعة عين شمس)

ويمكن بلورة التشابهات والاختلافات بين الجامعات الثلاثة كما يأتي:

- **رؤية الجامعة:** أكدت كلا من جامعة كولورادو وجامعة ألبرتا في رؤيتهما على تحقيق الريادة على مستوى الإقليم الذي تعمل به، والدولة والعالم، والعمل على دعم الاقتصاد على المستويات كافة. في حين جاءت رؤية جامعة عين شمس لتؤكد فقط-على الميزة التنافسية التعليمية والبحثية والدخول في التصنيفات العالمية للجامعات، دون الإشارة إلى المجتمع الذي تعمل فيه الجامعة ودورها في المساهمة في تحقيق تنميته المستدامة.

- **رسالة الجامعة:** أكدت الجامعات الثلاث في رسالتهم على البُعد المجتمعي؛ من خلال جعل التعليم والبحث في حل مشكلات المجتمع وتحقيق التنمية المجتمعية. وقد تميزت جامعتي كولورادو وألبرتا بالتأكيد على تنمية ودعم المجتمع المحلي الذي يعملان فيه؛ فقد حددت جامعة كولورادو (ولاية كولورادو) وجامعة ألبرتا (مقاطعة ألبرتا)، في حين لم تحدد جامعة عين شمس المجتمع الذي ترغب في خدمته، واكتفت بذكر المجتمع على إطلاقه.

- **قيم الجامعة:** ثمة اتفاق بين جامعة كولورادو وجامعة ألبرتا وجامعة عين شمس على بعض القيم التي تعمل على احتضانها في إطار تحقيق رؤيتها ورسالتها؛ والتي تتوافق مع ما أكدت عليه الأدبيات المرتبطة بمواطنة الجامعات؛ والتي تتمثل في الانتماء للمجتمع، الحرية، الإبداع والابتكار، احترام التنوع، الشفافية، النزاهة، الريادية، والتنافسية والاستدامة. ويمكن تفسير هذا التشابه بين الحالات الثلاث في ضوء مفهوم القيم التنظيمية ومنظومة القيم وثقافة التعلم Learning Culture. وفي هذه السياق، ثمة تأكيد على أن قيم الجامعة تمثل قلب الثقافة وجوهرها؛ حيث تؤثر قيم ومعتقدات الأفراد على اتجاهاتهم، وسلوكهم، وتوقعاتهم ونوعية الحياة في الجامعة، فهي تمثل الإطار الفلسفي للجامعة، الذي يحدد علاقة الجامعة بأعضاء البيئة المحيطة بها، كما أنها تعبر عن الطريقة التي تؤدي بها الأعمال، والخطوط المرشدة للسلوك المقبول في الحياة اليومية للجامعة. (254)

- **أهداف الجامعة:** ثمة اتفاق بين جامعة كولورادو وألبرتا في بعض الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها؛ والتي تتوافق مع ما أكدت عليه الأدبيات المرتبطة بمواطنة الجامعات؛ ومنها: إعداد الطالب المواطن المحلي والعالمية، والعمل على تحسين جودة الحياة في المجتمع المحلي (كولورادو - ألبرتا) الذي تعمل فيه الجامعة، الدخول في شراكات مع قطاعات ومؤسسات المجتمع لتحقيق أقصى استفادة للمجتمع الذي تعمل فيه. في حين تشابهت جامعة عين شمس معهم في إعداد الطالب لسوق العمل، والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع، وإن كانت لم تحدد حدود هذا المجتمع كما فعلت جامعة كولورادو والبرتا.

ويُمكن تفسير هذا التشابه بين أهداف الجامعات الثلاث في ضوء بعض مفاهيم العلوم الاجتماعية مثل:

✓ الاستثمار فى رأس المال البشرى Investment in Human Capital: يُشكل الاستثمار فى رأس المال البشرى أهم مصادر النمو الاقتصادي؛ فنظريات النمو الاقتصادي الحديثة ركزت على أهمية الاستثمار فى التعليم؛ لتحقيق النمو الاقتصادي، ودعت إلى الاستثمار فيه بجميع مراحلها لتحقيق عائد مرتفع للاقتصاد المحلى بشكل مستمر. (255)

ويعرف الاستثمار فى رأس المال البشرى بأنه: "مجموعة المفاهيم والمعارف والمعلومات من جهة، والمهارات والخبرات وعناصر الإنتاج من جهة ثانية، والاتجاهات والسلوكيات والمثل والقيم من جهة ثالثة، التى يحصل عليها الإنسان عن طريق برامج التعليم النظامية وغير النظامية، والتي تُساهم فى تحسين إنتاجيته، ومن ثم زيادة العائد منه" (256).

✓ خدمة المجتمع Society Service: والذي يُعرف بأنه: "جملة الأنشطة والمشروعات والخدمات التى يقوم بها الأفراد والمؤسسات؛ لتحقيق الأهداف المرتبطة بالمجتمع ككل، أو بأحد قطاعاته؛ من أجل المحافظة على الظروف الاجتماعية المرغوبة وتطويرها" (257). وتُعد خدمة المجتمع إحدى الوظائف الثلاث الرئيسة التى تضطلع بها الجامعات فى عالمنا المعاصر. وتُعرف وظيفة الجامعة فى خدمة المجتمع بأنها: "ذلك النشاط الممتد الذى تقوم به الجامعة فى المناطق الجغرافية المتنوعة من خلال تقديم الخدمات التعليمية للجماعات والأفراد والمنظمات والمؤسسات" (258). كما تُعرف خدمة المجتمع -أيضا- بأنها: "كل ما تقدمه كليات الجامعة ومراكزها من أنشطة وخدمات، تتوجه بها إلى غير طلابها النظاميين، أو أفراد المجتمع، ومؤسساته؛ بهدف إحداث تغييرات سلوكية وتنموية فى

البيئة المحيطة"⁽²⁵⁹⁾. ومن ثم، سعت الجامعات الثلاث إلى القيام بهذه الوظيفة وتضمنتها في أهدافها.

ثانياً: مرتكزات مواطنة الجامعات المعاصرة:

في ضوء المقارنة التفسيرية، يتضح أن ثمة ضرورة لاتجاه الدول والجامعات المعاصرة لتبني فلسفة المواطنة؛ نتيجة لما تشهده من تغيرات وتطورات؛ وحاجتها إلى مساهمة الجامعات في تحقيق التنمية المجتمعية الشاملة والمستدامة. وفي هذا السياق، ثمة مجموعة من المرتكزات العامة التي يُمكن في ضوءها تبني فلسفة مواطنة الجامعات في عالمنا المعاصر، وبناء تصور لمواطنة الجامعة، وفقاً للمحاور المختارة للدراسة، وهي:

1. مرتكزات متعلقة بحقوق الجامعات في ظل فلسفة مواطنة: والتي يُمكن بلورتها فيما يأتي:

- مرتكزات خاصة بالاستقلال الجامعي؛ ومنها:

✓ تحقيق التوازن بين المركزية واللامركزية في إدارة التعليم الجامعي.

✓ تبني فلسفة الإدارة الذاتية للجامعات؛ ومنحها سلطات تسيير شؤونها الإدارية والمالية بحرية تامة؛ في ظل نظام من المحاسبية.

- مرتكزات خاصة بالحرية الأكاديمية؛ ومنها:

✓ منح الجامعات الحرية المسؤولة في إنشاء الكليات والمراكز والدرجات العلمية، وبرامجها الأكاديمية ومناهجها المختلفة وتطويرها وتعديلها، في ضوء التطورات العلمية والمجتمعية المتسارعة.

✓ منح الجامعات الحرية المسؤولة في تحديد معايير وأسس قبول الطلاب بها، وتحديد أعدادهم، في ظل سياسة قائمة على العدالة والشفافية والنزاهة.

✓ منح الجامعات الحرية المسؤولة في وضع معايير أكاديمية واضحة ومعلنة مسبقا لاختيار أعضاء هيئة التدريس ومعاونوهم وتعينهم وترقيتهم وعزلهم، دون تدخل من أي جهة من خارج الجامعة، في ظل سياسة قائمة على الديمقراطية وتكافؤ الفرض، والعدالة والشفافية.

✓ وضع ضمانات واضحة لحرية أعضاء هيئة التدريس والطلاب في التعبير، الفكر، التدريس، البحث، النشر، والاتصال؛ بما يشجع على المبادأة والإبداع والابتكار داخل الجامعة وخارجها.

✓ حماية ودعم تفعيل المواد الدستورية التي تؤكد على حقوق الجميع في حرية التعبير والبحث والنشر والاتصال والنقاش، في ظل مناخ جامعي يتسم بالحرية والانفتاح واحترام التنوع وتقديره.

✓ وجود كيان ديمقراطي حر قوى (نقابة - مجلس - نادى) يُمثل أعضاء هيئة التدريس ويدافع عن حقوقهم، ويدعمهم في القيام بواجباتهم.

2. مرتكزات متعلقة بواجبات الجامعات في ظل فلسفة المواطنة: والتي يُمكن بلورتها فيما يأتي:

✓ تأكيد التشريعات الحاكمة للتعليم الجامعي على مسؤوليات الجامعات وواجباتها (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية) تجاه المجتمع الذي تعمل فيه؛ سواء المحلى او القومي؛ بشكل إلزامي وليس اختياري تطوعي.

✓ دعم الجامعات فى التزامها بالمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة؛ من خلال ربط استراتيجياتها وأنشطتها بخطط التنمية المجتمعية؛ بناء على مسح علمي للمجتمع واحتياجاته وخطته التنموية.

3. مرتكزات خاصة بالجامعات المواطنة: وتتضمن المكونات الأربعة للخطة

الاستراتيجية؛ وهي:

(أ) مرتكزات بناء الرؤية؛ ومنها:

- ✓ تحقيق التميز والريادة في التعليم الجامعي على المستوى المحلي والإقليمي والدولي؛ في ضوء التنافسية.
- ✓ توفير المناخ الجامعي التعليمي والبحثي والخدمي؛ في ظل الاستقلالية والحرية الأكاديمية؛ وبما يُمكنها من تحقيق رؤيتها.
- ✓ تأكيد مواكبة التطورات المعرفية والعلمية والتكنولوجية المتسارعة، بل وإحداثها في ظل مجتمع المعرفة.
- ✓ تحسين جودة الحياة في الإقليم الذي تعمل فيه الجامعة.
- ✓ دعم التطورات المجتمعية التي تشهدها المدينة والإقليم والدولة والعالم؛ في ظل السياسات الاقتصادية والاجتماعية، ودورها من خلال المسؤولية الاجتماعية للجامعة تجاه المجتمع وقيادته للتقدم والريادة.

(ب) مرتكزات بناء الرسالة؛ ومنها:

- ✓ إعداد الكوادر البشرية على أعلى مستويات الكفاءة في ظل المواطنة.
- ✓ تقديم البحوث العلمية النظرية والتطبيقية الإبداعية والابتكارية، في ضوء الثورات العلمية والتكنولوجية والمجتمعية.
- ✓ المساهمة في تطوير المجتمع وتحقيق التنمية المجتمعية الشاملة المستدامة.
- ✓ إقامة شراكات مع مؤسسات وقطاعات المجتمع المختلفة؛ بما يعود بالنفع على خدمة المجتمع وتطويره.

(ج) مرتكزات وضع القيم؛ ومنها:

- ✓ الإبداع، والابتكار والتميز فى الخدمات التى تقدمها الجامعة للعلم والمجتمع.
- ✓ الريادية والاحترافية بين نظرائها على المستوى المحلى والإقليمي والدولي.
- ✓ الولاء والانتماء للمجتمع الذى تعمل فيه على اتساعه.
- ✓ الاستدامة، الشفافية والمصداقية فى علاقاتها الداخلية والخارجية.

(د) مرتكزات وضع أهداف؛ ومنها:

- ✓ تكوين الكوادر البشرية بإعلى مستويات الكفاءة فى ظل فلسفة المواطنة المحلية والعالمية.
- ✓ مواكبة ودعم الاقتصاد القائم على المعرفة، وتحقيق التقدم للمجتمع الذى تعمل فيه.
- ✓ توفير البيئة التعليمية والبحثية التى تتسم بالحرية والعدالة والشفافية للجميع وبالجميع.
- ✓ تطوير رأس المال المعرفي للجامعة؛ من خلال إنتاج المعرفة وتطبيقها وتطويرها ونشرها، وذلك بالقيام بالدراسات والأبحاث العلمية التطبيقية الرصينة فى ضوء احتياجات المجتمع المختلفة.
- ✓ تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والتكنولوجية؛ بما يحقق التنمية المستدامة.

ثامنا: مواطنة الجامعات المصرية

دراسة تنبؤية

انطلق البحث الراهن من أجل تحقيق هدف رئيس يتمثل فى طرح تصور مقترح لمواطنة الجامعات المصرية، وذلك فى ضوء كل من الدراسة النظرية والدراسة المقارنة للجامعات الأمريكية والكندية. وفى سبيل تحقيق هذا الهدف الرئيس اتبع البحث مدخل المشكلة فى الدراسات التربوية المقارنة لبراين هولمز، والذي تتمثل خطواته فى: اختيار المشكلة وتحليلها، وصياغة مقترحات السياسة، وتحديد العوامل ذات العلاقة والتنبؤ بنتائج السياسات.

ووفقا لهذه المنهجية والهدف العام للبحث، اتبع البحث الخطوات الآتية: قدم المحور الأول إطارا عاما حول البحث، وفى سياقها تم اختيار المشكلة وتحديدوها. كما قدم المحور الثانى تحليلا لمشكلة البحث فى ضوء الأطر التى حددها براين هولمز. وقدم المحور الثالث إطارا نظريا تناول من خلاله مواطنة الجامعات فى عالمنا المعاصر. وعلى مدار المحاور الرابع والخامس والسادس، قدم البحث بعض مقترحات السياسة؛ من خلال عرض وصف وتحليل لواقع مواطنة الجامعات الأمريكية (كولورادو نموذج)، ومواطنة الجامعات الكندية (ألبرتا نموذج)، ومواطنة الجامعات المصرية (عين شمس نموذج). وفى المحور السابع، قام البحث بإجراء دراسة مقارنة تفسيرية بين حالات المقارنة الثلاث؛ بهدف الوقوف على أوجه التشابه والاختلاف بينهم، وتفسير ذلك فى ضوء مجموعة من مفاهيم العلوم الاجتماعية ذات العلاقة؛ بُغية فهم الواقع المصري فهما عميقا، والوصول إلى مرتكزات مقترحة لمواطنة الجامعات المصرية؛ لأن اكتشاف العوامل التى تقف وراء مواطنة الجامعات الأجنبية وتسيطر عليها، يساعد فى تحويل النظام الأجنبي والحلول المستوردة من الخارج، وتكييفها حتى تتناسب مع الواقع الثقافى المصرى.

فى ضوء ما سبق، يتضح أن البحث قد انتهى من تحقيق ثلاث خطوات من خطوات منهج البحث؛ هي: اختيار المشكلة وتحليلها، وصياغة مقترحات السياسة، وتحديد العوامل ذات العلاقة. ومن ثم، لم يتبق على استكمال تطبيق هذه

المنهجية في هذا البحث سوى تحقيق الخطوة الرابعة والأخير، والمتمثل في البُعد التنبؤ.

وبناء على ذلك، يهتم المحور الراهن بطرح التصور المقترح لمواطنة الجامعات المصرية؛ خاصة وأن البحث الراهن قد أثبت على مدار الفصول السابقة -نظريا وتطبيقيا- صدق الفرضية القائلة بأن الدول والجامعات التي تنتهج فلسفة مواطنة الجامعات القائمة على أساس الحقوق والواجبات تُعد عاملا رئيسا في تحقيق الريادة والتنمية المجتمعية المستدامة.

وفي سياق ذلك، يتناول المحور الراهن النقاط الآتية:

أولاً: السياق الثقافي المستقبلي لمصر.

ثانياً: التصور المقترح وإمكانية تطبيقه في المجتمع المصري.

ثالثاً: متطلبات تنفيذ التصور المقترح.

رابعاً: معوقات تنفيذ التصور المقترح وسبل التغلب عليها.

أولاً: السياق الثقافي المستقبلي لمصر:

يتناول البحث في هذا الجزء الإطار المعياري والتوجهات المستقبلية التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية خلال السنوات القادمة، وسوف يتم تناول السياق الثقافي من خلال دستور 2014، والوثائق الرسمية والرؤية المستقبلية (مصر 2020، مصر 2030)، والتي تُعنى السياسات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية والثقافية التي يسعى المجتمع إليها في المستقبل. ومن ثم سوف يتناول هذا المحور المجالات الرئيسية الآتية:

1. المجال السياسي:

تتشكل الديمقراطية كمفهوم حاكم اليوم -في الواقع- عبر تفاعل ثلاث دوائر أساسية، الأولى: هي نظام ديمقراطي في قوانينه الحاكمة وتشريعاته، يؤدي إلى تكوين مؤسسات ديمقراطية تسمح بحرية الرأي والتعبير وصولاً إلى تداول السلطة، والدائرة الثانية: هي معارضة حقيقية تعمل على تغيير الوضع القائم، وتتمتع بقدر من المؤسسية، وتمتلك رؤية للتغيير تتفاعل من خلالها مع جمهورها، والدائرة الثالثة:

ترتبط بالثقافة المجتمعية التي تؤمن بالديمقراطية، والتعددية والمشاركة السياسية الفعالة. (260)

وبالنظر إلى التشريعات والوثائق والروى المستقبلية؛ سيلاحظ تأكيدها على الديمقراطية باعتبارها مكون مهم في صناعة الدولة المتقدمة وازدهارها. ومن ثم فقد نص الدستور المصري في ديباجيته على "نحن نؤمن بالديمقراطية طريقا ومستقبلا وأسلوب حياة، وبالتعددية السياسية، وبالتداول السلمي للسلطة، ونؤكد حق الشعب في صنع مستقبله". كما نصت المادة الأولى منه على أن: "جمهورية مصر العربية دولة ذات سيادة .. نظامها جمهوري ديمقراطي، يقوم على أساس المواطنة وسيادة القانون". أما المادة الخامسة فقد نصت على أن "يقوم النظام السياسي على أساس التعددية السياسية والحزبية، والتداول السلمي للسلطة، والفصل بين السلطات والتوازن بينها، وتلازم المسؤولية مع السلطة، واحترام حقوق الإنسان وحياته".

كما أكدت الأوراق الخاصة برؤية مصر 2030 على ضرورة أن تصبح مصر "دولة مدنية ديمقراطية قادرة على الدفاع عن مصالحها، قوامها العدل والحرية والمساواة وتكافؤ الفرص وتداول السلطة، تقتزن فيها السلطة والثقافة والثروة والمعرفة بالمسؤولية والمحاسبة والشفافية، يحكمها الدستور ويسودها القانون وتتمتع بدور ريادي إقليمي" (261).

يتضح مما سبق أن الحياة السياسية المستقبلية لمصر تؤكد على بناء الدولة العصرية التي تتحقق فيها الديمقراطية، والتعددية السياسية، والتداول السلمي للسلطة من خلال انتخابات حرة نزيهة، وحرية الفكر والتعبير والمواطنة. ولا شك في أن هذا الواقع السياسي سينعكس في شكل استقرار مجتمعي شامل يعمل على تحقيق السلام والاستقرار الاجتماعي والعدالة الاجتماعية، ويهيئ الفرص للتطور والنمو الاقتصادي وجذب الاستثمارات العربية والأجنبية، الأمر الذي يشجع على تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة التي يطمح إليها المجتمع المصري بعد سنوات طويلة من المعاناة، كما أن هذا المناخ سيتيح فرصا أكبر للنهوض بالتعليم واعتباره قضية قومية وأولوية مجتمعية قصوى للحفاظ على هذا الوضع الجديد والمشاركة في بنائه.

وثمة تأكيد أيضا على أن استمرار التطور الديمقراطي في مصر والوصول به إلى الوضع المرغوب يتطلب نظام اقتصادي كفاء، ونظام اجتماعي عادل، ونظام تعليمي حديث ومتطور يغرس مبادئه ويعمق ممارساتها.

2. المجال الاقتصادي:

تحتاج مصر إلى تغيير اقتصادي شامل أو بمعنى أدق "ثورة اقتصادية شاملة" تدعم توجهه السياسي المستقبلي المنشود؛ تراعى إعادة توزيع الثروة على أسس مجتمعية سليمة، كما ينبغي أن يتغير نمط الإنتاج بحيث تكون الأولوية للاقتصاد الإنتاجي وليس الاستهلاكي. ولا شك أن تحقيق الثورة الاقتصادية المطلوبة تتطلب تخطيطا إستراتيجيا بعيد المدى، ونظاما اقتصاديا جديدا يحقق طموحات المجتمع المصري حاليا ومستقبلا.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن بناء النظام الاقتصادي الجديد ينبغي أن ينطلق من حقيقة مفادها أن السياسة الاجتماعية ينبغي أن تكون مكونا جوهريا في السياسة الاقتصادية، بإعلاء أسبقية الاستثمار الإنتاجي. وثمة تأكيد هنا على أن ارتباط الكفاءة الاقتصادية بالعدالة الاجتماعية، يتطلب في ظل العولمة الاقتصادية واقتصاد المعرفة - كما كان الأمر قبلهما - تعظيم المنتجات والصادرات ذات المحتوى المعرفي الراقى والقيمة المضافة الأعلى، وهي منتجات وصادرات الصناعات التحويلية في الغالب، دون إنكار ضرورة تعظيم عائد المزايا النسبية للسياحة وصادرات الخدمات والانتفاع من تنوع الاقتصاد المصري. (262)

وتجدر الإشارة إلى أن اتباع مصر للنظام الرأسمالي كنظام اقتصادي لا يعنى أن يختفي دور الدولة؛ فيكفي التأكيد على أن الرأسمالية الحديثة هي التي بلورت مفهوم "دولة الرفاهية"؛ أي الدولة التي تقوم على رفاهية المواطنين. ومن ثم يصبح دور الدولة في مصر الحاضر والمستقبل ضروري؛ فهي التي تُمسك بزمام الأمور، وتحقق التوازن المطلوب، وتضع "الخطوط العامة" للتطور وتحدد لها ممارساتها الخاصة، وهي التي تُسن القوانين وتنفذها وتراقبها وتضمن للطبقات الفقيرة حياة مستقرة آمنة. (263)

ومن ثم فقد نصت المادة 27 من الدستور على "يهدف النظام الاقتصادي إلى تحقيق الرخاء في البلاد من خلال التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية؛ بما يكفل رفع معدل النمو الحقيقي للاقتصاد القومي، ورفع مستوى المعيشة، وزيادة فرص العمل وتقليل معدلات البطالة، والقضاء على الفقر. ويلتزم النظام الاقتصادي بمعايير الشفافية والحوكمة، ودعم محاور التنافس وتشجيع الاستثمار، والنمو المتوازن جغرافيا وقطاعيا وبيئيا، ومنع الممارسات الاحتكارية. ويلتزم النظام الاقتصادي اجتماعيا بضمان تكافؤ الفرص والتوزيع العادل لعوائد التنمية. أما المادة 28 فقد أكدت على أن "الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية والخدمية والمعلوماتية مقومات أساسية للاقتصاد الوطني، وتلتزم الدولة بحمايتها، وزيادة تنافسيتها، وتوفير المناخ الجاذب للاستثمار، وتعمل على زيادة الإنتاج، وتشجيع التصدير، وتنظيم الاستيراد".

كما أشارت الرؤية المستقبلية لمصر 2030 إلى ضرورة العمل حتى تكون مصر ضمن قائمة العشر مناطق الأكثر جذباً للاستثمار في العالم، وجذب الشركات ورؤوس الأموال متعددة الجنسيات والإقليمية، وتشجيع الشركات المصرية على الاستثمار الحقيقي والتي من شأنها مساندة نمو الصناعات المتوسطة والصغيرة، والتركيز على الصناعات التي يكون لمصر فيها ميزة تنافسية.⁽²⁶⁴⁾

وفى ظل هذا الانفتاح الذي تشهده الأوضاع الحالية، والرؤية التي تسعى مصر إلى تحقيقها بحلول 2030، ثمة طموح يتمثل في رؤية مصر "من الدول العشرين الأولى على مستوى العالم وفقا لمؤشر القدرة التنافسية الدولية"، أما المجالات الواعدة والصناعات التي يمكن أن تكون لمصر فيها ميزة تنافسية، فقد حددت الرؤية المستقبلية عددا من النقاط، هي:⁽²⁶⁵⁾

- الطاقات المتجددة: تسعى مصر إلى أن تكون "دولة رائدة في إنتاج وتصدير الطاقة المتجددة في منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط".
- تصدير فائض رأس المال البشري إلى دول الاتحاد الأوروبي: تسعى مصر إلى "تصدير ما يعادل 20 % من احتياجات الاتحاد الأوروبي

من رأس المال البشري، دون إخلال بتلبية احتياجات سوق العمل المصري".

- صناعات الدواء: تسعى مصر إلى "تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الدوائية، وتصدر قائمة دول الشرق الأوسط وأفريقيا في تصدير الدواء، مع توظيف أحدث تطبيقات التكنولوجيا المتطورة فيها، مثل: البيوتكنولوجي والنانوتكنولوجي".

- الخدمات عابرة الحدود:²⁶⁶ تسعى مصر لأن "تصبح ضمن الدول الخمس الأولى في العالم المصدرة للخدمات العابرة للحدود".

من هنا يمكن التأكيد على أن تحقيق رؤية مصر المستقبلية، في مجال التنمية الاقتصادية والتكنولوجية المتقدمة يتطلب الاهتمام برأس المال البشري وتطوير قدراته وإمكاناته وضمان جودته، وكذلك الاهتمام بالبحث العلمي التطبيقي. ولا شك أن تحقيق ذلك يتطلب توفير تعليم جامعي متطور وحديث؛ يتوافر لمؤسساته حقوق المواطنة؛ ليتمكن من القيام بواجباته تجاه المجتمع وقطاعاته، وعلى رأسها القطاع الاقتصادي.

3. المجال الاجتماعي:

تتضمن الدستور العديد من المواد التي تحدد ملامح النظام الاجتماعي؛ فقد نصت المادة 8 على أن "تلتزم الدولة بتحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير سبل التكافل الاجتماعي، بما يضمن الحياة الكريمة لجميع المواطنين. والمادة 9 أكدت على "تلتزم الدولة بتحقيق تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين، دون تمييز". والمادة 10 "الأسرة أساس المجتمع، قوامها الدين والأخلاق والوطنية، وتحرص الدولة علي تماسكها واستقرارها وترسيخ قيمها". والمادة 14 "الوظائف العامة حق للمواطنين علي أساس الكفاءة، ودون محاباة أو وساطة، وتكليف للقائمين بها لخدمة الشعب، وتكفل الدولة حقوقهم وحمايتهم، وقيامهم بأداء واجباتهم في رعاية مصالح الشعب، ولا يجوز فصلهم بغير الطريق التأديبي، إلا في الأحوال التي يحددها القانون". المادة 75

للمواطنين حق تكوين الجمعيات والمؤسسات الأهلية على أساس ديمقراطي، وتكون لها الشخصية الاعتبارية بمجرد الأخطار".

وقد أكدت العديد من الأوراق والدراسات الخاصة برؤية مصر 2030 على ضرورة تكوين "مجتمع مستنير ومتماسك، قوامه الأسرة، يسوده السلام والأمان المبنى على قيم التكافل والتسامح وقبول الآخر، منفتح على العالم، يصنّع ويُصدّر المعرفة والثروة، دعائمه الابتكار والإنتاجية ومبادرة الفرد"⁽²⁶⁷⁾.

وفى ضوء هذه الرؤية وضعت أوراق مصر 2030 مجموعة من التوجهات التي تمهد الطريق لتحقيق هذه الرؤية، منها:⁽²⁶⁸⁾

- تحسين نوعية الحياة لجميع المصريين، ورفع مستويات المعيشة فى إطار يؤكد تحقيق العدالة الاجتماعية ورعاية الفئات الأكثر عدداً والأكثر فقراً.
 - تبنى مبادئ التنمية المستدامة وتحويلها إلى سياسات فاعلة.
 - التأكيد على أولوية التعليم والصحة فى كافة سياسات الدولة كمدخل للتنمية الإنسانية.
 - التركيز على التنوير الثقافي.
 - تحسين مناخ الأعمال وصورته فى العالم.
 - تنشيط اقتصاد وطني حر على درجة عالية من التنافسية العالمية (جاذباً ومصدراً للاستثمار، ينمى القدرات البشرية، يواجه البطالة ويحاصر الفقر، يوفر فرص عمل كريمة ويقود من خلاله حركة التنمية مشاركة فعالة للقطاع الخاص مع المؤسسات العامة والمجتمع المدني).
 - الانتقال بمصر من بلد منخفض الدخل إلى بلد ذي دخل فوق المتوسط (مثال: ماليزيا، وتركيا، والبرازيل وكوريا الجنوبية).
- ومن ثم فإن مفهوم العدالة الاجتماعية المطلوب في مصر المستقبل ليس المقصود به تلطيف آثار الفقر أو الحرمان، وإنما مواجهة شاملة للفقر والحرمان

بتهيئة الظروف للبشر لكي يتحركوا إلى أعلى، ولكي يغيروا من حياتهم إلى الأفضل عن طريق التعليم الأفضل والخدمات الصحية الأفضل. فالمجتمع أفق مفتوح للجميع، ويستطيع الفقراء والمحرومون أن يتحركوا إلى أعلى، وأن يغيروا من ظروفهم، وهم في كل الأحوال يضمنون حدودا معقولة من الحياة الكريمة. وتأسيسا على ذلك فإن بناء دولة العدل الاجتماعي ليست إستراتيجية لمكافحة الفقر، وإنما هي رؤية للحياة تتأسس على مبادئ عامة من أهمها: (269)

- مبدأ المساواة: يَظن من خلاله للمواطنين على أنهم متساوون في الحقوق والواجبات، ولا يتميز أحد منهم عن نظرائه في ضوء أي اعتبار آخر يتعلق بالنوع أو أشكال اللون أو الدين أو العرق أو الثروة. فالعدالة هي شكل من إتاحة الفرص أمام الجميع على نحو متساو، وإتاحة الحريات على نحو متساو لا تمييز فيه ولا هوى.
- مبدأ الاستحقاق: فللمواطنين حقوق -بل استحقاقات- في التعليم والصحة والسكن الملائم والامن الجسدي والاجتماعي، ويحصل المواطنون على هذه الاستحقاقات في ضوء مبادئ العدالة الاجتماعي.
- مبدأ تعظيم الرفاهية: وهو مبدأ يقوم على العمل الدائم لتحسين رفاهية الأفراد والمجتمع. فالعدالة في توزيع الخير -كبيرا كان أم صغيرا- هي مبدأ أساسي في الحياة الكريمة لكافة المواطنين.
- الالتزام الأخلاقي: وهو مبدأ يوفر الأساس العام لتحقيق العدالة، فالعدالة عندما يكون الفرد الساعي إلى الحصول على حقوقه ملتزما بأداء واجباته، وعندما تكون مؤسسات الدولة المختلفة ملتزمة بمبادئ العدالة، وعندما تكون التجمعات المدنية ملتزمة بالدفاع عن مبادئ العدالة ومساندتها.
- مبدأ العدالة الناجزة والعقاب الناجز: إذ يستوجب تحقيق العدالة عقاب كل الخارجين عن مبادئها، والضاربين عرض الحائط بمتطلباتها. فالعدالة لا تتحقق في مجتمع يقوم على الفوضى، وفقدان هبة الدولة.

4. المجال التعليمي:

إن تحول مصر إلى مجتمع المعرفة -بمعنى أن تصبح مصر مجتمعاً منتجاً للمعرفة بأدواتها ومحتواها- يُعد مرحلة عالية من التطور، وبما أن العالم الجديد يعتمد على قوة المعرفة أكثر من اعتماده على قوة المادة، فإن التحول إلى مجتمع معرفي يعد توجه سياسى حيوي. وأساس إقامة مجتمع معرفي هو التعليم -بصفة عامة- والجامعي -بصفة خاصة-، ومن ثم أصبح التعليم الجامعي فى حاجة ماسة لعملية تغيير شاملة فى إطار مواطنة الجامعات. (270)

فبالنظر إلى واقع التعليم الجامعي المصري فى الوقت الراهن، يُلاحظ أن أخطر مشكلاته -كما حددها الإطار العام للرؤية المستقبلية لمصر 2030 - تتمثل فى تردى نوعيته؛ مما يقوض واحداً من الأهداف الأساسية للتنمية البشرية، وهو تحسين نوعية الحياة، وإثراء قدرة المجتمع وتأخر مصر عن ركب اقتصاد المعرفة؛ ولا شك أن تطوير التعليم الجامعي فى سياق مواطنة الجامعات من شأنه تحقيق زيادة فى الإنتاجية القومية، وتنمية رصيد رأس المال البشرى. ومن ثم، هناك ضرورة لإعادة النظر فيما يتعلق بمواطنة الجامعات المصرية؛ بحيث تستجيب للتغيرات الديموغرافية من ناحية، والديناميكية السريعة والمتلاحقة فى أسواق العمل المحلية والإقليمية والعالمية من ناحية أخرى، والدخول إلى مجتمع المعرفة. (271)

وتتمثل المسؤوليات الخاصة بالجامعات فى المستقبل، فى ظل الرؤى المستقبلية فيما يأتى:

- إعداد الكوادر البشرية فى ظل المواطنة المحلية والعالمية.
- تلبية احتياجات المجتمع بقطاعاته المختلفة بما يحقق تطورها وريادتها.
- تطوير برامجها التعليمية والبحثية فى ضوء التطورات العالمية فى العلوم، والتغيرات المجتمعية.
- المشاركة مع مؤسسات المجتمع المختلفة لدعم المجتمع والمساهمة فى تحقيق التنمية المجتمعية الشاملة والمستدامة.

يتضح من هذه الرؤية المستقبلية لمهام الجامعات في المجتمع المصري، ضرورة تبنيتها وتبنى الدولة لمواطنة الجامعات؛ والقائمة على أساس الحقوق والواجبات؛ وذلك بالنظر إلى الجامعات كشخصية اعتبارية؛ لها حقوق تتمثل في الاستقلال المؤسسي والحرية الأكاديمية، وعليها واجبات تتمثل في مسؤولياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛ بما يحقق التنمية المستدامة.

وقد أكد الدستور على فلسفة مواطنة الجامعات (الحقوق والواجبات) في موادها المختلفة؛ ففيما يتعلق بالحقوق نص في مادته 21 على أن "تكفل الدولة استقلال الجامعات"، والمادة 22 "تكفل الدولة حرية البحث العلمي وتشجيع مؤسساته، باعتباره وسيلة لتحقيق السيادة الوطنية، وبناء اقتصاد المعرفة، وترعي الباحثين والمخترعين".

كما نصت المادة 65 على أن "حرية الفكر، والرأي مكفولة، ولكل إنسان حق التعبير عن رأيه بالقول، أو الكتابة، أو التصوير، أو غير ذلك من وسائل التعبير والنشر"، والمادة 66 "حرية البحث العلمي مكفولة، وتلتزم الدولة برعاية الباحثين والمخترعين وحماية ابتكاراتهم والعمل على تطبيقها".

أما ما يتعلق بالواجبات؛ فقد نص الدستور في مادته 19 على أن "التعليم حق لكل مواطن، هدفه بناء الشخصية المصرية، والحفاظ على الهوية الوطنية، وتأسيس المنهج العلمي في التفكير، وتنمية المواهب وتشجيع الابتكار، وترسيخ القيم الحضارية والروحية، وإرساء مفاهيم المواطنة والتسامح وعدم التمييز، وتلتزم الدولة بمراعاة أهدافه في مناهج التعليم ووسائله، وتوفيره وفقا لمعايير الجودة العالمية".

في ضوء ما سبق يُمكن بلورة السياق الثقافي المستقبلي الذي إذا تحقق على أرض الواقع سوف تتمكن مصر من خلاله تحقيق تنمية مجتمعية مستدامة، وتدخل عبرها في عصر المعرفة والمنافسة بكفاءة وفعالية، كما أشار البحث الراهن في نهاية المحور الثاني -تحليل المشكلة- وكما أشار إليه أحد التقارير فيما يأتي: وجود استقرار سياسي واجتماعي مستند إلى نظام سياسي ديمقراطي واضح معزز بسلطة الدستور والقانون، استقرار ووضوح السياسات الاقتصادية والمالية ومرونتها، وجود

بيئة تشريعية وقضائية تتميز بالوضوح والشفافية، عدم التناقض في القوانين والقرارات التي جرى تطبيقها بشفافية وحزم، سيادة نوع من العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، مستوى راق من التعليم الجامعي بالجامعات؛ يرتبط بالمجتمع واحتياجات قطاعاته المختلفة. (272)

ثانياً: التصور المقترح لمواطنة الجامعات المصرية وإمكانية تطبيقه:

في ضوء كل من: الدراسات السابقة وما أسفرت عنه من نتائج، والإطار النظري وما توصل إليه من مؤشرات، وكذلك دراسة مواطنة الجامعات في حالات المقارنة المختارة (الأمريكية والكندية) وسياقاتها الثقافية، وما قدمته الدراسة المقارنة التفسيرية من مرتكزات لمواطنة الجامعات، يمكن تبني فلسفة مواطنة الجامعات في مصر، وطرح تصور مقترح لها، وفي هذا السياق سوف يتناول البحث في هذا الجزء النقاط الثلاث الآتية:

1. منطلقات فلسفة مواطنة الجامعات المصرية في ضوء السياق المستقبلي.

2. تصور مقترح لمواطنة جامعة عين شمس.

ويُمكن تناول ذلك فيما يأتي:

1. منطلقات فلسفة مواطنة الجامعات المصرية في ضوء السياق الثقافي المستقبلي.

ويمكن تقسيم تلك المنطلقات وفقاً لمحاوِر الدراسة المختارة كما يأتي:

أ- منطلقات متعلقة بحقوق الجامعات في ظل فلسفة المواطنة: والتي يمكن عرضها فيما يأتي:

- منطلقات خاصة بالاستقلال الجامعي؛ وهي:

✓ تفعيل المواد الدستورية المؤكدة على الاستقلال الجامعي؛ وتفسيرها تفسيراً صحيحاً من قبل المشرع المصري، وترجمتها في القوانين والقرارات الحاكمة للتعليم الجامعي ترجمة غير مقيدة منقوصة.

✓ دعم وتشجيع الإدارة الذاتية للجامعات؛ ومنحها سلطات وصلاحيات تسيير شؤونها الإدارية والمالية بحرية تامة؛ في ظل نظام حقيقي للمحاسبية.

✓ تحقيق التوازن بين المركزية واللامركزية، بين سعى الجامعات المصرية إلى الاستقلال المؤسسي والإدارة الذاتية وسعى الحكومة من خلال أجهزتها المختلفة إلى الرقابة والتحكم؛ بإيجاد آليات فعالة للرقابة والمحاسبية، تحترم استقلال الجامعات ولا تتدخل في طبيعة عملها.

- منطلقات خاصة بالحرية الأكاديمية؛ وهي:

✓ إتاحة الحرية المسؤولة للجامعات المصرية في إنشاء الكليات، الأقسام، المراكز الخاصة، والبرامج الأكاديمية والبحثية وتطويرها وتعديلها، بل وإلغاء بعضها، بناء على معايير أكاديمية، وبما يتسق مع التطورات العلمية والمعرفية والمجتمعية المحلية والإقليمية والعالمية.

✓ إتاحة الحرية المسؤولة للجامعات في منح الدرجات العلمية والفخرية والشهادات المختلفة بناء على معايير واضحة ومعلنة للجميع.

✓ إتاحة الحرية المسؤولة للجامعات المصرية في تحديد معايير قبول الطلاب، وتحديد أعدادهم وفق إمكاناتها، في ظل سياسة قائمة على العدالة والشفافية والنزاهة.

✓ إتاحة الحرية المسؤولة للجامعات المصرية في وضع معايير أكاديمية واضحة ومعلنة مسبقا لاختيار أعضاء هيئة التدريس ومعاونوهم وتعينهم وترقيتهم وعزلهم، دون تدخل من أي جهات من خارج الجامعة؛ بما يحقق لهم الأمان والاستقرار الوظيفي.

✓ وضع ضمانات واضحة لحرية أعضاء هيئة التدريس والطلاب في التعبير، الفكر، التدريس، البحث، النشر والاتصال؛ بما يشجع على المبادأة والابداع والابتكار داخل الجامعة وخارجها؛ في ضوء حقوق الإنسان عامة، والأكاديميين خاصة.

✓ الالتزام بمواد الدستور المصري، والمواثيق والاتفاقيات التي وقعت عليها مصر فيما يخص الحقوق والحريات -عامة-، والأكاديمية -خاصة-، علاوة على الإعلانات الدولية المرتبطة بالحرية الأكاديمية.

✓ دعم وتشجيع وجود كيان ديمقراطي حر قوى (نقابة - مجلس - نادى) يُمثل أعضاء هيئة التدريس ويدافع عن حقوقهم، ويدعمهم في القيام بواجباتهم.

ب- منطلقات متعلقة بواجبات الجامعات في ظل فلسفة المواطنة: والتي يُمكن عرضها فيما يأتي:

✓ تضمين قانون تنظيم الجامعات الحالي بعد تعديله (أو القانون المقترح) بوضوح على واجبات الجامعات المصرية (الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والبيئية) تجاه المجتمع الذي تعمل فيه (المحلى، القومي، الإقليمي والدولي)؛ بشكل الزامي وليس اختياري تطوعي.

✓ التزام الجامعات المصرية من خلال استراتيجياتها وأنشطتها بالمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة؛ بناء على مسح علمي دوري للمجتمع واحتياجاتها وخطته التنموية.

✓ تفعيل الوظيفة الثالثة للجامعة (خدمة المجتمع)، بحيث تتخطى كونها مجرد برامج تدريبية وتأهيلية، إلى برامج ومشروعات اقتصادية واجتماعية وثقافية تطبيقية، لها انعكاس على تطور المجتمع.

ت- منطلقات بناء الجامعة المواطنة: وتتضمن المكونات الأربعة للخطة الاستراتيجية؛ وهي:

(1) منطلقات بناء رؤية الجامعة المصرية المواطنة:

فى ضوء ما توصلت إليه المقارنة التفسيرية والسياق الثقافي المستقبلي لمصر، يُمكن القول: إن ثمة مجموعة من المنطلقات ينبغي مراعاتها فى بناء رؤية الجامعة المصرية المواطنة، منها:

- تحقيق التميز والريادة على المستوى المصري، العربي، الأفريقي والدولي؛ فى ضوء التنافسية.
 - توفير المناخ التعليمي والبحثي والخدمى الداعم لرؤية الجامعة؛ فى ضوء مبادئ الاستقلال المؤسسى والحرية الأكاديمية.
 - مواكبة التطورات المعرفية والعلمية والتكنولوجية المتسارعة، بل وإحداثها فى ظل مجتمع المعرفة.
 - مواكبة التطورات المجتمعية التى يشهدها الإقليم الذى تعمل فيه، والمجتمع المصري عموماً؛ فى ظل السياسات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة، وقيادة المجتمع المصري لتحقيق التقدم والريادة؛ فى ضوء المسؤولية الاجتماعية.
- وبتحقيق هذه المنطلقات سوف تكون رؤية الجامعة المصرية متسقة مع الرؤية المستقبلية للتعليم الجامعي والبحث العلمى التى نصت عليها الإستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار 2030/2015 والتي تتمثل فى: "مجتمع علمي مصري يعتمد فى البناء والتنمية على أجيال دائمة التعلم، تنتج المعرفة وتستخدمها لتقديم حلول علمية عملية لمشكلات المجتمع، وتصدر المعرفة فى إطار منظومة داعمة للابتكار، محفزة لاقتصاد مبني على المعرفة".

(ب) منطلقات بناء رسالة الجامعة المصرية المواطنة:

فى ضوء ما توصلت إليه المقارنة التفسيرية والسياق الثقافي المستقبلي لمصر، يُمكن القول: إن ثمة مجموعة من المنطلقات ينبغي مراعاتها عند وضع رسالة الجامعة المصرية المواطنة، منها:

- إعداد الكوادر البشرية التي يحتاجها الإقليم الذي تعمل فيه، والمجتمع المصري، العربي، الأفريقي والدولي بأعلى مستويات الكفاءة في ظل مفهوم المواطنة المحلية والعالمية.
- إجراء البحوث العلمية النظرية والتطبيقية الإبداعية والابتكارية، التي تسهم في حل مشكلات الإقليم الذي تعمل فيه، والمجتمع المصري في ضوء الثورات العلمية والتكنولوجية والمجتمعية.
- المساهمة في تطوير اقتصاد الإقليم الذي تعمل فيه، والمجتمع المصري وتحقيق التنمية المجتمعية الشاملة المستدامة.
- الدخول في شراكات وتحالفات مع قطاعات ومنظمات المجتمع؛ للعمل على تحقيق الرفاهية للإقليم الذي تعمل فيه، ورفاهية المجتمع المصر ككل.

وبتحقيق هذه المنطلقات سوف تكون رسالة الجامعات المصرية متسقة مع الرسالة المستقبلية للتعليم الجامعي والبحث العلمى التى نصت عليها الإستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار والتي تتمثل في: "تهيئة بيئة مشجعة للعلوم والتكنولوجيا والابتكار، قادرة على إنتاج المعرفة وتسويقها بكفاءة وفعالية، وخلق جو من المنافسة العلمية المبنية على التميز، لزيادة معدل نمو الاقتصاد الوطني وتحقيق تنمية مستدامة ترتقي بالمجتمع ورفاهية الإنسان".

(ج) منطلقات بناء قيم الجامعة المصرية المواطنة:

فى ضوء ما توصلت إليه المقارنة التفسيرية والسياق الثقافي المستقبلي لمصر، يُمكن القول: إن هناك مجموعة من المنطلقات ينبغي مراعاتها عند وضع القيم الرئيسة للجامعة المصرية المواطنة، منها:

- الإبداع، والابتكار والتميز فى الخدمات التى تقدمها الجامعة للإقليم الذى تعمل فيه والمجتمع المصري والعربي والأفريقي.
- الريادة والاحترافية فى أعمالها على المستوى المصري، العربي، الأفريقي والدولي.
- الديمقراطية والحرية والتنوع.
- الولاء والانتماء للمجتمع الذى تعمل فيه على اتساعه.
- الشفافية، النزاهة والمصادقية فى علاقاتها الداخلية والخارجية.
- الاستدامة الداخلية والمجتمعية.

وبتحقيق هذه المنطلقات سوف تكون قيم الجامعات المصرية متسقة مع القيم الحاكمة للإستراتيجية القومية للبحث العلمي والابتكار التى نصت عليها الإستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار والتي تتمثل فى:

- الحرية الأكاديمية: المحافظة على استقلالية الجامعات؛ لاتخاذ قراراتها فيما يخص منظومة البحث العلمي بها، وإطلاق حرية البحث العلمي بما لا يتنافى مع القيم الأخلاقية.
- الشفافية والأمانة العلمية: التعامل الأمين والواضح والصادق مع كل ما يتعلق بعملية البحث العلمي، ومراعاة حقوق النشر والملكية الفكرية والقيم الأخلاقية للبحث العلمي.
- العمل الجماعي: العمل الفريقى لتعظيم الاستفادة والمردود من منظومة البحث العلمي.
- الإبداع: تشجيع الإبداع والحلول الابتكارية فى مجالات البحث.

- التكامل: التوافق المتبادل بين الجامعات بعضها وبعض وبينها والمراكز البحثية.
- التفرد: التأثير الريادي للجامعة والذي يعكس هويتها الخاصة.
- الاستدامة: تنمية نتائج البحث العلمي سعياً للتنمية المستدامة.
- المسؤولية المجتمعية: توظيف نواتج البحث العلمي لمواجهة التحديات المجتمعية المزمنة والطارئة.

(د) منطلقات وضع أهداف الجامعة المصرية المواطنة:

فى ضوء ما توصلت إليه المقارنة التفسيرية والسياق الثقافي المستقبلي لمصر، يُمكن القول: إن ثمة مجموعة من المنطلقات ينبغي على الجامعة المصرية الالتزام بها فى ظل فلسفة مواطنة الجامعات، منها:

- تكوين الكوادر البشرية قادة المستقبل فى ظل المواطنة.
- مواكبة ودعم الاقتصاد القائم على المعرفة، وتحقيق التقدم للمجتمع الذى تعمل فيه.
- توفير البيئة التعليمية والبحثية التى تتسم بالحرية والعدالة والشفافية للجميع وبالجميع.
- تطوير رأس المال المعرفي للجامعة؛ من خلال إنتاج المعرفة وتطبيقها وتطويرها ونشرها، وذلك بالقيام بالدراسات والأبحاث العلمية التطبيقية الرصينة فى ضوء احتياجات المجتمع المختلفة.
- تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والتكنولوجية؛ بما يحقق التنمية المستدامة.

2. تصور مقترح لمواطنة جامعة عين شمس.

أكدت المرتكزات الأساسية لمواطنة الجامعات المصرية على ضرورة وجود خطة إستراتيجية تسعى جامعة عين شمس إلى تحقيقها من خلال ممارساتها. وفي سياق البحث الراهن تم التركيز على بعض مكونات الخطة الإستراتيجية ممثلة في: الرؤية والرسالة والقيم والأهداف.

ويُمكن وضع التصور المقترح لمواطنة جامعة عين شمس في ضوء السياق الثقافي المستقبلي لمصر فيما يأتي:

(1) رؤية جامعة عين شمس:

تسعى جامعة عين شمس إلى أن تكون: "جامعة رائدة إقليمياً وعالمياً في التعليم الجامعي، وتحسين جودة الحياة، والمشاركة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والثقافية والبيئة المستدامة لإقليم القاهرة الكبرى، والمجتمع المصري والعالم؛ من خلال الإبداع والابتكار وريادة الأعمال والمواطنة".

(2) رسالة جامعة عين شمس:

تترجم رؤية الجامعة في رسالة "تقديم تعليم جامعي عالي الجودة، وكذلك إنتاج المعرفة المتقدمة وتطبيقها ونشرها، في ظل بيئة جامعية داعمة؛ لتحقيق الإبداع والابتكار والمساهمة في تحقيق التنمية المجتمعية المستدامة لإقليم القاهرة الكبرى والدولة المصرية، والاضطلاع بدور ريادي في نهضة الدولة المصرية ووصولها للعالمية".

(3) قيم جامعة عين شمس:

في ضوء الرؤية والرسالة المقترحة؛ يقترح البحث الراهن أن تعمل جامعة عين شمس على احتضان الثقافة التي من شأنها العمل على إعلاء القيم الآتية:

- المستفيد أولاً.
- الحرية الأكاديمية.
- التميز والريادة والاحترافية.

- الأمانة والشفافية والمصداقية.
- التنمية الجامعية والمجتمعية المستدامة.
- الإبداع والابتكار وريادة الأعمال.
- المرونة والدينامية الداخلية والخارجية.

(4) أهداف جامعة عين شمس:

في ضوء رؤية الجامعة المقترحة ورسالتها وقيمها التنظيمية، والوقوف على التوجهات المستقبلية لإقليم القاهرة الكبرى، والمجتمع المصري وخاصة فيما يتعلق بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، ومع الوضع فى الاعتبار منطلقات وضع أهداف الجامعات المصرية في ظل المواطنة، يُمكن بلورة مجموعة من الأهداف أو الغايات التى ينبغي على جامعة عين شمس تحقيقها، منها:

- توفير البيئة الأكاديمية التعليمية والبحثية التي تتسم بالحرية والعدالة والشفافية للجميع وبالجميع.
- إعداد الكوادر البشرية إعدادا متكاملا لسياقات مختلفة، بأعلى مستويات الكفاءة، في ضوء المواطنة المحلية والعالمية.
- تحسين جودة الحياة في إقليم القاهرة الكبرى، من خلال عقد شراكات فعالة مع الهيئات والقطاعات الحكومية وغير الحكومية، المحلية والدولية.
- المساهمة فى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية والثقافية والبيئية فى إقليم القاهرة الكبرى، والدولة المصرية، والعالم العربي والأفريقي والدولي؛ بما يحقق التنمية المستدامة.
- تطوير رأس المال المعرفي للجامعة؛ من خلال إنتاج المعرفة المتقدمة وتطبيقها وتطويرها ونشرها، وذلك من خلال القيام

بالدراسات والأبحاث العلمية التطبيقية الرصينة في ضوء احتياجات المجتمع المختلفة.

وثمة تأكيد على أن الفريق المكلف بوضع الخطة الاستراتيجية لجامعة عين شمس في ضوء فلسفة مواطنة الجامعات عليه مراعاة السياق الثقافي المستقبلي لمصر، والذي يتضح أنه يتجه إلى النمط الإداري اللامركزي، ويكفل الاستقلالية والحرية الأكاديمية للجامعات؛ بما يُساعد على سرعة التطور ومواكبة التغيرات السريعة والمتلاحقة في العلم والمعرفة والمجتمع، كما أنه قد يُساعد على الإبداع والابتكار والتوسع في الأنشطة والخدمات التي تقدمها الجامعة، بما يضمن في النهاية قدرة الجامعة على أداء واجباتها ومسؤولياتها في تحقيق التنمية المجتمعية المستدامة لإقليم القاهرة الكبرى وللمجتمع المصري.

ثالثاً: متطلبات تنفيذ التصور المقترح:

ثمة مجموعة من المتطلبات التي ينبغي توافرها لتحقيق مواطنة الجامعات في المجتمع المصري؛ بما يُمكن الجامعات المصرية من المساهمة في تحقيق التنمية المجتمعية المستدامة وقيادة مصر إلى الريادة؛ حيث إن هذه المتطلبات تمثل الدعامات الرئيسة لنجاح هذه الفلسفة الجديدة. وتتمثل هذه المتطلبات فيما يأتي:

(1) متطلبات تشريعية وسياسية:

وتتمثل هذه المتطلبات في:

1. قيادة سياسية واعية تؤمن بضرورة تبنى فلسفة مواطنة الجامعات، القائمة على أساس الحقوق والواجبات؛ ودورها في قيادة الدولة المصرية لتحقيق التنمية المجتمعية الشاملة والمستدامة الذي ترنو إليها في الحاضر والمستقبل.
2. إعادة النظر في السياسات والتشريعات التي تحكم الجامعات المصرية؛ بما يُمكنها من أداء واجباتها بحرية وفعالية تجاه المجتمع المصري بقطاعاته المختلفة؛ بحيث تضمن هذه السياسات والتشريعات بُعدى مواطنة الجامعات (الحقوق والواجبات)؛ منها:

✓ الاستقلالية: فالجامعات المصرية لن تتمكن من أداء مسؤولياتها في تطوير المجتمع المصري وقيادته في ظل مجتمع المعرفة إلا بإعطائها الاستقلالية المالية والإدارية اللازمة لتحقيق ذلك؛ وتغيير النظر لها من كونها مؤسسات مستهلكة إلى مؤسسات منتجة. ويقول آخر: الانتقال بالتعليم الجامعي من نموذج "رقابة الدولة" إلى نموذج "إشراف الدولة" وهو يتمثل في الانتقال من التدخل إلى التأثير.

✓ الحرية الأكاديمية: فأعضاء هيئة التدريس والطلاب في حاجة إلى الحرية في التعبير عن أفكارهم ورؤيتهم العلمية، وإجراء البحوث العلمية بعيدا عن أي تدخلات خارجية، وكذلك التواصل بحرية مع المؤسسات العلمية الإقليمية والدولية وبدون قيود.

(2) متطلبات عامة مجتمعية:

وتتمثل هذه المتطلبات في:

1. نشر ثقافة مواطنة الجامعات؛ بحيث يكون مصطلح مواطنة الجامعات واضحا بين الأوساط الأكاديمية الجامعية وصانعي السياسات وفئات المجتمع كافة.
2. دعم قطاعات المجتمع المختلفة للجامعات في حقوقها (الاستقلال الجامعي والحرية الأكاديمية)؛ لتعظيم الاستفادة منها من خلال الاتصال السريع والغير روتيني معها.

(3) متطلبات أكاديمية:

وتتمثل هذه المتطلبات في:

1. قيام الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد بتصميم معايير خاصة بالمسؤولية الاجتماعية للجامعات.

2. إجراء مزيد من البحوث والدراسات حول مواطنة الجامعات؛ ودورها في قيادة الدولة المصرية.

(4) متطلبات جامعية: إن الجامعات المصرية في حاجة إلى القيام بمجموعة من

الإجراءات اللازمة في ظل مفهوم مواطنة الجامعات؛ منها:

1. تضمين سمات مواطنة الجامعات في رؤية الجامعة ورسالتها وغاياتها الإستراتيجية، والإطار القيمي الحاكم لها.
2. تحديد الاحتياجات الفعلية لقطاعات المجتمع كافة؛ بناء على دراسات علمية سليمة بشكل دوري.
3. إقامة شراكة مؤسسية مع قطاعات المجتمع المختلفة بناء على احتياجاتهم الحالية والمستقبلية.
4. اتجاه الجامعة إلى مفهوم الجامعة المتعلمة القادرة على إنتاج المعرفة وتطبيقها واستثمارها.
5. إنشاء وحدة المسؤولية المجتمعية في الجامعات المصرية؛ والتي يُمكن بلورة مسؤولياتها فيما يأتي:

- أداة الجامعة في التفاعل مع المجتمع بقطاعاته المختلفة.
- دعم برامج ومشروعات التنمية المستدامة.
- التفاعل مع قضايا المجتمع المختلفة واحتياجاته.

رابعاً: معوقات تنفيذ التصور المقترح وسبل التغلب عليها:

في إطار تنفيذ التصور المقترح لمواطنة الجامعة المصرية ثمة مجموعة من المعوقات التي يتوقع الباحث أن تقف حائلاً دون تنفيذه في البيئة المصرية، والتي قد ترتبط بالجوانب التشريعية والسياسية، الإدارية والتنظيمية، المجتمعية أو الجامعية، ويمكن بلورة أهمها وسبل التغلب عليها فيما يأتي:

- حداثة مصطلح مواطنة الجامعات وفلسفته، على الوسط الأكاديمي والمجتمعي. ويُمكن التغلب على ذلك من خلال التوعية ونشر ثقافة هذه الفلسفة بين الأوساط الأكاديمية والمجتمعية كافة.

- الرؤية الضيقة لقيادات الجامعات المصرية في علاقة الجامعة بالمجتمع، والنظر إلى المجتمع على أنه مُمول أكثر منه مستفيد. ويُمكن التغلب على ذلك بتوفير برامج توعية للقيادات الجامعية عن علاقة الجامعة بالمجتمع وعلاقة المجتمع بالجامعة.
- الفكر التقليدي للسلطة التنفيذية في ضرورة السيطرة على كل شيء لضمان جودة، دون مراعاة للظروف المجتمعية والتطورات المعرفية. ويُمكن التغلب على ذلك من خلال إيجاد نظام فعال للمحاسبية يضمن للسلطة التنفيذية جودة التنفيذ والمخرجات.

هوامش البحث

- ¹ مركز المشروعات الدولية الخاصة، النموذج التجاري لمواطنة الشركات (القاهرة: مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2004)، ص 3.
- ² Chukwuma Charles Soludo, **The University, Citizenship, and National Development in Nigeria**, Available on this Website on World Wide <http://newsdiaryonline.com/the-university-citizenship-and-national-development-in-nigeria-by-chukwuma-charles-soludo/> (Accessed 23/11/2015)
- ³ مركز المشروعات الدولية الخاصة، مواطنة الشركات: سبيل لتطوير الشركات والمجتمعات (القاهرة: مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2011)، ص 4.
- ⁴ Warner P. Woodworth, **University Citizenship**, <http://warnerwoodworth.com/education-and-teaching/university-citizenship/> (Accessed 23/11/2015)
- ⁵ George Washington University, **Citizenship and leadership for the 21st century**, Available on the Official Site of the George Washington University, Inc, on the World Wide Web: <http://www.gwhatchet.com/2012/04/19/op-ed-citizenship-and-leadership-for-the-21st-century/> (Accessed 23/11/2015)
- ⁶ مجلس الشورى، تقرير تحديث مصر: التعليم الجامعي والعالي وتحديث مصر (القاهرة: مجلس الشورى، 2002). متاح على الموقع الرسمي لمجلس الشورى على الشبكة الدولية للمعلومات:
- Egyptian Shoura Assembly, **Modernizing Egypt Report**, <http://www.shoura.gov.eg/E0011.asp> (Accessed 23/11/2015).
- ⁷ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الاستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار 2030-2015 (القاهرة: وزارة التعليم العالي، 2015)، ص 28.
- ⁸ المرجع السابق، ص 28.
- ⁹ منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي والبنك الدولي، مراجعة لسياسات التعليم العالي: التعليم العالي في مصر، 2010، (القاهرة: وزارة التعليم العالي، 2010)، ص 24.
- ¹⁰ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مرجع سابق، ص 28
- ¹¹ المرجع السابق، ص 29
- ¹² منال رشاد عبد الفتاح، "نحو منهجية جديدة للجامعة المصرية لتخطيط احتياجاتها من الموارد البشرية لمواجهة التحولات العالمية"، مجلة التربية، الصادرة عن الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، السنة 15، العدد 35، فبراير 2013 (القاهرة: دار الفكر العربي، 2015) ص 85.
- ¹³ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مرجع سابق، ص 28.
- ¹⁴ المرجع السابق، ص 28
- ¹⁵ مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، واقع التعليم في مصر: حقائق وأراء، تقارير معلوماتية، تقرير دورى يصدر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، السنة السابع، العدد 68، مارس 2013 (القاهرة: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 2013)، ص 10.
- ¹⁶ منال رشاد عبد الفتاح، مرجع سابق، ص 85.
- ¹⁷ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الاستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار 2030-2015، ص 33

- 18 محمد إبراهيم خاطر، "صياغة مقترحة للشراكة الاستراتيجية بين الجامعات المصرية والمؤسسات الإنتاجية"، مجلة الإدارة التربوية، الصادرة عن الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، السنة الثانية، العدد الخامس، يونيو 2015 (القاهرة: دار الفكر العربي، 2015) ص 340.
- 19 وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مرجع سابق، ص 34
- 20 فريد راغب النجار، "فلسفة التعليم الجامعي: من المحلية للعالمية"، من بحوث مؤتمر جامعة القاهرة لتطوير التعليم الجامعي: رؤية لجامعة المستقبل، الجزء الأول، المنعقد في رحاب جامعة القاهرة، في الفترة من 22-24 مايو 1999 (القاهرة: نخضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 1999)، ص 76.
- 21 Centre for Educational Research and Innovation: Organization for Economic Co-operation and Development (OECD). **Higher Education to 2030** (online: OECD Publishing, 1998), P. 177.
- 22 Universities Canada, **Universities: Facts and stats**, Available on this Website on World Wide Web <http://www.univcan.ca/universities/facts-and-stats/> (Accessed 23/11/2015)
- 23 The Canadian Acceleration and Business Incubation (Association) (CABI), **Welcome to CABI**, Available on the Official Site of CABI, Inc, on the World Wide Web: <http://www.cabi.ca/cpages/home>, (Accessed 23/11/2015)
- 24 Universities Canada, **Op.Cit.**
- 25 Global Coalition to Protect Education from Attack, **Institutional Autonomy and the Protection of Higher Education from Attack** (online: Global Coalition to Protect Education from Attack, December 2013), P. 4.
- 26 معاجم المعاني الثنائية، المواطنة، متاح على الموقع الرسمي لموقع معاجم المعاني الثنائية على الشبكة الدولية للمعلومات وفقا للرباط الأتي:
- http://www.almaany.com/home.php?language=arabic&lang_name=%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A&word=%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B7%D9%86%D8%A9
- 27 Stanford Encyclopedia of Philosophy, **Citizenship**, Available on this Website on World Wide Web <http://plato.stanford.edu/entries/citizenship/> (Accessed 23/11/2015)
- 28 Collins Dictionaries, **University**, Available on this Website on World Wide Web: <http://www.collinsdictionary.com/dictionary/english/university> (Accessed 23/11/2015)
- 29 Oxford Dictionaries, **University**, Available on this Website on World Wide Web: <http://www.oxforddictionaries.com/definition/english/university> (Accessed 23/11/2015)
- 30 John W. Collins and Nancy Patricia O'Brien (Editors), **the Greenwood Dictionary of Education** (Westport: Greenwood Publishing Group, Inc., 2003), p. 368.
- 31 Audrey M. Kleinsasser, "University Citizenship: A different perspective on those never-ending obligations", **About Campus**, March-April 2002, P. 5.
- 32 Bruce Macfarlane, "Defining and Rewarding Academic Citizenship: The implications for university promotions policy", **Journal of Higher Education Policy and Management**, Vol. 29, No. 3, November 2007, pp. 261-273.
- 33 Jennifer Oriel, **University Citizenship, 2009**, Published on Deakin Speaking: A Deakin University weblog, <https://blogs.deakin.edu.au/deakin-speaking/> (Accessed 23/11/2015)
- 34 شاكور محمد فتحي احمد، "الأساليب المنهجية المعاصرة في التربية المقارنة"، في شاكور محمد فتحي وآخرون، التربية المقارنة: الأصول المنهجية والتعليم في أوروبا وشرق آسيا والخليج العربي ومصر (القاهرة: دار الحكمة للإعلان والنشر، 2001)، ص 70 - 72.
- 35 محمد أنور السادات، نص الخطاب الذي ألقاه عن ثورة التصحيح، أمام مجلس الشعب في 15 مايو 1971. لمشاهدة الخطاب كاملا يرجى زيارة الموقع الأتي على الشبكة الدولية للمعلومات:

- <http://www.youtube.com/watch?v=1AHPnSok3tA> (Accessed 23/11/2015)
- 36 مجلس الوزراء، القانون رقم 23 لسنة 1972 الخاص بمباشرة الحقوق السياسية، الجريدة الرسمية، العدد 33 (القاهرة: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، 1972/8/17).
- 37 هشام قاسم، الفكر التربوي في عهد السادات (1970 - 1981)، تقديم طلعت عبد الحميد، سلسلة الدراسات التربوية، الطبعة الأولى (القاهرة: دار فرحة للنشر والتوزيع، 2005)، ص ص 48، 49.
- 38 على الدين هلال، تجربة الديمقراطية في مصر (1970 - 1981) (القاهرة: مكتبة نضرة الشرق، 1986)، ص 42.
- 39 نزيه نصيف الأيوبي، الدولة المركزية في مصر، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي: محور "الاجتماع والدولة" (القاهرة: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989)، ص 149.
- 40 مجلس الشعب، القانون رقم 40 لسنة 1977 بشأن نظام الأحزاب السياسية، الجريدة الرسمية، العدد 27 (القاهرة: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، 7 يوليو 1977)، المواد 1، 2، 3.
- 41 مجلس الشعب، تعديل دستور جمهورية مصر العربية، الجريدة الرسمية، السنة الرابعة عشر، العدد 26 (القاهرة: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، 26 يونيو 1980)، المادة 5.
- 42 على الدين هلال، النظام السياسي المصري: بين ارث الماضي وآفاق المستقبل (1981-2010)، صدر ضمن إصدارات مكتبة الأسرة 2010: سلسلة العلوم الاجتماعية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2010)، ص 25.
- 43 مجلس الشعب، إصدار تعديل دستور جمهورية مصر العربية، الجريدة الرسمية، العدد 21 تابع (أ)، (القاهرة: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، 26 مايو 2005)، المادة 76.
- 44 على الدين هلال، النظام السياسي المصري: بين ارث الماضي وآفاق المستقبل (1981-2010)، مرجع سابق، ص 24.
- 45 حازم البيلاوي، محنة الاقتصاد والاقتصاديين، طبعة خاصة صادرة ضمن مشروع مكتبة الأسرة -مهرجان القراءة للجميع 2000 - سلسلة الأعمال الفكرية (القاهرة: دار الشروق، 2000)، ص 29.
- 46 على السلمي، الإدارة المصرية: رؤية جديدة (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1979)، ص 68.
- 47 عبد الخالق فاروق، محمد فرج، أزمة الانتماء في مصر: الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للانفتاح الاقتصادي (القاهرة: مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر والدراسات، 1995)، ص 41.
- 48 الهيئة العامة للاستعلامات: بوابتك إلى مصر، الاقتصاد المصري: تطور الاقتصاد المصري، مرجع سابق.
- 49 نورا راشد، رجال حول الرئيس: حوار مع شخصيات هامة في مصر، طبعة خاصة صادرة ضمن مشروع مكتبة الأسرة -مهرجان القراءة للجميع 2005: سلسلة العلوم الاجتماعية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2005)، ص 34.
- 50 سعد عبد الرحيم، "الدور الاجتماعي لرجال الأعمال في المجتمع المصري"، من أوراق عمل مؤتمر التغيير الاجتماعي في المجتمع المصري خلال خمسين عاما، المؤتمر السنوي الخامس للمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنايئة، المنعقد في الفترة 20 - 23 أبريل 2003 (القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنايئة، 2003)، ص 583.

- 51 الهيئة العامة للاستعلامات: بوابتك إلى مصر، الاقتصاد المصري: تطور الاقتصاد المصري، متاح على الموقع الرسمي للهيئة على الشبكة الدولية للمعلومات، وفق الرابط الآتي: <http://www.sis.gov.eg/Ar/Story.aspx?sid=1241>
- 52 وزارة المالية، استمرار التوجه الاقتصادي وزيادة دور القطاع الخاص في التنمية، متاح على الموقع الرسمي لوزارة المالية المصرية على الشبكة الدولية للمعلومات وفق الرابط الآتي:
- Ministry of Finance: <http://www.mof.gov.eg/Arabic/MOFNews/Media/Pages/releas-a-8-6-11.aspx> (Accessed 23/11/2015).
- 53 مجلس الوزراء: مركز دعم واتخاذ القرار، الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم: كيف تطور عبر السنوات الأخيرة...؟ وكيف تطور نصيب مصر منه...؟، سلسلة تقارير حالة (القاهرة: مركز دعم واتخاذ القرار، مارس 2008)، ص 5.
- 54 الاتحاد الاشتراكي العربي: اللجنة المركزية، مرجع سابق.
- 55 مجلس الشعب: الجريدة الرسمية، بيان السيد رئيس الجمهورية في الفصل التشريعي التاسع، مرجع سابق، ص 20.
- 56 صدف محمد محمود، العلاقة بين الدولة والمجتمع في إطار الحكم الرشيد والمواطنة والثقة المتبادلة، موجز سياسات، العدد 3 (القاهرة: مركز العقد الاجتماعية - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 2009)، ص 3.
- 57 وزارة التعليم العالي، قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية وفقا لآخر التعديلات، الطبعة الرابعة والعشرون المعدلة (القاهرة: وزارة التعليم العالي، 2006)، المادة 1.
- 58 جمهورية مصر العربية: مجلس الشعب - الأمانة العامة، دستور جمهورية مصر العربية وفقا لآخر تعديلات - مارس 2007، مرجع سابق، المادة 18.
- 59 الاتحاد الاشتراكي العربي: اللجنة المركزية، خطب وأحاديث وبيانات الرئيس محمد أنور السادات: البرنامج العام للدولة - ورقة أكتوبر 1974"، الذي قدمه الرئيس أنور السادات، إلى الاجتماع المشترك للجنة المركزية ومجلس الشعب، في 18 أبريل 1974.
- 60 الجريدة الرسمية: قسم مجلس الشعب، بيان السيد رئيس الجمهورية، الفصل التشريعي التاسع، دور الانعقاد العادي الأول، الاجتماع المشترك لمجلسي الشعب والشورى، المعقودة بعد ظهر يوم الاثنين 17 من ذى القعدة 1426، الموافق 19 من ديسمبر 2005، العدد 1، السنة الأولى (القاهرة: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، 2 يناير 2006)، ص 14.
- 61 مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، تطوير التعليم المصري بمحاكاة التعليم الماليزي، ورقة سياسات (القاهرة: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 2012)، ص 6.
- 62 رئاسة الجمهورية، الدستور المصري 2014 (القاهرة: رئاسة الجمهورية، 2014)، المادة 23.
- 63 على الدين هلال (محررا)، موسوعة مصر الحديثة: الحكومة والنظام السياسي، المجلد الأول (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب - وزارة الثقافة بالتعاون مع World Book Inc، 1996)، ص 27.
- 64 إيمان محمد عز العرب، واقع التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي في مصر، في محمد ياسر الخواجة (محررا)، الإصلاح السياسي والتطور الديمقراطي في مصر: رؤية مستقبلية، أعمال الندوة السنوية الثانية لقسم علم الاجتماع بكلية الآداب - جامعة طنطا، المنعقدة بكلية الآداب جامعة طنطا، في 13 مارس 2006 (طنطا: دار المصطفى للنشر والتوزيع، 2006)، ص 165.

- 65 محي شحاته، المشاركة السياسية: طبيعتها ومحدداتها (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1996)، ص 186.
- 66 محمد ياسر الخواجة، "الإصلاح السياسي وأزمة التحول الديمقراطي في مصر"، في محمد ياسر الخواجة (محررا)، الإصلاح السياسي والتطور الديمقراطي في مصر: رؤية مستقبلية، أعمال الندوة السنوية الثانية لقسم علم الاجتماع بكلية الآداب - جامعة طنطا، المنعقدة بكلية الآداب بجامعة طنطا، في 13 مارس 2006 (طنطا: دار المصطفى للنشر والتوزيع، 2006)، ص 23.
- 67 المرجع السابق، ص ص 24، 25.
- 68 إيمان محمد عز العرب، واقع التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي في مصر، في محمد ياسر الخواجة (محررا)، الإصلاح السياسي والتطور الديمقراطي في مصر: رؤية مستقبلية، أعمال الندوة السنوية الثانية لقسم علم الاجتماع بكلية الآداب - جامعة طنطا، المنعقدة بكلية الآداب جامعة طنطا، في 13 مارس 2006 (طنطا: دار المصطفى للنشر والتوزيع، 2006)، ص 170.
- 69 فريد زهران، الحركات الاجتماعية الجديدة (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2007)، ص ص 27، 28.
- 70 مريم محمود وآخرون، دور الاستقرار السياسي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي (القاهرة: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 2014)، ص 13.
- 71 مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، في الطريق إلى الحرية، أوراق للحوار، إصدار دوري، الإصدار الثالث، نوفمبر 2011 (القاهرة: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 2011)، ص 8.
- 72 عالية المهدي (محرر)، شركاء في التنمية: الجوانب السياسية والاجتماعية للإصلاح الاقتصادي في مصر (القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية - جامعة القاهرة، 2010)، ص ص 222 - 225.
- 73 إيمان محمد عز العرب، مرجع سابق، ص 180.
- 74 حازم الببلاوي، مرجع سابق، ص 33.
- 75 المرجع السابق، ص ص 19، 20.
- 76 سعاد عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 579.
- 77 هشام قاسم، مرجع سابق، ص 101.
- 78 سعاد عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 583.
- 79 على أحمد نجيب، "أهمية تكوين وتشغيل عقل للصناعة المصرية"، في محمد السيد سعيد (محررا)، مبادرة للتقدم: استيعاب التكنولوجيا المتقدمة في مصر (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 1997)، ص ص 82، 78.
- 80 المرجع السابق، ص 90.
- 81 World Economic Forum, **the Global Competitiveness Report 2016-2017** (Geneva: World Economic Forum, 2016), p. 168.
- 82 عبد الخالق فاروق، محمد فراج، أزمة الانتماء في مصر: الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للانفتاح الاقتصادي (القاهرة: مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر والدراسات، 1995)، ص 253.

- 83 عبد السلام على نوير، "الحراك الاجتماعي والتغير السياسي في مصر 1974 - 1987"، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة (الجيزة): كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، (1993)، ص 321.
- 84 رئاسة الجمهورية: المجالس القومية المتخصصة، تقرير المجلس القومي للخدمات والتنمية الاجتماعية، الدورة الثانية والعشرون: 2001/2002 (القاهرة: المجالس القومية المتخصصة، 2002)، ص ص 185، 186.
- 85 أحمد زايد، دولة العدل الاجتماعي: مركزية القيمة ولا مركزية الحكم، أوراق للحوار، إصدار دوري، الإصدار الأول، إبريل 2011 (القاهرة: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 2011)، ص 8.
- 86 مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، "ملامح الاقتصاد في مصر والعالم"، نشرة شهرية لمنابعة أداء الاقتصاد المصري والعالمي، العدد 25، يوليو 2016 (القاهرة: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 2016)، ص 2.
- 87 Transparency International, **Transparency International Annual Report 2009** (Berlin: Transparency International, 2015), p. 49.
- 88 عبد الناصر محمد رشاد عبد الناصر، "أداء الجامعات في خدمة المجتمع وعلاقته باستقلالها: دراسة مقارنة في جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية والنرويج"، رسالة دكتوراه غير منشورة، مقدمة إلى قسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية، كلية التربية-جامعة عين شمس (القاهرة: كلية التربية-جامعة عين شمس، 2004)، ص 502.
- 89 شبل غريب بدران، جمال الدهشان، تجديد التعليم الجامعي والعالي: صيغ وبدائل، الطبعة الأولى (الجيزة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 2008)، ص 152.
- 90 شبل بدران غريب، "التعليم الجامعي وتحديات المستقبل"، من أوراق عمل مؤتمر التعليم العالي بين تحديات الواقع ورؤى التطوير، المؤتمر العلمي السنوي الأول لمركز تطوير التعليم الجامعي بجامعة أسيوط، المنعقد في رحاب جامعة أسيوط، في الفترة 12 - 13 ديسمبر 2009 (أسيوط: مركز تطوير التعليم الجامعي بجامعة أسيوط، 2009)، ص 113.
- 91 الجهاز المركزي للمحاسبات، بيان رقم (1) بتاريخ 14 / 02 / 2011 (القاهرة: الجهاز المركزي للمحاسبات، 2011)، ص 1.
- 92 على محمد فهم عشبية، "تطوير البحث العلمي والدراسات العليا وأثره على التنمية الشاملة"، من أوراق عمل مؤتمر تحسين جودة برامج الدراسات العليا في مؤسسات التعليم العالي: مواجهة التحديات وتوجه نحو المستقبل والتنمية، المنعقد في رحاب جامعة المنوفية، في الفترة 25 - 26 فبراير 2009 (شبين الكوم: جامعة المنوفية، 2009)، ص 318.
- 93 جمال حسين الريدي، "علاقة الدراسات العليا بالتنمية وبعض الأساليب التطبيقية للنهوض بالدعم المالي من خلالها"، من أوراق عمل مؤتمر تحسين جودة برامج الدراسات العليا في مؤسسات التعليم العالي: مواجهة التحديات وتوجه نحو المستقبل والتنمية، المنعقد في رحاب جامعة المنوفية، في الفترة 25 - 26 فبراير 2009 (شبين الكوم: جامعة المنوفية، 2009)، ص 305.
- 94 يوسف عبد العزيز الحسانين، "مقترحات حول الملامح الأساسية لتطوير الدراسات العليا في الجامعات المصرية"، من أوراق عمل مؤتمر تحسين جودة برامج الدراسات العليا في مؤسسات التعليم العالي: مواجهة التحديات وتوجه نحو

- المستقبل والتنمية، المنعقد في رحاب جامعة المنوفية، في الفترة 25 - 26 فبراير 2009 (شبين الكوم: جامعة المنوفية، 2009)، ص 93.
- ⁹⁵ محمد الجوادى، مستقبل الجامعة المصرية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2000)، ص 56.
- ⁹⁶ World Economic Forum, the Global Competitiveness Report 2016-2017 (Geneva: World Economic Forum, 2016), p. 168.
- ⁹⁷ هاني عباد (تحرير)، *المواطنة في التعليم*، سلسلة إصدارات منتدى حوار الثقافات (26) (القاهرة: الهيئة القبطية للخدمات الاجتماعية، 2004)، ص ص 11-12.
- ⁹⁸ مركز المشروعات الدولية الخاصة، *أخلاقيات الأعمال ومواطنة الشركات* (القاهرة: مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2013)، ص 5.
- ⁹⁹ المرجع السابق، ص 6.
- ¹⁰⁰ لمزيد من التفاصيل يرجى مراجعة ما يأتي:
- جون د. سوليفان وآخرون، *مفهوم المواطنة وتطبيقاته في مجال الأعمال* (القاهرة: مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2015)، ص 8.
- مركز المشروعات الدولية الخاصة، *دليل مواطنة الشركات* (القاهرة: مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2013)، ص 8.
- ¹⁰¹ محمد الربيعي، هل يحتاج العراق الى جامعة من الطراز العالمي؟، متاح على موقع www.nisairaq.com
- ¹⁰² رياض عزيز هادي، "الجامعات: النشأة والتطور - الحرية الأكاديمية - الاستقلالية"، سلسلة ثقافة جامعية، المجلد الثاني، العدد الثاني (بغداد: جامعة بغداد - مركز التطوير والتعليم المستمر، 2010)، ص ص 77، 78.
- ¹⁰³ Global Coalition to Protect Education from Attack, **Institutional Autonomy and the Protection of Higher Education from Attack** (online: Global Coalition to Protect Education from Attack, December 2013), P. 4.
- ¹⁰⁴ على السيد الشخبي وآخرون، *الحرية الأكاديمية في الجامعات العربية: وثيقة مقترحة*، ص 6.
- ¹⁰⁵ عبد الناصر محمد رشاد عبد الناصر، *مرجع سابق*، ص 17.
- ¹⁰⁶ منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي والبنك الدولي، *مرجع سابق*، ص 87.
- ¹⁰⁷ Don Anderson and Richard Johnson, **University Autonomy in Twenty Countries** (Canberra: Department of Employment, Education, Training and Youth Affairs, 1998), P. 7.
- ¹⁰⁸ Ralph F. Fuchs, "Academic Freedom: Its Basic Philosophy, Function, and History", In Richard T. De George, **Academic Freedom and Tenure: Ethical Issues** (New York: Rowman & Littlefield Publishers, 1997), pp.139-140.
- ¹⁰⁹ منتدى الحوار الإلكتروني حول مقياس الحرية الأكاديمية في الجامعات، إعلان عمان للحرية الأكاديمية واستقلال مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، متاح على الموقع الرسمي للمنتدى على الشبكة الدولية للمعلومات: <http://achrs.org/maf/index.php/typography/145-2013-08-07-09-00-11> (Accessed 23/11/2015)
- ¹¹⁰ منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي والبنك الدولي، *مرجع سابق*، ص 92.
- ¹¹¹ Don Anderson and Richard Johnson, **Op.Cit.** P. 7.
- ¹¹² Charles L. Glenn, "Universities of character?" in James Arthur with Karen E. Bohlin (Editors), **Citizenship and Higher Education The Role of Universities in Communities and Society**, First published (New York: RoutledgeFalmer, 2005), p 27.

- ¹¹³ منتدى الحوار الإلكتروني حول مقياس الحرية الأكاديمية في الجامعات، إعلان ليما بشأن الحرية الأكاديمية واستقلال مؤسسات التعليم العالي، متاح على الموقع الرسمي للمنتدى على الشبكة الدولية للمعلومات: <http://achrs.org/maf/index.php/typography/143-2013-08-07-08-58-38> (Accessed 23/11/2015)
- ¹¹⁴ Ralph F. Fuchs, **Op.Cit.**, PP.139-140.
- ¹¹⁵ Human Right Library, **the Dar es Salaam Declaration on Academic Freedom and Social Responsibility of Academics (1990)**, Available on this Website on World Wide Web: <http://hrlibrary.umn.edu/africa/DARDOK.htm> (Accessed 23/11/2015)
- ¹¹⁶ Roger W. Bowen, **Institutional Autonomy, Academic Freedom, & Academic Responsibility** (New York: General Secretary of the American Association of University Professors (AAUP), 2006), p. 45
- ¹¹⁷ Charles L. Glenn, "Universities of character?" in James Arthur with Karen E. Bohlin (Editors), **Citizenship and Higher Education The Role of Universities in Communities and Society**, First published (New York: RoutledgeFalmer, 2005), p 27.
- ¹¹⁸ Global Coalition to Protect Education from Attack, **Institutional Autonomy and the Protection of Higher Education from Attack** (online: Global Coalition to Protect Education from Attack, December 2013), P. 4.
- ¹¹⁹ رياض عزيز هادي، مرجع سابق، ص 29.
- ¹²⁰ Human Right Library, **Op.Cit.**
- ¹²¹ منتدى الحوار الإلكتروني حول مقياس الحرية الأكاديمية في الجامعات، إعلان ليما بشأن الحرية الأكاديمية واستقلال مؤسسات التعليم العالي، متاح على الموقع الرسمي للمنتدى على الشبكة الدولية للمعلومات وفق الرابط الآتي: <http://achrs.org/maf/index.php/typography/143-2013-08-07-08-58-38> (Accessed 23/11/2015)
- ¹²² منتدى الحوار الإلكتروني حول مقياس الحرية الأكاديمية في الجامعات، إعلان ليما بشأن الحرية الأكاديمية واستقلال مؤسسات التعليم العالي، متاح على الموقع الرسمي للمنتدى على الشبكة الدولية للمعلومات وفق الرابط الآتي: <http://achrs.org/maf/index.php/typography/143-2013-08-07-08-58-38> (Accessed 23/11/2015)
- ¹²³ منتدى الحوار الإلكتروني حول مقياس الحرية الأكاديمية في الجامعات، إعلان عمان للحرريات الأكاديمية واستقلال مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، مرجع سابق.
- ¹²⁴ Charles L. Glenn, **OP.Cit.**, pp 27, 28.
- ¹²⁵ مركز المشروعات الدولية الخاصة، مواطنة الشركات: من النظرية إلى التطبيق (القاهرة: مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2014)، ص ص 16-18.
- ¹²⁶ Declaration of Principles on Academic Freedom and Academic Tenure, Available on this Website on World Wide Web: <http://www.aaup.org/NR/rdonlyres/A6520A9D-0A9A-47B3-B550-C006B5B224E7/0/1915Declaration.pdf> (Accessed 23/11/2015)
- ¹²⁷ Lina Gomez, "The Importance of University Social Responsibility in Hispanic America: A Responsible Trend in Developing Countries", in Gabriel Eweje (ed.) **Corporate Social Responsibility and Sustainability: Emerging Trends in Developing Economies** (Critical Studies on Corporate Responsibility, Governance and Sustainability, Volume 8) Emerald Group Publishing Limited, 2014, pp.245 – 246.
- ¹²⁸ Shu-Hsiang (Ava) Chen and others, "University Social Responsibility (USR): Identifying an Ethical Foundation within Higher Education Institutions". **TOJET: The Turkish Online Journal of Educational Technology**, October 2015, volume 14 issue 4, p. 165.
- ¹²⁹ **Ibid.**, p. 165.

- ¹³⁰ Amber Wigmore-Álvarez and Mercedes Ruiz-Lozano, "University Social Responsibility (USR) in the Global Context: An Overview of Literature", **Business & Professional Ethics Journal**, Vol. 31, No. 3-4, 2012, p. 477.
- ¹³¹ Universitat de Barcelona, **What is social responsibility within the university community?**, Available on this Website on: <http://www.ub.edu/responsabilitatsocial/en/preguntes.html>
- ¹³² Octavianus Digdo Hartomo, **University Social Responsibility : the Implementation of University's Caring for God's Creation**, Available on this Website on World Wide Web: https://www.nanzan-u.ac.jp/English/aseaccu/venue/pdf/2011_06.pdf (Accessed 23/11/2015)
- ¹³³ Lina Gomez, **Op.Cit.**, p.248.
- ¹³⁴ Ruxandra Vasilescu and others, "Developing university social responsibility: A model for the challenges of the new civil society", **Procedia Social and Behavioral Sciences**, No. 2, 2010, p. 4178.
- ¹³⁵ François Vallaëys, **Defining social responsibility: a matter of philosophical urgency for universities**, available at The Global University Network for Innovation (GUNi) on: <http://www.guninetwork.org/articles/defining-social-responsibility-matter-philosophical-urgency-universities> (Accessed 23/11/2015)
- ¹³⁶ Lina Gomez, **OP.Cit.**, pp.241 - 268
- ¹³⁷ Mehran Nejati, and Others, "Corporate Social Responsibility and Universities: A Study of Top 10 World Universities' Websites", **African Journal of Business Management**, Vol. 5, No. 2, 2011, p. p. 445.
- ¹³⁸ Bruce Macfarlane, "Academic Citizenship and university life", in Simon Robinson and John Strain (Editors), **Ethics for Living and Working** (Online: Troubador Publishing Ltd, 2008), p. 94.
- ¹³⁹ **Ibid.**, p. 92.
- ¹⁴⁰ Human Right Library, **Op.Cit.**
- ¹⁴¹ منتدى الحوار الالكتروني حول مقياس الحرية الأكاديمية في الجامعات، إعلان عمان للحرية الأكاديمية واستقلال مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، مرجع سابق.
- ¹⁴² محمد قيراط، الجامعة ودورها في نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية، متاح على الموقع الرسمي للشبكة السعودية للمسؤولية الاجتماعية، على الشبكة الدولية للمعلومات وفق الرابط الآتي: <http://www.csrna.net/post/932>
- ¹⁴³ Zamorano University, **University Social Responsibility (USR-ZAMORANO)**, Available on the Official Site of the Zamorano University, on the World Wide Web: <https://www.zamorano.edu/en/about-zamorano/university-social-responsibility/> (Accessed 23/11/2015)
- ¹⁴⁴ University College London, **UCL Global Citizenship**, Available on the Official Site of the University College London, on the World Wide Web: <https://www.ucl.ac.uk/global-citizenship> (Accessed 23/11/2015)
- ¹⁴⁵ Truman State University, **Citizenship and Conduct**, Available on the Official Site of the Truman State University, on the World Wide Web: <http://www.truman.edu/conduct/>
- ¹⁴⁶ Amber Wigmore-Álvarez and Mercedes Ruiz-Lozano, **Op.Cit.**, p. 477.
- ¹⁴⁷ Lina Gomez, **Op.Cit.**, p.249.
- ¹⁴⁸ عبد العزيز صالح بن حبتور، الإدارة الاستراتيجية: إدارة جديدة في عالم متغير، الطبعة الثانية (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2007)، ص 89.
- ¹⁴⁹ جامعة الخرطوم، الرؤية، متاح على الموقع الرسمي لجامعة الخرطوم على الشبكة الدولية للمعلومات وفق الرابط الآتي: http://www.uofk.edu/index.php?option=com_content&view=article&id=71&Itemid=148&lang=ar (Accessed 23/11/2015)

- ¹⁵⁰ University of Hong Kong, **Vision**, Available on the Official Site of the University of Hong Kong, on the World Wide Web: <http://www.sppoweb.hku.hk/vision2016-2025/introduction.html> (Accessed 23/11/2015)
- ¹⁵¹ لمزيد من التفاصيل يرجى مراجعة ما يأتي:
 – عبد العزيز صالح بن حبتور، الإدارة الاستراتيجية: إدارة جديدة في عالم متغير، الطبعة الثانية (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2007)، ص 89.
 – أحمد ماهر، دليل المدير خطوة بخطوة في الإدارة الاستراتيجية (الإسكندرية: الدار الجامعية، 1999)، ص 56.
- ¹⁵² University of Hong Kong, **Mission**, Available on the Official Site of the University of Hong Kong, on the World Wide Web <http://www.sppoweb.hku.hk/vision2016-2025/introduction.html> (Accessed 23/11/2015)
- ¹⁵³ University of Cambridge, **Mission**, Available on the Official Site of the University of Cambridge, on the World Wide Web: <https://www.cam.ac.uk/about-the-university/how-the-university-and-colleges-work/the-universitys-mission-and-core-values> (Accessed 23/11/2015)
- ¹⁵⁴ عايذة سيد خطاب، مرجع سابق، ص ص 14، 18.
- ¹⁵⁵ وزارة التعليم العالي: وكالة الوزارة للتخطيط والمعلومات، الوظيفة الثالثة للجامعات (الرياض: وزارة التعليم العالي: وكالة الوزارة للتخطيط والمعلومات، 2013)، ص 8.
- ¹⁵⁶ St. Cloud State University, Social Responsibility (M.S.), Available on the Official Site of St. Cloud State University, on the World Wide Web <http://www.stcloudstate.edu/graduate/social-responsibility/default.aspx> (Accessed 23/11/2015)
- ¹⁵⁷ University of Concepción, **Social Responsibility**, Available on the Official Site of the University of Concepción, on the World Wide Web: <http://www.udec.cl/pexternoe/node/43>
- ¹⁵⁸ منتدى الحوار الالكتروني حول مقياس الحرية الأكاديمية في الجامعات، إعلان ليما بشأن الحرية الأكاديمية واستقلال مؤسسات التعليم العالي، مرجع سابق.
- ¹⁵⁹ Human Right Library, **Op.Cit.**
- ¹⁶⁰ منتدى الحوار الالكتروني حول مقياس الحرية الأكاديمية في الجامعات، إعلان عمان للحرية الأكاديمية واستقلال مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، مرجع سابق.
- ¹⁶¹ Brennan Weiss, “The rise of social responsibility in higher education”, **University World News**, Issue No. 423, 08 November 2016. Available on this Website on World Wide Web: <http://www.universityworldnews.com/article.php?story=20160811095808959>
- ¹⁶² University of the West of Scotland, **UWS Social Responsibility Statement**, Available on the Official Site of the University of the West of Scotland, on the World Wide Web: <http://www.uws.ac.uk/about-uws/overview/social-responsibility/>
- ¹⁶³ University Social Responsibility Network, Our Vision and Mission, Available on this Website on World Wide Web: <http://www.usrnetwork.org/about-usrn/our-vision-and-mission>
- ¹⁶⁴ François Vallaëys, “University Social Responsibility: A Mature and Responsible Definition”, **Higher Education in the World**, No. 5, p. 90. The Global University Network for Innovation, <http://www.guninetwork.org> (Accessed 23/11/2015)

- ¹⁶⁵ Rating Universities on Social Responsibility: **QS Stars - Top Universities**, <http://www.topuniversities.com/qs-stars/qs-stars/rating-universities-engagement-qs-stars>
- ¹⁶⁶ The Free Dictionary, **United States**, Available on this Website on World Wide Web: <http://encyclopedia.thefreedictionary.com/United+States> (Accessed 23/11/2015).
- ¹⁶⁷ محمد خميس الزوكة، **جغرافية العالم الجديد** (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1996)، ص 30.
- ¹⁶⁸ The Free Dictionary, **United States, Op. Cit.**
- ¹⁶⁹ زين الدين عبد المقصود غنيمي، **نصف الكرة الغربي الأمريكي: دراسة في الجغرافية الأمريكية** (الإسكندرية: منشأة المعارف، 1998)، ص 111.
- ¹⁷⁰ سعيد طه محمود، والسيد محمد ناس، **قضايا في التعليم العالي والجامعي** (الزقازيق: مكتبة النهضة المصرية، 2003)، ص 245.
- ¹⁷¹ دستور الولايات المتحدة الأمريكية، المادة الأولى: الفقرة الثامنة، متاح على الشبكة الدولية للمعلومات وفق الرابط الآتي: <http://www.umn.edu/humanrts/arab/us-con.html>
- ¹⁷² دستور الولايات المتحدة الأمريكية، التعديل العاشر: السلطات التي تحتفظ بها الولايات والشعب.
- ¹⁷³ نادية محمد عبد المنعم حنفي، "الهيكل التنظيمي للجامعات وعلاقته باستقلالها الإداري والمالي: دراسة مقارنة في ج. م. ع وإنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، مقدمة لقسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية، كلية التربية، جامعة عين شمس، القاهرة 1991، ص 198.
- ¹⁷⁴ المرجع السابق، ص 198.
- ¹⁷⁵ عادل عبد الفتاح سلامة، "الاستقلالية والمحاسبية: دراسة مقارنة في الجامعات الفرنسية والإنجليزية والأمريكية وإمكانية الإفادة منها في الجامعات المصرية"، التربية والتنمية، السنة الثامنة، ديسمبر 2000، ص 175.
- ¹⁷⁶ نادية محمد عبد المنعم حنفي، مرجع سابق، ص 187.
- ¹⁷⁷ المرجع السابق، ص ص 187-190.
- ¹⁷⁸ عبد الغنى عبود، الأيديولوجيا والتربية: مدخل لدراسة التربية المقارنة، ط4 (القاهرة: دار الفكر العربي، 1990)، ص ص 239، 240.
- ¹⁷⁹ Global Coalition to Protect Education from Attack, **Institutional Autonomy and the Protection of Higher Education from Attack** (online: Global Coalition to Protect Education from Attack, December 2013), P. 4.
- ¹⁸⁰ نادية محمد عبد المنعم حنفي، مرجع سابق، ص ص 247، 248.
- ¹⁸¹ Charles L. Glenn, **OP.Cit**, p 27.
- ¹⁸² C. Harold Brown & Linda Tom, "People & Productivity in the American University", in Jan H. Blits, (Editor), **the American University: Problems, Prospects & Trends** (New York: Prometheus Book, 1985), p 138.
- ¹⁸³ John W. Boyer, **Academic Freedom and the Modern University: The Experience of the University of Chicago**: Occasional Papers on Higher Education, vol. 10 (Chicago: The College of the University of Chicago, October 29, 2002), P. 1-2.
- ¹⁸⁴ Ralph F. Fuchs, **Academic Freedom: Its Basic Philosophy, Function, and History**, p.432.
- ¹⁸⁵ On University Citizenship, <http://www.upenn.edu/almanac/v42/n11/citizen.html>
- ¹⁸⁶ نبيل أحمد عامر صبيح وآخرون، التربية المقارنة: مقدمة منهجية (القاهرة: مطبعة الحضارة العربية، 1985)، ص 245.

187 رياض عزيز هادي، مرجع سابق، ص 69.

¹⁸⁸Cal Poly, **Committee on University Citizenship**, Available on this Website on World Wide

Web:http://www.google.com.eg/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=17&ved=0CFsQFjAGOAo&url=http%3A%2F%2Fwww.president.calpoly.edu%2Fcommittees%2FCUCIT.pdf&ei=oHeOUoj1Asqp4ATM44H4Dg&usg=AFQjCNF_Jun0DHS0jIoEMcSCkq815j1qXg&sig2=BfjBpEibm3j0Cv5ehJuOLw (Accessed 23/11/2015)

¹⁸⁹ **Ibid.**

¹⁹⁰ For more details:

- University of Colorado, **Mission, Guiding Principles and Vision Statement**, Available on this Website on World Wide Web: <http://www.cu.edu/mission-university-colorado-guiding-principles-and-vision-statement> (Accessed 23/11/2015).
- University of Colorado, **Article 1: University of Colorado Legal Origin, Mission, and Ethical Conduct**, Available on this Website on World Wide Web: <http://www.cu.edu/regents/laws-and-policies/regent-laws/article-1-university-colorado-legal-origin-mission-and-ethical> (Accessed 23/11/2015).

¹⁹¹ كندا بالعربي، النظام السياسي والدستور في كندا، متاح على الموقع الرسمي لكندا بالعربي على الشبكة الدولية للمعلومات وفق الرابط الآتي: http://www.arabiccanada.com/2015/07/blog-post_26.html

¹⁹² المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، دستور كندا الصادر عام 1867 شاملا تعديلاته حتى 2011، المادة

93، متاح على الموقع الرسمي للمؤسسة على الموقع الرسمي للمؤسسة على الشبكة الدولية للمعلومات، وفق الرابط الآتي: https://www.constituteproject.org/constitution/Canada_2011.pdf?lang=ar

¹⁹³Embassy Franc in Ottawa, **Higher Education in Canada: A decentralized university system**, Available on this Website on World Wide Web: <http://www.ambafrance-ca.org/Higher-Education-in-Canada.4023> (Accessed 23/11/2015).

¹⁹⁴ Roger King and Others, **Handbook on Globalization and Higher Education** (Northampton: Edward Elgar Publishing, 2011), P. 237.

¹⁹⁵Embassy Franc in Ottawa, **Op.Cit.**

¹⁹⁶ Canadian Encyclopedia, **University**, Available on this Website on World Wide Web: <http://www.thecanadianencyclopedia.ca/en/article/university/> (Accessed 23/11/2015).

¹⁹⁷ Canadian Association of University Teachers (CAUT), **Academic Freedom**, <http://www.caut.ca/about-us/caut-policy/lists/caut-policy-statements/policy-statement-on-academic-freedom> (Accessed 23/11/2015).

¹⁹⁸ Statement on Academic Freedom, What is academic freedom?, Available on this Website on World Wide Web <http://www.univcan.ca/media-room/media-releases/statement-on-academic-freedom/>

¹⁹⁹ Canadian Association of University Teachers (CAUT), **Op.Cit.**

²⁰⁰Canadian Association of University Teachers (CAUT), **Academic Freedom and Tenure Committee**, Available on this Website on World Wide Web: <http://www.caut.ca/about-us/committees/academic-freedom-and-tenure-committee>

²⁰¹ Canadian Association of University Teachers (CAUT), **Op.Cit.**

²⁰² Statement on Academic Freedom, **Op.Cit.**

²⁰³ **Ibid.**

²⁰⁴ الميثاق الكندي للحقوق والحريات.

- ²⁰⁵ Statement on Academic Freedom, **Op.Cit.**
- ²⁰⁶ **Ibid.**
- ²⁰⁷ Ministry of Advanced Education and Skills Development, **Future Goals for Ontario Colleges and Universities**, Available on this Website on World Wide Web: <http://www.tcu.gov.on.ca/eng/document/discussi/postdeng.html#1.1> (Accessed 23/11/2015)
- ²⁰⁸ **Ibid.**
- ²⁰⁹ **Ibid.**
- ²¹⁰ **Ibid.**
- ²¹¹ University of Alberta, **Our Vision, Mission & Motto**, Available on the Official Site of the University of Alberta, on the World Wide Web: <http://www.toolkit.ualberta.ca/WhatIsOurPromise/OurVisionMissionMotto.aspx>
- ²¹² University of Alberta, **University of Alberta: Institutional Strategic Plan 2016-2021** (Alberta: University of Alberta, 2016), P. 8.
- ²¹³ **Ibid.**, P. 8.
- ²¹⁴ University of Alberta, Fast Facts, **Available on the Official Site of the University of Alberta**, on the World Wide Web: <https://www.ualberta.ca/about/facts/fast> (Accessed 23/11/2015).
- ²¹⁵ University of Alberta, Economic Impact: Tech transfer and commercialization, <https://www.ualberta.ca/about/facts/economic-impact> (Accessed 23/11/2015)
- ²¹⁶ كندا بالعربي، تعرف على جامعة ألبرتا: - http://www.arabiccanada.com/2013/12/blog-post_9789.html
- ²¹⁷ الهيئة العامة للاستعلامات: بوابتك إلى مصر، النظام السياسي في مصر، متاح على الموقع الرسمي للهيئة العامة للاستعلامات على الشبكة الدولية للمعلومات:
- Egypt State Information Service: Your Gateway to Egypt, **Political system in Egypt**, Available on this Website: <http://sis.gov.eg/section/35/325?lang=ar> (Accessed 23/11/2015).
- ²¹⁸ وصل عدد المصريين المغتربين بالخارج وفقا لإحصاءات وزارة الخارجية المصرية في مارس 2014 إلى ثمانية ملايين نسمة. ومن ثم يصبح العدد الإجمالي داخليا وخارجيا 100 مليون نسمة.
- ²¹⁹ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، سكان مصر، متاح على الموقع الرسمي للجهاز على الشبكة الدولية للمعلومات، وفق الرابط الأتي: <http://www.capmas.gov.eg>
- ²²⁰ رئاسة الجمهورية، دستور مصر 2014، مرجع سابق، المادة 19.
- ²²¹ وزارة التعليم العالي، قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية وفقا لآخر التعديلات، الطبعة الرابعة والعشرون المعدلة (القاهرة: وزارة التعليم العالي، 2006)، المادة 1.
- ²²² عادل عبد الفتاح سلامه، مرجع سابق، ص 188-189.
- ²²³ قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم 52 لسنة 2014، والخاص بتعديل بعض أحكام قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم 49 لسنة 1972، الجريدة الرسمية، العدد 25 مكرر (أ)، في 24 يونيو 2014،
- ²²⁴ محمد عبد الرؤوف على، "دراسة تقييمية للحرية الأكاديمية في الجامعات المصرية"، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى قسم أصول التربية، كلية التربية - جامعة عين شمس (القاهرة: كلية التربية - جامعة عين شمس، 2008)، ص 135

- 225 جمال حمدان، شخصية مصر، طبعة خاصة ضمن أعمال مهرجان القراءة للجميع: مكتبة الأسرة (القاهرة): الهيئة المصرية العامة للكتاب، (2001)، ص 85.
- 226 جامعة عين شمس، الخطة الاستراتيجية لجامعة عين شمس 2017/2012 (القاهرة: جامعة عين شمس، 2012)، ص 5.
- 227 الحزب الفيدرالي التونسي، الفيدرالية، متاح على الموقع الرسمي للحزب على الشبكة الدولية للمعلومات، وفق الرابط الآتي: http://parti-federaliste-tunisie.blogspot.com/2012/10/blog-post_7583.html
- 228 جميل عودة، مفهوم الدولة الفيدرالية، متاح على الموقع الرسمي لمركز الإمام الشيرازي للدراسات والبحوث على الشبكة الدولية للمعلومات: [http://www.siionline.org/alabwab/maqalat&mohaderat\(12\)/013.htm](http://www.siionline.org/alabwab/maqalat&mohaderat(12)/013.htm)
- 229 The American Heritage, **Dictionary of the English Language**, Fourth Edition (Online: Houghton Mifflin Company, 2006). Available on this Website on World Wide Web: <http://dictionary.reference.com/browse/decentralization> (Accessed 23/11/2015)
- 230 G. Terry Page and Others, **International Dictionary of Education** (London: The English Book Society and Kogan Page, 1980), p. 59.
- 231 John Black, Nigar Hashimzade, and Gareth Myles, "Decentralization", in **A Dictionary of Economics**, Oxford Reference Online (online: Oxford University Press & University of Prince Edward Island, 2009), Oxford University Press, 3 November 2012, Available on this Website on World Wide Web: <http://www.oxfordreference.com.proxy.upei.ca/entries/ENTRY.html?subview=Main&entry=t19.e738> (Accessed 23/11/2015)
- 232 Susan Mayhew, "Decentralization", in **A Dictionary of Geography**, Oxford Reference Online (online: Oxford University Press & University of Prince Edward Island, 2009), Oxford University Press, 3 November 2012, Available on this Website on World Wide Web: <http://www.oxfordreference.com.proxy.upei.ca/entries/ENTRY.html?subview=Main&entry=t15.e797> (Accessed 23/11/2015)
- 233 سامي خشبة، مصطلحات فكرية (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1994)، ص 295.
- 234 Carter V. Good (Editor), **Dictionary of Education** (New York: McGraw - Hill book Company, 1973), p. 136.
- 235 لمزيد من المعلومات يرجى مراجعة ما يأتي:
- مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، مرجع سابق، ص 577.
- محمد شفيق غريبال، (مشرّف)، الموسوعة العربية الميسرة، المجلد الأول (القاهرة: دار الجيل/ الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، ب. ت)، ص 837.
- 236 Barbara S. Romzk and Melvin T. Dubnick, "Accountability", in Jay M. Shafritz (Editor), **International Encyclopedia of Public Policy and Administration**, Vol.1 (New York: A Division of Harper Collins Publisher, 1998), pp. 8, 9.
- 237 أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الإدارية (بيروت: دار الكتاب اللبناني، 1994)، ص 61.
- 238 Carter V. Good, (Editor), **Op. Cit.**, p. 53.
- 239 Craig Calhoun, "Centralization", **Dictionary of the Social Sciences**, Oxford Reference Online (online: Oxford University Press & University of Prince Edward Island, 2002), Oxford University Press, 3 November 2012, Available on this Website on World Wide Web: <http://www.oxfordreference.com.proxy.upei.ca/entries/ENTRY.html?subview=Main&entry=t104.e234> (Accessed 3/11/2012)
- 240 أحمد زكي بدوي، مرجع سابق، ص 85.

- 241 BusinessDictionary.com, **Centralization**, Available on this Website on World Wide Web: <http://www.businessdictionary.com/definition/centralization.html> (Accessed 23/11/2012)
- 242 G. Terry Page and Others, **Op. Cit.**, p. 59.
- 243 Edmund Heery and Mike Noon, "Centralization", in **A Dictionary of Human Resource Management**, Oxford Reference Online (online: Oxford University Press & University of Prince Edward Island, 2008), Oxford University Press, 3 November 2012, Available on this Website on World Wide Web: <http://www.oxfordreference.com.proxy.upei.ca/views/ENTRY.html?subview=Main&entry=t162.e132> (Accessed 23/11/2015)
- 244 فريق من خبراء المنظمة العربية للتنمية الإدارية، معجم المصطلحات الإدارية (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2007)، ص 982
- 245 المرجع السابق، ص 982
- 246 A. S. Horny & Others, **Oxford Advanced Learner's Dictionary of Current English**, 4th Edition, (Oxford: Oxford University Press, 1982), p 653.
- 247 Allen Walker Read & others, (Eds.), **The New International Webster's Comprehensive Dictionary of the English Language**, Deluxe Encyclopedia Edition. 11th Edition, (Chicago, Illinois: J. G. Ferguson Publishing Company, 1999), p 991.
- 248 منير البعلبكي، المورد: قاموس إنجليزي - عربي، ط 25، (بيروت: دار العلم للملايين، 1991)، ص 715.
- 249 فريق من خبراء المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مرجع سابق، ص 982.
- 250 مريان مكرم وهيب وأمل إبراهيم، مرجع سابق، ص 31
- 251 المرجع السابق، ص 31
- 252 أحمد نجم الدين عيداروس، "تفعيل آليات الشراكة المجتمعية في إدارة وتمويل مؤسسات رياض الأطفال الحكومية بمصر في ضوء خبرة جمهورية ألمانيا الاتحادية"، مجلة التربية، التي تصدر عن الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، العدد 13، نوفمبر 2004 (القاهرة: دار الفكر العربي، 2004)، ص 76.
- 253 نحلة عبد القادر هاشم، "الشراكة بين المدارس والجامعات والتنمية المهنية للمعلمين في مصر"، دراسات في التعليم الجامعي، العدد 8، إبريل 2005 (القاهرة: مركز تطوير التعليم الجامعي بجامعة عين شمس، 2005)، ص 189.
- 254 عايدة سيد خطاب، العولمة ومشكلات إدارة الموارد البشرية (القاهرة: دار الفكر العربي، 2001)، ص 14، ص 18.
- 255 رجا المرزوقي، الفقر والبطالة .. والاستثمار في رأس المال البشري، المجلة الاقتصادية الإلكترونية، متاح على الموقع الرسمي للمجلة الاقتصادية الإلكترونية على الشبكة الدولية للمعلومات وفقا للرابطة الآتي: http://www.aleqt.com/2010/11/08/article_466382.html (Accessed 23/11/2015)
- 256 سعد زناد دروش الخياوي، صلاح الدين عواد كريم الكبيسي، إدارة المعرفة: مفاهيم أساسية، نماذج، عمليات" (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2004)، ص 15.
- 257 عبد الناصر محمد رشاد عبد الناصر، مرجع سابق، ص 14
- 258 Carter V. Good, (Editor), **Op.Cit.** p 230.
- 259 رئاسة الجمهورية: المجالس القومية المتخصصة، تقرير المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا، الدورة الخامسة والعشرون، 1998/1997 (القاهرة: المجالس القومية المتخصصة، 1998)، ص 186.

- 260 منتدى البدائل العربي للدراسات، المعهد البولندي للشئون الدولية، الثورة المصرية والتجربة البولندية في التحول الديمقراطي (الجيزة: منتدى البدائل العربي للدراسات، المعهد البولندي للشئون الدولية، 2012)، ص4.
- 261 أخبار مصر، عبد العزيز حجازي يدعو لوضع رؤية لمصر 2030 لاستمرار مسار التطور والتنمية، متاح على الموقع الرسمي لأخبار مصر على الشبكة الدولية للمعلومات وف الرابط الأتي:
- EGY News, Available on the Official Site of the EGY News, on the World Wide Web <http://www.egynews.net/wps/portal/print?params=125837> (Accessed 23/11/2015)
- 262 المرجع السابق.
- 263 مجلس الوزراء: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، نحو صياغة رؤية مستقبلية لمصر، كتاب فعاليات المؤتمر السنوي الأول لمركز الدراسات المستقبلية (القاهرة: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار — مركز الدراسات المستقبلية، 2005)، ص 64.
- 264 الصفحة الرسمية لرؤية مصر 2030 على الشبكة الدولية للمعلومات، رؤية مصر 2030، متاح على الموقع الآتي على الشبكة الدولية للمعلومات: (Accessed <https://www.facebook.com/notes/egypt-vision-2030>) 23/11/2015)
- 265 عبير فاروق شقوير وآخرون، رؤية مستقبلية لمصر 2030: مجالات واعدة (القاهرة: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار — مركز الدراسات المستقبلية، 2007)، ص 17-30.
- 266 تشمل الخدمات العابرة للحدود تسعة أنواع من الخدمات، هي: مراكز الدعم الفني، ومراكز الاتصالات، وتطوير المحتوى العربي والإسلامي، والتعريب، ومنتجات تكنولوجيا المعلومات، وخدمات تكنولوجيا المعلومات، وتصدير خدمات الأعمال، وتصدير خدمات المعرفة، وهندسة البحث والتطوير.
- 267 الصفحة الرسمية لرؤية مصر 2030 على الشبكة الدولية للمعلومات، رؤية مصر 2030، مرجع سابق.
- 268 المرجع سابق.
- 269 أحمد زايد، دولة العدل الاجتماعي: مركزية القيمة ولا مركزية الحكم، أوراق للحوار، إصدار دوري، الإصدار الأول، إبريل 2011 (القاهرة: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 2011)، ص 8.
- 270 على صلاح محمود وآخرون، تجارب دولية ومحلية في الدراسات المستقبلية (القاهرة: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار — مركز الدراسات المستقبلية، 2004)، ص 108.
- 271 عبير فاروق شقوير وآخرون، رؤية مستقبلية لمصر 2030: مجالات واعدة، مرجع سابق، ص 15.
- 272 مجلس الوزراء: مركز دعم واتخاذ القرار، سلسلة تقارير حالة: الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، كيف تطور عبر السنوات الأخيرة...؟ وكيف تطور نصيب مصر منه...؟ (القاهرة: مجلس الوزراء-مركز دعم واتخاذ القرار، مارس 2008)، ص 5.